

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



## عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: قانون دولة و مؤسسات

تحت إشراف:

د/ لصلج نوال

من تقديم الطالبين:

زرقوط طارق

صويلح عز الدين

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د/ بوالشعور وفاء	أستاذ محاضر	رئيسا
د/ لصلج نوال	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
أ/ صخري طه	أستاذ مساعد	مناقشا

دورة جوان 2022



## شكر و عرفان

نتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة لصلج نوال التي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات و متابعتها المتواصل لإنجاز وتصويب هذه المذكرة .

كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة و تقديم ملاحظاتهم القيمة .

كما نتقدم بالشكر لكافة أساتذة قسم الحقوق الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي .

كما نتقدم بالشكر للسيدة عميدة كلية الحقوق و العلوم السياسية و كافة الطاقم الإداري على الجهودات المبذولة للرفي بالكلية .

## قائمة مختصرات

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	ج ر
صفحة	ص
من صفحة إلى صفحة	ص ص
طبعة .	ط

مقدمة

تخضع الإدارة المحلية لقوانين وأنظمة صادرة عن السلطة المركزية ، باعتبارها تنظيم محلي يكتسي أهمية كبيرة في تسيير الشؤون المحلية والاهتمام بانشغالات الأفراد واحتياجاتهم بالإضافة للدور الكبير لها في مساعدة السلطات المركزية في أداء مهامها ، وتنفيذ مختلف السياسات والبرامج الحكومية في جميع المجالات، وبالتالي تساهم في تطوير الدولة وحل مشاكلها بأكثر فاعلية .

ولقد عملت أغلب الدول في العالم على تنظيم الإدارة المحلية باعتبارها أحد أهم أشكال اللامركزية الإدارية الذي تقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية ، فلها دور كبير بجانب المركزية الإدارية في تقوية النظام الإداري للدول واستقرارها ونجاح مختلف سياساتها وبرامجها المتعددة.

ونظرا لزيادة حاجيات المواطنين واتساعها ، بالإضافة لمختلف التطورات التي عرفها العالم لا سيما في المجال التكنولوجي والتقني ، وهو ما عرف بالثورة الرقمية التي تعد ميزة العصر الحالي الذي أدى بالعديد من دول العالم للأخذ بهذه الأدوات والمتغيرات لإدخالها إلى نظام الإدارة وعملها قصد تطويرها ومسايرة متغيرات العصر، وهو ما أطلق عليه بعصرنة الإدارة بما في ذلك الإدارة المحلية .

والجزائر كباقي دول العالم ليست بمنأى عن هذه التغيرات والتطورات خاصة ونظام العولمة الذي يستلزم الاندماج ومسايرة جميع المتغيرات الخارجية لاسيما التطورات التي تحدث على الصعيد التكنولوجي والرقمي ، ومن هنا سعت الجزائر من خلال إصلاحات إدارية وسياسية وصفت بالكبرى تهدف لعصرنة الإدارة بما في ذلك الإدارة المحلية ، وجعلها تقوم على أسس وبرامج حديثة تساهم في مختلف التطورات الحاصلة .

## أهمية الموضوع

موضوع عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر يكتسي أهمية كبيرة من خلال الوقوف على كيفية التطوير والتحديث في الإدارة المحلية ، وأهم المراحل التي مرت بها ، والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من خلال العديد من البرامج والسياسات الرامية لتسخير كل الإمكانيات المتوفرة بغية إدخال أحدث التقنيات إلى الإدارة ومسايرة النمط الحديث للتسيير

قصد جودة الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وزيادة من فاعلية ودور الإدارة المحلية على جميع الأصعدة التي ستعكس بالإيجاب على استقرار الدولة ، وكذلك نموها وازدهارها وانجاح مختلف برامج التنمية المحلية التي ستحسن الوضع الاقتصادي العام للدولة وكذلك معيشة الساكنة ، من خلال التحول الإلكتروني داخل الإدارة والابتعاد عن سلبيات الإدارة التقليدية ، وتفعيل المشاركة الشعبية في التسيير المحلي بالإضافة لتكريس دور الجماعات المحلية لاسيما في جانب ضمان استقلالها المالي .

### أسباب اختيار الموضوع

**الأسباب الذاتية :** كوننا ننتسب للإدارة المحلية ولنا تجربة لابأس بها في عدة هيئات ومصالح إدارية تابعة لها ، هذا ما جعلنا نكون صورة عامة عن وضعية الإدارة المحلية ومشاكلها التي تعانيتها خاصة غياب الثقة بين المواطن و الإدارة زيادة على النظرة السلبية اتجاه موظفي وإطارات الإدارة المحلية بأنهم محدودى المستوى ويمارسون مختلف أشكال البيروقراطية وأمام جهود الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة من خلال الإصلاحات الإدارية الساعية لعصرنة وتطوير الإدارة المحلية هذا ما أحدث نقلة نوعية في جودة خدماتها ، وكذلك وضعها العام ، وعليه نسعى من خلال هذه الدراسة لإعطاء الصورة الحقيقية للإدارة المحلية ومحاولة تغيير النظرة السلبية لها من طرف المواطنين والمرتفقين بالوقوف على مختلف التغيرات التي عرفتها والنقلة الكبيرة التي شهدتها خاصة و التوجه نحو البلديات الإلكترونية.

**الأسباب الموضوعية :** نظرا لأهمية و مكانة الإدارة المحلية على مستوى النظام الإداري الجزائري ، وكذلك للدور الكبير لها على جميع الأصعدة زيادة على أن موضوع عصرنة الإدارة المحلية أصبح حديث الساعة، و من أبرز العمليات التي سخرت لها الدولة الجزائرية إمكانيات مادية وبشرية معتبرة لإنجاحها و أولت لها عناية كبيرة قصد تجسيدها في أرض الواقع ، فهذا النوع من المواضيع تبقى دائما حية باعتبارها مرتبطة بالتطوير والتحديث الذي من خلاله تظهر بصفة مستمرة نتائج وخدمات جديدة يمكن دراستها وتقييمها ، خاصة أمام التحول الإلكتروني والتوجه نحو البلديات الإلكترونية ، والذي يعد من المشاريع الحديثة التي تضع عليه السلطات آمال كبيرة لتحقيق النتائج المرجوة و تفعيل دور الإدارة المحلية وجودة خدماتها ، بالإضافة إلى حداثة التجربة الجزائرية في مجال عصرنة الإدارة المحلية وتحدياتها الكبيرة لاسيما أن البيئة

التي ستطبق فيها تعاني الكثير النقائص ، كما أن لمشروع العصرية آفاق تسعى الدولة للوصول إليها وتحقيقها خاصة و المزايا المرجوة منها.

### أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة للوقوف على تطور نظام الإدارة المحلية والأسباب التي أدت إلى اتجاه الدولة الجزائرية نحو عصرنتها، وباعتبارها مفهوم حديث كان لا بد من تعريفه و تحديد علاقته مع مختلف المصطلحات التي تشابهها و يكثر استعمالها ، كما لا بد من تتبع مختلف المراحل التي مرت بها عملية العصرية لاسيما التحول إلى البلديات الإلكترونية باعتبارها أبرز أهداف العصرية ، إذ أصبحت من أهم البرامج التي تجسدت في أرض الواقع من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية عكس الخدمات المقدمة في الإدارة التقليدية ، والتي تجسدت بالخصوص في النظام الآلي للحالة المدنية ومختلف الوثائق الإلكترونية البيومترية، بالإضافة للانتقال للخدمات عن بعد ، والأمر لم يقف عند هذا الحد لأن عملية العصرية مشروع جد واعد لا يزال المسار قائم على تجسيده والتحديث في مختلف البرامج والتطبيقات والتطوير منها قصد بلوغ مراحل متطورة من الخدمات عن بعد لما تكتسيه من أهمية، بالإضافة للوقوف على مختلف الجهود المبذولة من طرف الدولة لنجاح العملية ، كما لا بد من دراسة المزايا التي أحدثتها عملية العصرية والتطوير في الإدارة المحلية وانعكاساتها على المواطنين والمتعاملين بالإضافة لمختلف التحديات التي تقف أمامها ، والحلول الممكنة لحل مختلف الإشكاليات وتجاوز مختلف العقبات التي تقف أمام إنجاز عملية عصرية الإدارة المحلية في الجزائر .

### إشكالية موضوع البحث

الإشكالية الرئيسية للدراسة : تنطلق من أهمية عملية عصرية الإدارة المحلية و الدور الكبير المنتظر منها خاصة وأنها تقوم على تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين وتحديث أساليب العمل وجودة الخدمات الإدارية بإدخال أحدث التكنولوجيات إليها والعمل على تعميم رقمنة مختلف الخدمات المقدمة والعمليات المنجزة ، بالإضافة لتعميم وتوسيع من نطاقها عبر كافة الإدارات المحلية عبر الوطن من خلال التحول الإلكتروني والتوجه نحو البلديات الإلكترونية و اللجوء إلى الخدمات عن بعد لما تكتسيه من أهمية ومزايا عديدة، بالإضافة للتحديات التي تواجهها، وهنا تبرز إشكالية موضوعنا كما يلي :



ما مدى تجسيد عملية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر وفق الاستراتيجية المتبناة من طرف الدولة ؟

تتفرع هذه الإشكالية عن جملة من الإشكاليات الفرعية التي يتطلب الوقوف عليها ومعالجتها :

كيف تطور نظام الإدارة المحلية في الجزائر ؟

ما المقصود بعصرنة الإدارة المحلية ، وماهي علاقتها بالمفاهيم المشابهة لها ؟

ماهي المراحل التي مرت بها عملية عصرنة الإدارة المحلية من خلال التجربة الجزائرية؟

كيف تجسدت استراتيجية الدولة الجزائرية في عصرنة الإدارة المحلية ؟

ما هي أبرز النتائج المحققة من عملية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر ؟

ما هي أبرز التحديات التي تقف أمام إنجاز عملية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر ؟

### المنهج المتبع في الدراسة

ومن أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات والذي يركز على الوصف الدقيق و التفصيلي و الشرح والتحليل بالإضافة للاستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة تطور نظام الإدارة المحلية ، وكذلك مختلف المراحل التي مرت بها عملية العصرنة .

وللإجابة عن هذه الإشكاليات اتبعنا خطة الدراسة التالية :

**الفصل الأول : ماهية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.**

**الفصل الثاني : واقع التجربة الجزائرية في مجال عصرنة الإدارة المحلية**

## الفصل الأول

ماهية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

أخذت الجزائر بنظام اللامركزية الإدارية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي بموجبه توزع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والسلطات المحلية المتمثلة في الهيئات المحلية لتقريب الإدارة من المواطن ، وقد مرت الإدارة المحلية في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، حيث عرفت خلالها تغيرات وتطورات سايرت من خلالها التغييرات السياسية والاقتصادية الحاصلة ، و هذا ما يبرز أهمية الإدارة المحلية ، على جميع الأصعدة .

ونظرا للتطور الذي يعرفه العالم في العديد من المجالات لاسيما المجال الاقتصادي والتكنولوجي نجم عنه ما يعرف باصطلاح " الثورة الرقمية " التي أحدثت تحولات في حياة الشعوب بالإضافة لتوجهات العولمة وما نتج عنها من إلزامية تحسين الدول لخدماتها للحصول على شهادة الجودة العالمية ، وضرورة إرضاء المواطنين والقضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية الإدارية التي تغلغت داخل الإدارة المحلية مما نتج عنها غياب الثقة بين المواطن والإدارة ، زيادة على ضغط المواطنين على الحكومة للقيام بإصلاحات تتماشى مع واقع الجماعات المحلية التي تشهد ضعف في التسيير ، لذلك كان لا بد من تطوير وعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر لجعلها تصبو لتطلعات المواطنين و تعالج مواضع الاختلال والضعف في الإدارة المحلية التقليدية وتساير التطورات الحاصلة على الصعيد الخارجي .

وقبل الخوض في غمار البحث فإن مصطلح عصرنة الإدارة المحلية من المفاهيم الحديثة التي تحتاج الوقوف عندها لدراسة ماهيتها بتحديد مفهومها ، و تتبع مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر للوصول إلى ما يسمى بالإدارة المحلية الإلكترونية ، إذ رغم حداثة التجربة الجزائرية في مجال عصرنة الإدارة المحلية، إلا أنه تم العمل منذ الاستقلال على معالجة مواضع الخلل و تطوير الإدارة المحلية تدريجيا وفق خطط كانت تعد وفقا للإمكانيات المتوفرة ، و كذلك بناء على الوضع السياسي العام للدولة ، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين : ( المبحث الأول : تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية والمبحث الثاني تناولنا فيه : مراحل توجه الدولة الجزائرية نحو عصرنة الإدارة المحلية ) .

## المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لعصنة الإدارة المحلية

نظرا لسلبيات الإدارة المحلية التقليدية ، واستفحال ظاهرة البيروقراطية والمحسوبية الإدارية والفساد الإداري ، زيادة للتوجهات الجديدة للدولة الجزائرية نحو تغيير نمط التسيير للجماعات المحلية باعتبار هذه الأخيرة الأقرب لانشغالات المواطن وحاجياته ، و كذلك اعتبارها الأداة الفعالة في تنفيذ مختلف البرامج الحكومية ، كان لا بد من عصنة الإدارة المحلية لتواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة ، وللد من المظاهر السلبية للإدارة التقليدية.

لذلك باتت عصنة الإدارة المحلية أكثر من ضرورة أمام هذه المعطيات الداخلية والاختلالات التي تعرفها الإدارة المحلية الجزائرية ، و عليه كان لابد من الوقوف على الإطار المفاهيمي لعصنة الإدارة المحلية باعتباره مصطلح حديث التداول ، لهذا سنتطرق إلى تعريف الإدارة المحلية وتطور نظامها من خلال المطلب الأول ، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى مفهوم عصنة الإدارة المحلية.

### المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية و تطور نظامها

تعد الإدارة المحلية في الجزائر أحد أهم وسائل تنفيذ البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظرا لقربها من المواطنين ، ودورها في تنفيذ البرامج الحكومية الرامية لتحسين ظروف معيشة ساكنيها ، و هنا تبرز الأهمية الكبيرة للإدارة المحلية ، و الذي جعل الدولة منذ الاستقلال تعمل على تغيير مختلف القوانين المتعلقة بها لجعلها تساير التوجهات العامة سواء السياسية والاقتصادية ، وتجعلها الأداة الفعالة لتطبيق مختلف البرامج خاصة ذات التأثير المباشر على الساكنة .

لذلك سنعرف الإدارة المحلية من خلال الفرع الأول ثم نتطرق إلى التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية في الجزائر من خلال الفرع الثاني.

## الفرع الأول : تعريف الإدارة المحلية

على الصعيد الدستوري تطرقت جميع الدساتير التي عرفت الجزائر إلى موضوع الإدارة المحلية مبينة الأسس العامة و الأهداف التي تقوم عليها ، واختلفت من دستور إلى آخر باختلاف التوجهات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي انتهجتها الدولة ، فبالرجوع إلى آخر تعديل دستوري لسنة 2020 نصت المادة 17 منه : " الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية"<sup>1</sup>

فقد أتى التعديل الدستوري بمفهوم الجماعات المحلية بدلا الجماعات الإقليمية التي كانت في الدساتير السابقة ، كما أنه أحدث تغييرا كبيرا في أهداف و أسس الجماعات المحلية والتنظيم التي تقوم عليه نتيجة للتوجهات السياسية و الاقتصادية الجديدة للدولة ، وواقع الجماعات المحلية من حيث التنمية .

أما على الصعيد الفقهي فقد اختلف الباحثون، و فقهاء القانون العام حول تعريف الإدارة المحلية ولم يتفقوا على تعريف موحد لها ، و هذا راجع لاختلاف النظام السياسي أو الاجتماعي الذي ينتمون إليه ، وكذلك اختلاف وجهات النظر لكل باحث أو فقيه .

فقد عرفها الفقه الجزائري على أنها : " توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة ، وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت اشراف الحكومة المركزية ."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أنظر : مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 ، ج ر ، عدد 82 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020 ، ص 03 .

<sup>2</sup> - مسعود شيهوب ، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ط 01 ، الجزائر ، سنة 1986 ، ص 04 .

و هناك من عرفها على أنها : " عبارة عن وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة ، و هي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم ، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ، و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية ."<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية في الجزائر

لقد مرت الإدارة المحلية بالجزائر بعدة مراحل عرفت خلالها تطورا و تغيرا من مرحلة إلى أخرى ، وهذا نتيجة لتغير النظام الاقتصادي و السياسي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، مما يستلزم تعديل القوانين التي تحكمها لتتماشى مع مختلف المتغيرات .

#### أولا - التطور التاريخي لنظام البلدية في الجزائر

##### أ- البلدية في الجزائر بين سنة 1962 إلى سنة 1967

بعد الاستقلال كانت البلدية تدير وفق القانون الفرنسي المعمول به إبان الفترة الاستعمارية وذلك بناء على القانون رقم 62-157 الصادر في 31 ديسمبر 1962 ، وعرفت البلدية الجزائرية بعد الاستقلال نفس الأزمة التي تعرضت لها كل المؤسسات الأخرى فإما أن تختفي الأجهزة البلدية بسبب مغادرة المسؤولين الفرنسيين فيها و إما يجب أن تحل كإجراء إداري .

من أجل ملء هذا الفراغ عينت لجان خاصة على رأسها رئيس يقوم بوظيفة رئيس البلدية كما تم القيام بإصلاح إقليمي بهدف إجراء عملية تجميع للبلديات بسبب وجود عدد كبير من البلديات المشلولة عن العمل ، وفي 16 ماي 1963 صدر مرسوم بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى لتخفيض عددها إلى 676 بلدية<sup>2</sup> ، كما صدرت أوامر و مراسيم

<sup>1</sup> - جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر ، ط 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر سنة 1988 ، ص 03.

<sup>2</sup> - أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الدستورية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، ط 04 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، سنة 1986 ، ص ص 177-178 .

بغرض الإصلاح الإداري و الاقتصادي من خلال إنشاء لجان مختلفة وفق النهج الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر.

**ب - البلدية في الجزائر بين سنة 1967 إلى غاية سنة 1990** صدر أول قانون للبلدية من خلال الأمر رقم 67-24 مؤرخ في 18 يناير 1967 ، و عرفها بأنها: " الجماعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأساسية".<sup>1</sup> وهذا التعريف يعكس الوظائف الكثيرة للبلدية ومهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية، و سياسة الحزب الواحد وقد تأثر هذا القانون بالنموذجين الفرنسي و اليوغسلافي ، فيظهر وجه التأثير بالنموذج الفرنسي في الاختصاص و المسائل التنظيمية ، أما التأثير بالنموذج اليوغسلافي مرده وحدة المصدر الإيديولوجي ( النظام الاشتراكي ) ، و اعتماد نظام الحزب الواحد ، و اعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال و الفلاحين .<sup>2</sup>

### **ج - البلدية في الجزائر بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2011**

هذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ و أحكام جديدة أرسيت من خلال دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد ، و اعتماد التعددية الحزبية ، لهذا الغرض صدر القانون رقم 90-08 مؤرخ في 07 أبريل سنة 1990 المتعلق بالبلدية<sup>3</sup>، والذي يعتبر أول قانون في مرحلة التعددية السياسية و الحزبية ، وخص هذا القانون بتعديل واحد حمله الأمر رقم 05-03 المؤرخ في 18 يوليو 2005 من خلال المادة 34 الخاصة بحالات حل المجلس الشعبي البلدي بسبب ما عرفته المجالس من اضطرابات ومقاطعات للدورات ، وأفرز هذا القانون

<sup>1</sup> - أنظر : الأمر رقم 67-24 مؤرخ في 07 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 يتضمن القانون البلدي ، ج ر عدد 06 ، الصادر بتاريخ 18 يناير سنة 1967 ، ص 93 .

<sup>2</sup> - عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، ط 01 ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، سنة 2012 ، ص 111 .

<sup>3</sup> - أنظر : قانون رقم 90-08 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 07 أبريل سنة 1990 يتعلق بالبلدية ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 11 أبريل 1990 ، ص 488 ، المعدل و المتمم .

تشكيلة مجالس منتخبة متنوعة الأطياف السياسية ، و رؤساء بلدية من أحزاب مختلفة عكس ما كان من قبل.<sup>1</sup>

#### د - البلدية في الجزائر بين سنة 2011 إلى غاية يومنا هذا

بصدور القانون رقم 10-11 المعدل و المتمم المؤرخ في 22 يونيو 2011 و المتعلق بالبلدية عرفت اختصاصات و صلاحيات البلدية و كذلك تنظيمها اتساعا متأثرة بالمعطيات والتغيرات السائدة بالدولة ، مما أدى إلى تبني اختيارات اقتصادية و سياسية مغايرة لما كانت سابقا<sup>2</sup> ، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون : " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة " <sup>3</sup>.

ينتخب المجلس الشعبي البلدي عن طريق الاقتراع المباشر ، أما رئيس المجلس الشعبي البلدي فينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي وفقا لأحكام الأمر رقم 13-21 المعدل والمتمم للقانون رقم 10-11 ، أما عن الإدارة البلدية فإنه يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية ، و لقد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية الذي بين مختلف الشروط ، و الأحكام للتعين أو الترقيّة في مختلف الرتب التابعة للإدارة البلدية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عمّار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، ط 04 ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، سنة 2017 ، ص ص 356-355 .

<sup>2</sup> - محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة، الجزائر ، سنة 2013 ، ص 82 .

<sup>3</sup> - أنظر : قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية ، ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011 ، المعدل والمتمم .

<sup>4</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 22 شوال عام 1432 الموافق 20 سبتمبر سنة 2011 يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية ، ج ر ، عدد 53 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر سنة 2011 المعدل والمتمم .



وتوجد حاليا 1541 بلدية في الجزائر حسب آخر تقسيم إقليمي للبلاد.<sup>1</sup>

## ثانيا - التطور التاريخي لنظام الولاية في الجزائر

### أ - المرحلة الانتقالية من سنة 1962 إلى غاية سنة 1969

بعد الاستقلال استمر العمل بالنظام القانوني الفرنسي فيما يخص المحافظات ، و نظرا لهجرة الإطارات الفرنسية تم اتخاذ بعض التدابير قصد تجنب الفراغ الإداري الحاصل متمثلة في تدعيم سلطة المحافظات ، و تأمين حد أدنى من تمثيل السكان.<sup>2</sup>

### ب - الولاية في الجزائر من سنة 1969 إلى غاية سنة 1990

نظرا للتوجه الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر، كان لزاما إصدار قانون ولاية جديد يتماشى مع تلك المرحلة أين صدر الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969.<sup>3</sup>

و من أهم ما جاء في هذا الأمر أنه أعطى للولاية تعريف وصلاحيات واسعة ، و حدد عدد المترشحين للمجلس الشعبي الولائي ، بالإضافة إلى استحداث اختصاصات كثيرة للمجلس الشعبي الولائي و تأسيس المجلس التنفيذي للولاية.<sup>4</sup>

### ج - الولاية في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2012

في هذه المرحلة صدر القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق

<sup>1</sup> - أنظر : القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 و المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، ج ر ، عدد 6 الصادر بتاريخ 7 فبراير 1984 ، المعدل والمتمم .

<sup>2</sup> - أحمد محيو ، مرجع سابق ، ص 274 .

<sup>3</sup> - أنظر : أمر رقم 69-38 مؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1389 الموافق 22 ماي سنة 1969 يتضمن قانون الولاية ، ج ر ، عدد 44 صادر بتاريخ 29 فيفري سنة 1969 ، ص 521 .

<sup>4</sup> . عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ص 238 - 239 .

بالولاية<sup>1</sup>، حيث جاء نتيجة للتوجهات الجديدة للجزائر بعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية من خلال دستور 1989، أين عدل قانون الولاية وفق مبادئ النظام الديمقراطي لا سيما التعددية الحزبية و العدالة الاجتماعية، وتوجد 48 ولاية على مستوى الوطن وبتاريخ 02 أوت 1997 أنشأت محافظة الجزائر الكبرى لتقوم مكان ولاية الجزائر، لكن بتاريخ 01 مارس 2000 تقرر حل هذه المحافظة بسبب مخالفتها لأحكام الدستور الجزائري لتعود إلى أصلها.

#### د - الولاية في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية يومنا هذا

عرفت هذه المرحلة صدور القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية أين تداركت فيه مختلف النقائص و الاختلالات التي عرفها القانون رقم 90-09، فلقد عرفت المادة الأولى منه: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة...."<sup>2</sup>، كما وسعت صلاحيات الوالي، وتمت إعادة النظر في نظام عمل المجلس الشعبي الولائي و تمديد صلاحياته إلى المشاركة في تنفيذ السياسة المقررة على المستوى الوطني، وتم ترقية 10 ولايات منتدبة إلى ولايات جديدة من خلال القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11/12/2019 المعدل و المتمم للقانون رقم 84-09 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ليصبح عدد الولايات في الجزائر 58 ولاية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -أنظر : قانون رقم 90-09 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 07 أبريل سنة 1990 ستعلق بالبلدية، ج ر عدد 15 الصادر بتاريخ 11 أبريل 1990، ص 504، المعدل والمتمم.

<sup>2</sup> - أنظر : قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية، ج ر، عدد 12 الصادر بتاريخ 29 فبراير 2012، ص 08.

<sup>3</sup> -أنظر : قانون رقم 19-12 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 يعدل و يتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 و المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ج ر، عدد 78 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر سنة 2019، ص 13.

## المطلب الثاني : مفهوم عصرنة الإدارة المحلية

أصبحت عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر ضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها أو التماطل في تطبيقها من طرف السلطات العليا في البلاد ، باعتبار أنها أداة لمواكبة التطورات الخارجية التي تحدث في العالم على جميع الأصعدة ، وكذلك الوسيلة الفعالة والطريق نحو الجودة في الخدمة العمومية ، و القيام بمختلف الوظائف ، و البرامج بأقل جهد و مردودية كبيرة ، لذلك كان لا بد من الوقوف على هذا المصطلح من خلال تعريفه ، و الذي سنتطرق إليه في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنبين العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية والمفاهيم المشابهة لها.

### الفرع الأول : تعريف عصرنة الإدارة المحلية

يعد مصطلح عصرنة الإدارة المحلية من المصطلحات الحديثة ، والذي أخذ حيزا معتبرا من الدراسة نظرا لارتباطه مع التطورات العالمية لا سيما في المجال التكنولوجي و المعلوماتي وكذلك مع الواقع الداخلي و الوطني الذي تأثر بتلك التغيرات التي يعرفها العالم .

فعصرنة الإدارة المحلية هو مصطلح مرتبط بكل ما هو حديث و يساير العصر من تطور تكنولوجي ، و إصلاح الإدارة المحلية ، و تحديث أساليب التسيير ، و رقمنة الإدارة المحلية للوصول إلى إدارة محلية إلكترونية .

فالعصرنة هي جعل الشيء عصريا متمشيا مع روح العصر و واقعه ، و في معناه المباشر يقصد به تحديث و تطوير ما هو قديم ، أي أن العصرنة هي خطوة ناقلة من القديم إلى الجديد و من هذا المنطلق فقد عرفت عصرنة الإدارة المحلية على أنها : " عملية التكيف مع المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية و الخارجية من خلال تبني وسائل و أساليب تسيير حديثة قائمة على ثقافة جديدة تحكمها التكنولوجيا و تحويل المعرفة إلى خدمات ترقى

إلى تطلعات المواطن ، وتنال رضاه"<sup>1</sup>، و هناك من عرفها على أنها : "تجديد وتحديث ما هو قديم وهو مصطلح مرتبط بالتقدم التكنولوجي لكل الخدمات التي تقدم من طرف الإدارة المحلية ."<sup>2</sup>

إن عصرنة الإدارة المحلية مفهوم يهدف إلى خلق و تطوير إدارة محلية ذات أبعاد و ركائز حديثة من خلال تقديم خدمات راقية ، و تقرب الإدارة من المواطن بتحسين الخدمة العمومية و كذلك تحديث أساليب و طرق التسيير لتحقيق الأهداف بفعالية و أقل جهد .

وعليه يمكن إعطاء تعريف آخر لعصرنة الإدارة المحلية ، بأنها عبارة عن جهود سياسية وإدارية للتطوير في الإدارة المحلية و طرق تسييرها بجعلها تواكب التطورات التي يعرفها العالم والتحولات الداخلية ، بهدف تحسين أدائها و تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة .

### الفرع الثاني : العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية و المفاهيم المشابهة لها

نظرا لارتباط مصطلح عصرنة الإدارة المحلية بمسايرة والتكيف مع كل ما هو حديث ومعاصر، وعليه فهي تتشابه مع بعض المصطلحات، و يكاد يكون من الوهلة الأولى أنها تحمل نفس المعنى ، غير أنها ما هي إلا أداة من الأدوات التي تقوم عليها العصرنة من خلال الإصلاح الإداري و رقمنة الإدارة المحلية ، و هناك من يرى أنها من أدوات العصرنة للوصول إلى الإدارة المحلية الإلكترونية .

<sup>1</sup> - فتيحة فرطاس ، " عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية " ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر، العدد 15 ، المجلد 02 ، سنة 2016 ص 313 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/02 ، الساعة 22:00 .

<sup>2</sup> - سفيان رميلوي ، " عصرنة الخدمة العمومية المحلية : دراسة في الآليات و التحديات " ، دفاثر السياسة و القانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد 03 ، المجلد 13 ، سنة 2021 ، ص 605 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/02 ، الساعة 23:00 .

## أولاً- العلاقة بين عصنة الإدارة المحلية و الإصلاح الإداري

الإصلاح الإداري هو: " جهد سياسي و إداري و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي وإرادي يهدف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك و النظم و العلاقات و الأساليب والأدوات تحقيقاً لتنمية قدرات و امكانيات الجهاز الإداري مما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة و فعالية الأداء." فالإصلاح الإداري مرتبط بإعادة التنظيم الإداري ، والتنمية الإدارية ، والتحديث الإداري<sup>1</sup>، إذ هو بدأ نتيجة للسلبات التي توجد في التنظيم الإداري وبالأخص في الإدارة المحلية مما يتوجب القيام بعملية لاستدراك و التعديل في مختلف النقائص والثغرات التي يعرفها التسيير والتنظيم الإداري المحلي ، لاسيما من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة في التسيير وتقديم الخدمات ، وإعادة هيكلة وحدات الجهاز الإداري للإدارة المحلية ، و تعديل مختلف القوانين و التشريعات لتحديث الإدارة المحلية ، و تبسيط الإجراءات الإدارية بغرض تقريب الإدارة من المواطن ، وكذلك القيام بتحسين أجور موظفي الإدارة المحلية لمردودية أفضل.

إذن فالإصلاح الإداري هو وسيلة لعصنة الإدارة المحلية ، ومن خلاله يتم خلق الطريق الأنسب نحوها بتدارك مختلف النقائص التي تعرفها الإدارة المحلية في مختلف المجالات .

## ثانياً - العلاقة بين عصنة الإدارة المحلية ورقمنة الإدارة المحلية

تعد رقمنة الإدارة المحلية أسلوباً جديداً لتحسين الخدمة العمومية ، و تقديم مختلف الخدمات وتهدف لرفع كفاءة الإدارة المحلية من خلال القطيعة مع الإجراءات الروتينية في استخراج مختلف الوثائق الإدارية ، والمعاملات الإدارية مع الإدارة المحلية من خلال استخدام

<sup>1</sup> - عبد النور زوامبية ، نوار رشيد ، " عصنة و تحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية "، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 14 ، العدد 02 ( 2021 ) نشر بتاريخ 202/06/03 ، صص350-351 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/09 ، الساعة 22:00 .

تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، والتركيز على استخدام برامج رقمية بكفاءة عالية لرفع مستوى الأداء و تقريب الإدارة من المواطن .<sup>1</sup>

إذن يمكن تعريف رقمنة الإدارة المحلية بأنها: " إدخال مختلف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الاعتماد على مختلف البرامج و التطبيقات الإلكترونية لتقديم مختلف الخدمات والمعاملات الإدارية سواء للمواطن أو من خلال تعامل الإدارة المحلية مع إدارات أخرى " .<sup>2</sup>

فرقمنة الإدارة المحلية أحد الوسائل المهمة لتحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة المحلية والرقمنة من أدوات الإصلاح الإداري قصد عصرنة الإدارة المحلية ، وهذا بما تحمله من تحولات في أساليب التسيير و تقديم الخدمات من خلال التكنولوجيا الحديثة .

### ثالثا - العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية و الإدارة المحلية الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة بحيث ظهر نتيجة للثورة التكنولوجية التي عرفها العالم ، حتى أصبحت ميزة للرقمي و التحضر في دول العالم كما أنه من أبرز سمات تخلف الدول عند الباحثين هو التخلف الإداري و التنظيمي ، وهي تعتبر أحد أسس الإصلاح الإداري و مدخل لتطوير العمليات الإدارية قصد تحقيق كفاءة وجودة إدارية عالية والابتعاد عن سلبيات الإدارة التقليدية .

و لقد سارت الجزائر نحو تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية داخل الإدارة العمومية ، من خلال مشاريع الإصلاحات التي مست الإدارة المحلية ، و السعي للوصول إلى الإدارة المحلية

<sup>1</sup> - فوزية صادقي ، " واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية و تحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية و تأثيرات التحول الرقمي العالمي " ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة أم البواقي ، العدد 03 ، المجلد 07 ، ديسمبر 2020 ص ص 21-22 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 202/04/09 ، الساعة 10:00 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 16 .

الإلكترونية بغرض اعطاء دفعا جديدا للإدارة المحلية و المؤسسات العمومية على تنوعها ، فهو أسلوب جديد في العمل الإداري على المستوى المحلي .<sup>1</sup>

و يقصد بالإدارة الإلكترونية : " تحويل كافة الأعمال و الخدمات الإدارية التقليدية ( الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق ) إلى أعمال و خدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة و هو ما يطلق عليه إدارة بلا ورق " .<sup>2</sup>

من خلال هذا التعريف فإن خصائص الإدارة الإلكترونية تتمثل في أنها إدارة بلا أوراق وإدارة بلا مكان ، و إدارة بلا زمان ، وهي خصائص تنفرد بها الإدارة الإلكترونية و تجعلها تتميز عن الإدارة التقليدية .

وللإدارة الإلكترونية مميزات كثيرة تختلف عن الإدارة التقليدية ، و هو ما جعل أغلب الدول تتبناها بما في ذلك الجزائر ، و أبرز نقاط الاختلاف موضحة في الجدول التالي :

أسس المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الوسائل المستخدمة	الاتصالات المباشرة والمراسلات الورقية	الإدارة الإلكترونية
الوثائق مستخدمة	ورقية	إلكترونية
مدى الاعتماد على الامكانيات المادية و البشرية	تعتمد على استغلال أمثل للإمكانات المادية و البشرية لتحقيق الأهداف	استخدام التكنولوجيا لتحقيق الأهداف

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، الخدمات الإلكترونية و ترقية الإدارة المحلية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، تخصص إدارة عامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر ، السنة الجامعية 2020-2021 ص ص 64-65 .

<sup>2</sup> - مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية ، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا ، سنة 2011 ص 54 .

التفاعل	تحتاج إلى وقت أطول حتى يتم التفاعل بالشكل المرجو من أجل تحقيق الهدف	إرسال الرسالة إلى عدد لا نهائي وفي الوقت ذاته
التكلفة	مكلفة على المدى البعيد	اقتصادية على المدى البعيد
الوصول للبيانات	صعوبة الوصول بسبب التسلسل البيروقراطي و كثرة المستندات الورقية	سهولة الوصول بسبب توافر قواعد البيانات الضخمة جدا
الوثوقية	أقل وثوقية بسبب ندرة توافر نظم حماية للبيانات	وثوقية عالية بسبب توافر نظم حماية للبيانات
الجودة	جودة أقل	جودة عالية جدا

جدول المقارنة بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية<sup>1</sup>

وعليه فتطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات والولايات بما تحملها من مميزات سيحدث نقلة وجودية عالية ، فالإدارة الإلكترونية المحلية تعد من أبرز الغايات التي تسعى إليها الجزائر من عصرنة الإدارة المحلية ، والوصول من خلالها إلى ما يسمى بالبلديات الإلكترونية .

<sup>1</sup> - ساري عوض الحسنات ، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة لنيل درجة الماجستير في الدراسات التربوية ، جامعة الدول العربية ، سنة 2011 ، ص 31 .



## المبحث الثاني : مراحل توجه الدولة الجزائرية نحو عصنة الإدارة المحلية

عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على التطوير في طرق تسيير الإدارة المحلية وتحديث الخدمات التي تقدمها بغرض تقريب الإدارة من المواطن و الوصول إلى إدارة محلية عصرية ففي البداية ركزت على تبسيط الجانب الإجرائي للخدمات المقدمة للمواطن، كما أنها حاولت استرجاع ثقته من خلال مختلف التسهيلات و حسن الاستقبال والتكفل بمختلف انشغالاته في ظروف ترقى لمستوى تطلعاته .

و مع ظهور الثورة الرقمية و التحولات الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي عرفها العالم وما أحدثته من تغييرات على جميع الأصعدة بما في ذلك عالم الإدارة ، لذلك كان لزاما الانتقال إلى مرحلة أخرى من التسيير الإداري و التي تعتمد على المشاركة الشعبية المباشرة باعتباره النمط السائد في الديمقراطيات الحديثة ، وكذلك الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية من خلال التركيز على مشروع البلدية الإلكترونية باعتبارها الأقرب إلى تطلعات المواطن وعليه سنتطرق في المطلب الأول إلى تحديث الإدارة المحلية في جانبها الإجرائي أما المطلب الثاني فسيكون لتحديث الإدارة المحلية في جانبها الموضوعي .

### المطلب الأول : تحديث الإدارة المحلية في جانبها الإجرائي

تعتبر الإجراءات الإدارية أحد مظاهر مشكلة البيروقراطية أو بعبارة أخرى مشكلة التعقيدات المكتبية والإدارية ، فالتطور الإداري يجب أن يبدأ بالنظم الإجرائية باعتبارها القنوات التي تقدم من خلالها الخدمات الحكومية للجمهور ، فوسائل العمل التقليدية والإجراءات المعقدة وغير الفعالة تعيق و تشل أحيانا عمل القطاع العام ، مما ينتج عنه معاناة المواطنين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أمال قصير ، آليات تحديث الإدارة المحلية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر ، السنة الجامعية 2019-2020 ، ص 170 .

لذلك عملت الدولة الجزائرية على تطوير الإدارة المحلية و تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن بداية بتحديث و تبسيط الإجراءات الإدارية ، وهو ما سنتطرق له في الفرع الأول أما الفرع الثاني نتناول فيه حسن الاستقبال والتوجيه لما يحمله من أهمية .

### الفرع الأول : تبسيط الإجراءات الإدارية

نظرا للتعقيدات التي تعرفها الإدارة المحلية في مجال الإجراءات الإدارية ، وكذلك لتقدم هذه الإجراءات مع التغيرات و التطورات الحاصلة ، وعدم مرونتها ومسايرة تلك التغيرات ، كان لابد من إعادة النظر فيها و تحديثها بصفة مستمرة قصد تحسين الخدمة العمومية و الوصول إلى إدارة محلية عصرية ، وعليه سنعرف أولا عملية تبسيط الإجراءات الإدارية ، ثم نتطرق لأساليب تبسيط الإجراءات الإدارية، أما ثالثا فأهميتها، و رابعا مسار تبسيط الإجراءات الإدارية.

#### أولاً- تعريف تبسيط الإجراءات الإدارية

تبسيط الإجراءات الإدارية : "مدخل تقليدي يقصد به اختصار بعض إجراءات أو روتين العمل من أجل تخفيض زمن الانجاز عن طريق تحليل الخطوات من خلال متخصصين ، ثم الغاء بعض الخطوات أو الإجراءات غير الضرورية اختصار للوقت و زيادة إنتاجية العمل".<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفها بأنها : " عملية تنطوي على الاختصار المنهجي في عدد الخطوات بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض زمن الانجاز ، و خفض تكاليف إجراء المعاملات " .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ابراهيم السعيد مبروك ، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، القاهرة ، سنة 2012 ، ص 263 .

<sup>2</sup> - أمال قصير ، مرجع سابق ، ص 171 .

## ثانيا - أساليب تبسيط الإجراءات الإدارية

توجد أساليب مختلفة لتبسيط الإجراءات الإدارية تبدأ بتدابير يمكن إجرائها ولا تغير في هيكل ، ونظام الإدارة المحلية كحذف الخطوات غير الضرورية لتسهيل العمل الإداري ، وهذه الأساليب مرتبة من البداية إلى النهاية كالآتي :

- حذف الخطوات غير الضرورية.
- دمج الخطوات الصغيرة و المتقاربة .
- التقريب المكاني بين مكاتب الموظفين.
- إعادة ترتيب المكاتب .
- جمع أعمال الفحص التدقيق في مرحلة واحدة.
- اللامركزية و تفويض الصلاحيات .
- إعادة النظر في النماذج المستخدمة.
- تغيير أسلوب العمل.
- توحيد مصادر المعلومات.
- الحوسبة .
- مكاتب خدمات الجمهور.
- الصالة الواحدة.
- النافذة الواحدة.

- الحكومة الإلكترونية.<sup>1</sup>

### ثالثا - أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية

يحقق تبسيط الإجراءات الإدارية الكثير من الفوائد سواء للإدارة التي تقوم بعملية التبسيط أو الجهة المتعامل معها و من أبرز هذه الفوائد :

- إزالة التعقيدات الإدارية التي تواجه المواطن و المتعامل مع الإدارة بصفة عامة.

- السرعة و الدقة في انجاز العمل الوظيفي ، وتقليل الجهد و التكاليف المادية لإنجاز العمل.

- تحسين كفاءة أداء العاملين لتحقيق الرضا الوظيفي وسهولة تحديد جهة التقصير في تقديم الخدمة العمومية عند الرقابة والتقييم قصد محاربة الفساد والقضاء على البيروقراطية.<sup>2</sup>

### رابعا - مسارات تبسيط الإجراءات الإدارية في الإدارة المحلية

ترتكز أغلب شكاوى المواطنين و المتعاملين مع الإدارة حول تعقيد الإجراءات الإدارية ككثرة الوثائق الإدارية المطلوبة من طرفها و التصديقات على الوثائق و بعد الجهات الإدارية .

خلال السنوات الأولى من الاستقلال عملت الجزائر على التخلي على بعض العادات الإدارية التي ورثت عن الحقبة الاستعمارية ، و في فترة السبعينات و منذ سنة 1977 بادرت رئاسة الجمهورية إلى محاربة الإجراءات الروتينية المعقدة حيث أصدرت تعليمات للوزراء لإلغاء بعض الأوراق المكونة للملف الإداري و تخفيف الإجراءات الإدارية قصد محاربة البيروقراطية .

<sup>1</sup> - لينا مأمون البيلاي ، أثر تبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي على تكلفة الإنتاج دراسة التجربة في لبنان ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سنة 2015 ، ص 44 .

<sup>2</sup> - عبيد بالعيد ، آليات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، السنة الجامعية 2019-2020 ص ص 52-53 .

مع بداية الثمانينيات و قصد تبسيط الإجراءات الإدارية و ترقية طرق العمل أحدث المرسوم رقم 82-199 المؤرخ في 23/01/1982 مديرية خاصة بالتبسيط الإداري ، ومن مهامها تخفيف الشكليات الإدارية و تبسيطها لتقريب الإدارة من المواطن و العمل على ضبط أي إجراء يهدف إلى تنظيم و فاعلية العمل بالاشتراك مع الوزارات والهيئات المعنية .<sup>1</sup>

و ضمن برنامج عمل الحكومة لسنة 1984 تم تشكيل فوج عمل وزاري لفحص موضوع البيروقراطية تفرعت منه عدة أفواج تكلفت بمواضيع مختلفة من بينها الفوج رقم 25 الذي نصب بتاريخ 18/03/1984 حيث كلف بموضوع تبسيط الإجراءات الإدارية حيث قام بالعديد من الأعمال و التدابير ، و تبعا لذلك قامت وزارة الداخلية بتسهيلات و تبسيط في الإجراءات الإدارية حيث لم يعد المواطن ملزما بشهادة الإقامة في كل ملف باستثناء ملف جواز السفر فيكفي أن يظهر بعض الوثائق الثبوتية و البديلة كعقد الملكية أو وصل الكهرباء .<sup>2</sup>

في سنة 1987 تم اتخاذ تدابير لمحاربة البيروقراطية كتقليص مدة دراسة و منح الوثائق الإدارية التي لا تتطلب دراسة قانونية كبطاقة التعريف الوطنية و منح مدة أقصاها شهر واحد بالنسبة للوثائق التي تتطلب التحقيق مع وجوب تبرير سبب رفض منحها ، وكذلك تم توسيع التفويض على مستوى الولايات و البلديات .

بصدور المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 07 جويلية 1988 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن والذي ألزم الإدارات على تبسيط إجراءاتها و تخفيفها من خلال ما يلي :<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أنظر : مرسوم رقم 82-199 المؤرخ في 13 شعبان 1402 الموافق 05 يونيو 1982 يتضمن الإدارة المركزية لكاتبه الدولة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري ، ج ر ، عدد 23 ، الصادر بتاريخ 08 يونيو 1982 .

<sup>2</sup> - سليمة غزلان ، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري ، أطروحة دكتوراه في الحقوق فرع القانون العام ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية 2009-2010 ، ص ص 152-154 .

<sup>3</sup> - أنظر : مرسوم رقم 88-131 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق 04 يوليو 1988 ينظم العلاقات بين الإدارة و المواطن ، ج ر ، عدد 27 الصادر بتاريخ 6 يوليو سنة 1988 ، ص 1013 .

- ضبط الإجراءات المتعلقة بالمطبوعة : هذه الأخيرة تعد وسيلة أساسية للاتصال بالمواطن والتعامل معه كتابيا ، و أداة عمل داخلية تستعمل بين المصالح الإدارية كما تستعمل لإثبات الحقوق في مختلف أوجه حياة المواطن و أنشطته ، مما أدى إلى ضرورة الالتزام بضبطها من بساطة تصميمها مع وضوحها و اختصار مضمونها وكذلك الشكل الجذاب و سهولة القراءة .

- الحد والتقليل من الأوراق المطلوبة ، والعمل على الحلول محل المواطن و هذا من خلال القيام مقامه للاتصال بالهيئة المعنية أو المصلحة المعنية كلما أمكن ذلك للحصول على المعلومات التي تلزمها لدراسة الملف المعروض عليها .

- سرعة اتخاذ التدابير لمعالجة الملفات أو الطلبات مع الحفاظ على الوثائق المقدمة .

- توزيع المسؤوليات على نحو أكثر ملائمة و تفويض سلطة التصديق على مطابقة الوثائق

لأصولها و صحة التوقيعات إلى أكبر عدد من الموظفين.<sup>1</sup>

و لقد استمرت الدولة الجزائرية على نهج تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة في الإدارة المحلية طيلة فترة التسعينات ، فلقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 94 / 247 المحدد لصلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري.<sup>2</sup>

على أنه يمكن للوزير دراسة و اقتراح أي تدبير يرمي إلى ضبط مقاييس الإجراءات و تبسيطها .

مع بداية سنة 2000 شهدت الجزائر توجهات لإلزام الإدارات تبسيط الإجراءات بما في ذلك تخفيف حجم الوثائق المكونة للملفات الإدارية ، و منذ سنة 2008 عرفت الإدارة المحلية جملة من الخطوات الكفيلة بتبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين والمتعاملين معها نذكر منها:

<sup>1</sup> - سليمة غزلان ، مرجع سابق ، ص 156 .

<sup>2</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 94-247 مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1415 الموافق 10 غشت 1994 يتضمن صلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري ، ج ر ، عدد 53 الصادر بتاريخ 21 غشت 1994 .

-تفويض وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بداية من تاريخ 15 جويلية 2008 صلاحية التصديق على الوثائق الرسمية الموجهة للاستعمال في الخارج إلى الولايات و الدوائر .

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 14-75 مؤرخ في 17 فبراير 2014 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية.<sup>1</sup> حيث تم تقليص وثائق الحالة المدنية إلى 14 وثيقة بعد أن كانت 28 وثيقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 ، و 36 وثيقة بموجب المرسوم رقم 72-143 المؤرخ في 27 يوليو 1972.

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 14-363 مؤرخ في 15 ديسمبر 2014 يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية .<sup>2</sup>

كما أن وزارة الداخلية استحدثت مكاتب على مستوى البلديات لاستخراج المواطنين للوثائق التي كانت على مستوى الدائرة كبطاقة التعريف الوطنية ، البطاقة الرمادية ، رخصة السياقة جواز السفر البيومتري بهدف تخفيف الأعباء و تقريب الإدارة منه .

في بيان لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتاريخ 22 جوان 2021 و مواصلة مسار لتجسيد استراتيجية عصنة القطاع و تحسين جودة الخدمات العمومية من خلال تخفيف الإجراءات الإدارية تم إطلاق خدمة الشباك عن بعد الذي يتيح للمواطنين إيداع مختلف الملفات ذات الصلة بصلاحيات الإدارة المركزية و الولايات و الدوائر و البلديات على أرضية رقمية وضعت لهذا الشأن على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة ، و يتعلق الأمر في

<sup>1</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 14-75 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 17 فبراير سنة 2014 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية ، ج ر ، عدد 11 الصادر بتاريخ 26 فبراير سنة 2014 ، ص 06 .

<sup>2</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 14-363 مؤرخ في 22 صفر عام 1436 الموافق 15 ديسمبر سنة 2014 يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية ، ج ر ، عدد 72 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2014 ، ص 28 .

مرحلة أولى بخمسين ملف تمس كافة جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين من شأنها تخفيف الإجراءات الإدارية على المواطن و تجنيبه عبء التنقل<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني : حسن الاستقبال و التوجيه.

يقصد بالاستقبال خلق رابطة إنسانية بين طرفين أحدهما زائر للمرفق الإداري و الآخر موظف تابع لهذا المرفق .<sup>2</sup> و يعد استقبال المواطنين و توجيههم ثاني الخطوات العملية الإجرائية التي من شأنها تحسين صورة البلدية أو الولاية و المساهمة في عصنتها .

### أولاً- أنواع الاستقبال

تختلف أنواع الاستقبال حسب الأداة و الطريقة المستعملة لحصوله داخل الإدارة المحلية .

أ- **الاستقبال الشخصي** : يكون عن طريق استقبال المواطن مباشرة عند تنقله للبلدية أو الولاية ، و هو الأكثر نطاقا و توسعا و السبب الرئيسي لذلك هو عدم ثقة المواطن في الإدارة مما يجعله يحمل قناعة أن الحل الوحيد للحصول على حاجاته و التعجيل بها هو الانتقال شخصيا .

ب- **الاستقبال الورقي** : وذلك بتلقي شكاوى و طلبات المواطنين المكتوبة عن طريق البريد أو الإيداع في الإدارة .

ج - **الاستقبال الهاتفي** : ويكون باتصال المواطن بالإدارة عن طريق الهاتف للحصول على معلومات أو استفسار أو الحصول على موعد لدى مصالح البلدية أو الولاية .

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/02 ، الساعة 09:00 .

<sup>2</sup> - عمار بريق ، حنان بن زغبي ، "الاستقبال و التوجيه في الجماعات المحلية الخطوة الأولى في تحسين الخدمة العمومية " مجلة آفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 08 ، الجزء 01 ، جوان 2017 ، ص 333 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/01 ، الساعة 10:40 .



د- الاستقبال الرقمي : و ذلك بتخصيص موقع على شبكة الإنترنت لتلقي شكاوى و طلبات المواطنين ، وكذلك للحصول على مختلف المعلومات <sup>1</sup>.

### ثانيا- خطوات تطوير الاستقبال و التوجيه في الإدارة المحلية الجزائرية

عملت الدولة على ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن من خلال حسن الاستقبال و بصدور المرسوم رقم 88-131 المنظم للعلاقة بين الإدارة و المواطن الذي أكد على وجوب استقبال المواطن أحسن استقبال بتخصيص هياكل لذلك مع جميع مستلزماتها .

مع التوجهات نحو عصرنة الإدارة المحلية استحدثت موقع رسمي على شبكة الأنترنت لوزارة الداخلية من بين خدماته تلقي شكاوى المواطنين و طلباتهم بالإضافة للحصول على مختلف المعلومات الإدارية و استخراج مختلف الاستمارات، و في سنة 2017 تم إطلاق صفحة رسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ، كما أعطيت تعليمات للولايات و البلديات للقيام بفتح مواقع رسمية على الإنترنت و شبكات التواصل الاجتماعي، كما ألزمت الولايات و البلديات بضرورة توفير مكان للاستقبال مجهز بجميع الضروريات خاصة النظافة و الكراسي المخصصة للجلوس و اللوحات الاعلانية الاشهارية <sup>2</sup>.

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 11-334 تم استحداث منصب عالي ذو طابع وظيفي مكلف بالاستقبال و التوجيه في الإدارة الإقليمية من خلال المادة 92 منه ، و نصت المادة 96 من نفس المرسوم : " يكلف المكلف بالاستقبال و التوجيه في الإدارة الإقليمية بضمان استقبال الجمهور و إعلامهم و يوجه المرتفقين نحو المصالح المختصة و يقترح كل تدبير

<sup>1</sup> - عمار بريق ، حنان بن زغي ، مرجع سابق ، ص ص 330-331 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 331 .

من طبيعته تحسين ظروف الاستقبال و يشرف زيادة على ذلك على نشاط الأعوان المكلفين بالاستقبال و التوجيه و ينسقه " .<sup>1</sup>

كما استحدثت وزارة الداخلية الرقم الأخضر المجاني " 1100 " في بداية سنة 2015 لتلقي شكاوى واحتجاجات المواطنين، و يتم الرد آليا طيلة اليوم على مكالمات طلبات الحصول على معلومات وثائق الملفات الإدارية ، وبتاريخ 25 جويلية 2020 تم إصدار تعليمية من الوزير الأول تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية إلى وزير الداخلية تتعلق بمتابعة شكاوى المواطنين حيث أكدت على ضرورة فتح سجل للشكاوى على مستوى كل ولاية ، وكل ولاية منتدبة و على مستوى كل الإدارات المحلية الملحقة بها ، مع موافاة رئاسة الجمهورية بنسخة منه مرتين في الشهر على سبيل الاستغلال .<sup>2</sup>

مع بداية شهر نوفمبر 2021 ، وفي إطار استراتيجية عصنة الإدارة المحلية أطلقت وزارة الداخلية الخدمة الرقمية المسماة "شكي" من خلال البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطنين على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية تحت تصرف المواطنين والمتعاملين يمكنهم من توثيق عرائضهم و شكاويهم لدى مختلف مصالح الوزارة من بلديات ، دوائر، مقاطعات إدارية ولايات كذلك الإدارة المركزية لوزارة الداخلية بما في ذلك التبليغ عن التجاوزات المرتكبة من طرف المسؤولين و المنتخبين المحليين .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 22 شوال 1432 الموافق 20 سبتمبر 2011 يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية ، ج ر ، عدد 53 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2011 ، المعدل و المتمم .

<sup>2</sup> - تعليمية رقم 355 ، الصادرة بتاريخ 25 جويلية 2020 عن الوزير الأول ، الوزارة الأولى، الموقع الإلكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/30 ، الساعة 10:00 .

<sup>3</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/30 ، الساعة 11:00 .

## المطلب الثاني : تحديث الإدارة المحلية في جانبها الموضوعي

وهي الخطوة التي تلي تحديث الجانب الإجرائي في تقديم الخدمة العمومية، حيث توجهت الدولة الجزائرية نحو تطوير طرق التسيير و تفعيل المشاركة الشعبية ، بالإضافة إلى تحديث مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين بالانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وعليه سنتطرق في الفرع الأول إلى تفعيل المشاركة الشعبية في التسيير المحلي ، أما الفرع الثاني سنتطرق فيه إلى الانتقال لتجسيد مشروع البلديات الإلكترونية .

### الفرع الاول : تفعيل المشاركة الشعبية في التسيير المحلي

نتيجة للمستجدات على الصعيد العالمي والمحلي ، و ظهور فواعل جديدة تسعى لإيجاد طرق أخرى لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي للوصول إلى ما يسمى بالديمقراطية المحلية<sup>1</sup> عملت الجزائر على تفعيل المشاركة الشعبية في التسيير المحلي كأهم الخطوات نحو عصرنة الإدارة المحلية ، وذلك من خلال تدعيم الديمقراطية التمثيلية التي عجزت عن تفعيل دور المواطن في التسيير المحلي وخلق التنمية المحلية ، و هذا باللجوء إلى الديمقراطية التشاركية و التي تقوم باشتراك كل فواعل المجتمع في التسيير المحلي ، بالإضافة لتفعيل دور المرأة في هذا المجال نظرا للطاقات الوطنية الكبيرة التي تحوزها الجزائر، وكذلك لالتزاماتها الدولية في هذا المجال ، و عليه سنقف على تعريف الديمقراطية التشاركية أولا ، ثم تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية ثانيا، و ثالثا سنقف على تفعيل دور المرأة في التسيير المحلي، وأخيرا آفاق الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية من خلال التوجه إلى الديمقراطية التشاركية الرقمية .

<sup>1</sup> - نوال لصلج ، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11-10 ، مجلة الحقيقة" ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، مجلد 17 ، عدد 3 ، سبتمبر 2018 ، ص 188 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/30 ، الساعة 11:30 .

## أولا - تعريف الديمقراطية التشاركية

تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية فهناك من عرفها على أنها : " شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية ، واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم " <sup>1</sup> ، فالديمقراطية التشاركية شكلت قطيعة مع الديمقراطية التمثيلية التي لا يمكن الاستغناء عنها سواء على المستوى المحلي أو المركزي الأمر الذي يتطلب إيجاد صيغة تعايش مشتركة بين هذا النوعين من الديمقراطية، وعليه فالديمقراطية التشاركية : " نوع جديد من أنواع الديمقراطية تركز على المواطن كعنصر فعال و شريك أساسي في عملية التنمية المحلية باعتباره الأقرب للإدارة المحلية و الأعم بمشاكله مع تكريس الربط التكاملي والتفاعلي مع الديمقراطية التمثيلية". <sup>2</sup>

## ثانيا - تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية

سننظر لتطبيقاتها في البلدية ، وكذلك في الولاية

## أ- تطبيقات الديمقراطية التشاركية في البلدية

لمحت مختلف قوانين البلدية في الجزائر منذ أول قانون سنة 1967 إلى غاية القانون رقم 10-11 لمصطلح الديمقراطية التشاركية ، و إلى ضرورة تفعيل دورها في التسيير المحلي لتتجسد بصورة صريحة وأوضح في المادة 02 من قانون البلدية رقم 10-11 : " البلدية هي

<sup>1</sup> - الأمين شريط ، " الديمقراطية التشاركية الأسس و الآفاق " ، مجلة الوسيط ، العدد 6 ، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ، الجزائر ، 2008 ، ص 46 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/04/30 ، الساعة 12:00 .

<sup>2</sup> - نوال لصلح ، مرجع سابق ، ص 195.

القاعدة للامركزية ، و مكان لممارسة المواطنة ، و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية <sup>1</sup>.

كما خص قانون البلدية بابا كاملا و هو الباب الثالث تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية المواد من 11 إلى 14 ، و من خلاله قام بتبني كل من مبدأ العلنية في الجلسات و مبدأ الشفافية في التسيير لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار .

**1-مبدأ علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي :** فهي مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة حسب المادة 26 من القانون رقم 10-11 ، بالإضافة إلى المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 105-13<sup>2</sup> وهو مبدأ عام مع إمكانية عقد جلسات مغلقة كاستثناء حيث يعلم المجلس الشعبي البلدي المواطنين بتاريخ الجلسات و جدول الأعمال عن طريق لصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات و في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور حسب المادة 22 من القانون رقم 10-11 .<sup>3</sup>

**2- مبدأ الشفافية في تسيير المجلس الشعبي البلدي:** و ذلك من خلال الإعلام الإداري وحق الحصول والاطلاع على المعلومة ذات الطابع العام ، وعليه فتمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومة العامة هو أولى الخطوات لتجسيد الديمقراطية التشاركية في التسيير المحلي، وتم تكريس هذا المبدأ في قانون البلدية من خلال ما يلي :

- **الاستشارة الشعبية :** استحدثت في قانون البلدية رقم 10-11، حيث نصت المادة 11 على استشارة المواطنين حول الخيارات و الأولويات في التهيئة و التنمية الاقتصادية

<sup>1</sup> - أنظر : قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية ، ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011 ، المعدل والمتمم .

<sup>2</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 106-13 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 17 مارس سنة 2013 يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 17 مارس سنة 2013 ، ص 11 .

<sup>3</sup> - أنظر : قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية ، ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011 ، المعدل والمتمم .

والاجتماعية و الثقافية ، كما نصت المادة 13 على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية بكل شخصية محلية و كل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذي من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس الشعبي البلدي أو لجانته.<sup>1</sup>

كذلك البلدية ملزمة بفتح تحقيق عمومي قبل إنجاز مشروع معين لمعرفة رأي المواطنين حول المشروع و تحفظاتهم و ملاحظاتهم بخصوصه .

**-حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي و القرارات البلدية :** أكدت المادة 14 من القانون رقم 10-11 على ذلك، بالإضافة إلى إمكانية حصول كل ذي مصلحة على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته ، كما أن المادة 30 أكدت على تعليق المداوات باستثناء المتعلقة بالنظام العام و الحالات التأديبية في الأماكن المخصصة للملصقات و إعلام الجمهور ، و لقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-190 المؤرخ في 30 يونيو 2016 المحدد لكيفيات الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية<sup>2</sup>، بحيث يلزم المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير الرامية إلى تسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية و تطوير الدعائم الرقمية قصد ضمان نشر و تبليغ قرارات البلدية.

**-تقديم المجلس الشعبي البلدي عرضا سنويا على نشاطه أما المواطنين :** حيث نصت على ذلك المادة 11 الفقرة 04 من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية .

**ب- تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الولاية :** لم يخصص المشرع في القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية باب أو فصلا بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية ، إلا

<sup>1</sup> - عيبر بالعيد ، مرجع سابق ، ص 10-11 .

<sup>2</sup> -أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 16-190 مؤرخ في 25 رمضان عام 1437 الموافق 30 يونيو سنة 2016 يحدد كيفيات الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي و القرارات البلدية ، ج ر ، عدد 12 الصادر بتاريخ 12 يوليو سنة 2016 ، ص 08 .

أن شعار الولاية بالشعب و للشعب ، وقد فتح أمام المواطنين المشاركة من خلال تبني مبدأ العننية في الجلسات ، و مبدأ الشفافية في التسيير :

**ب-1- مبدأ عننية جلسات المجلس الشعبي الولائي :** نص قانون الولاية على عننية الجلسات وضرورة إعلام المواطنين بتاريخ الجلسات من خلال نشر الإعلان المتعلق بتاريخ الجلسة و إصاق جدول الأعمال عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإصاق المخصصة لإعلام الجمهور، وفي مقر الولاية و البلديات التابعة لها و استعمال الوسائل الإلكترونية .

**ب-2- مبدأ الشفافية في تسيير المجلس الشعبي الولائي :** وذلك من خلال الاستشارة العمومية حيث يمكن للمجلس دعوة كل شخص بحكم مؤهلاته و خبرته لتقديم المعلومات المفيدة لأشغال اللجنة ، بالإضافة لحق المواطنين على الاطلاع على مستخرجات المداولات و تقديم المجلس عرضا سنويا على نشاطه أمام المواطنين <sup>1</sup>.

### ثالثا - تفعيل دور المرأة في التسيير المحلي

حظي موضوع مشاركة المرأة في التسيير المحلي بالعناية الكبيرة من طرف السلطات في الجزائر ، وهذا نتيجة للالتزامات الدولية من خلال المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة التي صادقت عليها الجزائر ، وتبنتها في مختلف الدساتير و القوانين ، وكذلك بالتزام السلطات بإشراك المرأة في التسيير المحلي و التعيين في المناصب العليا مثل الولاية ورؤساء الدوائر بالإضافة لفتح المجال أمامها للمشاركة في العمل السياسي للوصول للمجالس المحلية المنتخبة ، حيث أعطيت لها تسهيلات سواء من خلال نظام الكوتا أو القائمة المفتوحة.

<sup>1</sup> - عبير بالعيد ، مرجع سابق ، ص 12-13 .

## أ- نظام الكوتا :

نص القانون العضوي رقم 12-03 من خلال المادة 02 على الزامية تمثيل المرأة في القوائم المترشحة للمجالس الشعبية الولائية بنسب لا تقل عن 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 ، 39 و 43 و 47 مقعدا ، و نسبة 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا أما المجالس الشعبية البلدية فلا تقل عن نسبة 30 % في المجالس الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة .<sup>1</sup>

## ب- نظام القائمة المفتوحة :

و هو نمط جديد تم تبنيه من خلال الأمر رقم 21-01 المعدل و المتمم المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، والذي أبقى على تحديد نسبة تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية المترشحة للمجالس المحلية حيث نصت المادة 176 على الزامية مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في القوائم المتقدمة للانتخابات تحت طائلة الرفض ، وهذا الشرط يطبق على البلديات التي تساوي أو تفوق 20 ألف نسمة.<sup>2</sup>

## رابعا - آفاق المشاركة الشعبية في التسيير المحلي

إن النمط الغالب في الديمقراطية التشاركية على مستوى الإدارة المحلية هو النمط التقليدي والمتمثل في المشاركة الشعبية المباشرة ، غير أنه نتيجة للتطورات التكنولوجية مما نجم عنه خلق بيئة رقمية لممارسة الديمقراطية التشاركية داخل الإدارة المحلية تضمن أكبر قدر من الشفافية والمشاركة الفعلية للمواطنين ، وذلك عن طريق مجموعة من المشاريع التي تسعى الجزائر لتطويرها مستقبلا ، والمتمثلة فيما يلي :

<sup>1</sup> - أنظر : قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 يحدد كفاءات توسيع

حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، ج ر ، عدد 1 الصادرة بتاريخ 14 يناير 2012 ، ص 46 .

<sup>2</sup> - أنظر : أمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق

بنظام الانتخابات ، ج ر ، عدد 17 الصادر بتاريخ 10 مارس 2021 ، ص 25 ، المعدل والمتمم .



## أ- تطبيق استشارتك Istichara Tic

هو تطبيق أطلقته وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية سنة 2019 ، على الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بها، قصد تمكين المواطنين من المساهمة في تسيير شؤونهم المحلية ، وذلك من خلال إبداء آرائهم في اختيار المشاريع التنموية على مستوى بلدياتهم ، وهو يندرج ضمن استراتيجية العصرنة المنتهجة من طرف الوزارة ، والهادف لتقريب الإدارة من المواطن ، وإضفاء أكثر شفافية وفعالية على القرارات المتخذة محليا .<sup>1</sup>

## ب- الاستطلاعات و الاستبيانات

تسمح بإعطاء الفرصة لأكثر عدد من المواطنين للتعبير عن آرائهم و مشاركة الإدارة في اتخاذ القرارات ، ومن أهمها الاستبيان المتاح على موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، والذي يهدف إلى إشراك المواطنين في عملية تقييم موسم الاصطياف لسنة 2019 و تقييم المدارس الابتدائية للدخول المدرسي 2019-2020 .<sup>2</sup>

## ج - المشاركة بالآراء عبر مواقع التواصل الاجتماعي

نتيجة لمكانة هذه المواقع في صناعة القرار و في إيصال صوت الشعب للسلطات ، فقد عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على تعميم مواقع التواصل الاجتماعي في الإدارة المحلية بغرض خلق قناة للتواصل مع المواطنين، وتبليغ انشغالاتهم وتطلعاتهم .

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/01 ، الساعة 10:00.

<sup>2</sup> - مريم ساري ، الإدارة الإلكترونية و دورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر ، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في شعبة الحقوق ، تخصص قانون إداري و إدارة عامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور خنشلة السنة الجامعية 2019-2020 ، ص 394 .

### د - المشروع النموذجي كابدال Cap Del ( 2020/2017 )

هو مشروع ممول من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية و مفوضية الاتحاد الأوربي بالجزائر ، و الذي خصص له تمويل مشترك : الحكومة الجزائرية ب 2.970.000,00 دولار ، الاتحاد الأوربي ب 7.000.000,00 أورو ( 8.532.000,00 دولار ) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ب 200.000 دولار .<sup>1</sup>

حيث تشرف على تنفيذه و متابعته وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية وفي بدايته سيطبق في عشرة بلديات نموذجية ، و في حالة نجاحه يتم تعميمه عبر كامل بلديات الوطن ، ومن أهم أهدافه دعم الديمقراطية التشاركية سواء بالوسائل التقليدية أو التكنولوجية من أجل تلبية احتياجات المواطنين و محاولة تحقيق تطلعاتهم المستقبلية ، و يكون ذلك عن طريق وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني ، وتحديث الإدارة المحلية ، و تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية .<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : مشروع البلديات الإلكترونية

مع اتساع مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الثورة الرقمية التي أحدثتها ونظرا لسلبات البلديات التقليدية الكثيرة خاصة في ظل صعوبة الحصول على المعلومات عند الحاجة و ضياع الوقت و الجهد في الأعمال الورقية اليومية و ضعف الاتصال و الربط بين البلديات برزت الإدارة الإلكترونية بما تحمله من مزايا وتسهيلات في تطوير الخدمة العمومية

<sup>1</sup> - صالح بن صالح : " كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر " ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، المجلد 10 ، العدد 1 أفريل 2019 ، ص 1373 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/01 الساعة 11:30 .

<sup>2</sup> - مريم ساري ، مرجع سابق، ص ص 396-397 .

وبالتالي أصبح التوجه نحو البلديات الإلكترونية أكثر من ضرورة ، خاصة و تجارب الدول الأخرى في مجال التحول الإلكتروني للخدمات و المعاملات الإدارية ، حيث مر مشروع البلدية الإلكترونية بعدة مراحل بداية من تقديم خدمات إلكترونية محدودة إلى التوسع نحو الشباك الإلكتروني عن بعد ، وعليه سنتطرق أولاً إلى تعريف البلدية الإلكترونية ، أما ثانياً فسنتطرق إلى المجال الخدماتي للبلديات الإلكترونية .

### أولاً - تعريف البلدية الإلكترونية

يعد مصطلح البلدية الإلكترونية أو الذكية من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مع تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ، والتحول من صورة نظام الإدارة الورقية إلى البلدية الإلكترونية .

لقد اختلف الفقهاء والباحثون حول تعريف البلدية الإلكترونية ، فهناك من رأى بأن البلدية الإلكترونية هي نفسها البلدية التقليدية ، و لم يتغير فيها سوى الخدمات المقدمة ، و اتجاه آخر يرى بأن البلدية الإلكترونية مفهوم مستقل يقوم على أسس و قواعد حديثة سواء من حيث التنظيم أو تقديم الخدمات ، نتيجة لحدثة هذا المفهوم و غموضه كان من الصعب وضع تعريف موحد له خاصة في ظل غياب أي تعريف تشريعي سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني لكن هذا لم يمنع الفقهاء من المحاولة في وضع تعريف للبلدية الإلكترونية على أنها : " نمط متطور وجديد من الإدارة يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات و الأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين ، وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من انجاز كافة المعاملات الحكومية ، وحتى اصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت و الهواتف الخلوية والأرضية بسرية و فعالية . " <sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، تخصص إدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر السنة الجامعية 2018/2017 ، ص ص 258 - 259.

و هناك من عرفها بأنها : " المنصة المتكاملة التي يتم من خلالها تأسيس الشبكات الإدارية و الاجتماعية حيث يتم توفير امكانية اتصال المواطنين مع البلدية التي ينتمون إليها من خلال قنوات مختلفة و بالتالي توفير امكانية اتخاذ القرارات الأفضل عن طريق مديري البلديات في الوقت الحقيقي ."<sup>1</sup>

كما يرى البعض بأن البلدية الإلكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم بتوفير عدة شروط أساسية و التي تمثل ركائز البلدية الإلكترونية والمتمثلة في المسائلة و الشفافية و الحكم الراشد .<sup>2</sup>

### ثانيا - المجال الخدماتي للبلدية الإلكترونية

تم تدشين أول بلدية إلكترونية في الجزائر بتاريخ 14 مارس 2011 بمصلحة الحالة المدنية لحي 50 مسكن بمدينة باتنة<sup>3</sup>، وهي مرتكزة أساسا على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال والتي من خلالها يمكن سحب الوثائق الإدارية خلال ثواني، وذلك عن طريق استخدام الشباك الإلكتروني ، ولقد تم تعميمها على مختلف بلديات الوطن ، حيث أصبحت تقدم مختلف الخدمات الإلكترونية سواء لوثائق الحالة المدنية الرقمية أو وثائق إثبات الهوية البيومترية الإلكترونية و رخصة السياقة البيومترية، بل الأمر لم يقف عند هذا فلقد تم التحول إلى الخدمات عن بعد .

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق، ص 259.

<sup>2</sup> - حكيم تبينة ، " تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية " ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، سنة 2020 ، ص 537 الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/01 ، الساعة 10:00 .

<sup>3</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 ، الساعة 13:00 .

## أ-رقمنة الحالة المدنية

يتمثل نظام الحالة المدنية في وضع قواعد محكمة تنظم العلاقات العائلية، وبالتالي كل ما يتعلق بميلاد الشخص و وفاته و زواجه و ما تعلق باسمه و لقبه و وطنه.<sup>1</sup>

بعد الاستقلال بقي العمل بقانون الحالة المدنية الموروث عن الاستعمار إلى غاية سنة 1970 أين تم إصدار أول قانون للحالة المدنية من خلال الأمر رقم 70-20 المعدل و المتمم<sup>2</sup>، حيث تم العمل بوثائق الحالة المدنية الورقية إلى غاية سنة 2011 بعد إطلاق أول بلدية ذكية ، تم رقمنة وثائق الحالة المدنية والعمل على تعميمها وطنيا ، حيث قامت وزارة الداخلية بإحصاء سجلات الحالة المدنية ليتبين أن هناك 210000 سجل للحالة المدنية في الجزائر تحتوي على 70 مليون عقد تم العمل على المسح الإلكتروني لها مع تحديد نهاية شهر مارس 2013 كآخر أجل لإتمام العملية<sup>3</sup>، وذلك من أجل إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي تلاه إنشاء الشباك الموحد للحالة المدنية ، وأخيرا التوجه نحو الحالة المدنية عن بعد في إطار الخدمات عن بعد :

أ-1- السجل الوطني الآلي للحالة المدنية : أسس من خلال القانون رقم 14-08 مؤرخ في 8 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق

<sup>1</sup> - رمزي بورصاص ، تنظيم الحالة المدنية في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون الأسرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، السنة الجامعية 2018-2019، ص 7 .

<sup>2</sup> - أنظر : الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1398 الموافق 19 فبراير سنة 1970 يتعلق بالحالة المدنية ج ر ، عدد 21 الصادر بتاريخ 27 فبراير 1970 ، المعدل والمتمم .

<sup>3</sup> - نخلة طواهرية ، " أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية دراسة الخدمة العمومية بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت" ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، جامعة عمر تليجي الأغواط ، المجلد الخامس ، العدد 02 ، سنة 2021 ص 79 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/02 ، الساعة 10:30 .

بالحالة المدنية حيث أحدث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وبين كيفية تطبيقه و العناصر المكونة له وهذا الأخير بدوره يهدف إلى رقمنة الحالة المدنية .<sup>1</sup>

يرتبط هذا السجل بالبلديات و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية كما سيربط بالمؤسسات العمومية لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل ، و وزارات التعليم العالي و التربية الوطنية و التكوين المهني ، و يتضمن هذا السجل عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد و الوفيات و الزواج لكل بلديات الوطن ، وهي عقود ممسوحة و محجوزة ابتداء من سجلات الحالة المدنية ، و ترسل إلى مصلحة السجل الآلي الوطني للحالة المدنية بوزارة الداخلية عبر الأنظمة المعلوماتية و الشبكات التي وضعت لهذا الغرض .<sup>2</sup>

و بهذا فالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية يهدف إلى تكوين قاعدة معطيات شاملة تشتغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية للمواليد و الوفيات و الزواج لأي شخص و من أي بلدية مجنبا المواطن عناء التنقلات بين البلديات .

**أ-2- إنشاء الشباك الموحد للحالة المدنية :** تم إنشائه سنة 2014 ويأتي في إطار استراتيجية العصرية و تبسيط الإجراءات الإدارية كما أنه يمكن المواطن من استخراج جميع وثائق الحالة المدنية من شباك واحد .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أنظر : قانون رقم 08-14 مؤرخ في 13 شوال 1435 الموافق 8 غشت 2014 يعدل و يتم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1398 الموافق 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية ، ج ر ، عدد 49 الصادر بتاريخ 20 غشت 2014 ، ص 03 .

<sup>2</sup> - عبد الجليل طواهير، اليامنة قوارح، " دور عصنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة " ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمت ، المركز الجامعي مغنية ، الجزائر المجلد 1 ، العدد 2 ، ديسمبر 2020 ، ص 190 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/02 ، الساعة 10:45 .

<sup>3</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 ، الساعة 13:00 .

أ-3- التوجه نحو الحالة المدنية عن بعد في إطار الخدمات عن بعد : حيث قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتاريخ 2020/12/24 على إطلاق خدمة إلكترونية جديدة تسمح للمواطنين بسحب وثائق الحالة المدنية عن بعد ( شهادة الميلاد، شهادة الزواج شهادة الوفاة ) الخاصة بالمعني ، أو أحد أقاربه انطلاقا من التطبيق المخصص لذلك عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة ، و تتم هذه الخدمة على مرحلتين الأولى تكون من خلال التعريف بطالب الوثيقة ، و المرحلة الثانية فتحدد الوثيقة التي يتم استخراجها و ترسل عبر البريد الإلكتروني الخاص بطالب الوثيقة ، وهي تحتوي على نفس المعلومات للوثيقة المستخرجة من شبائيك الحالة المدنية و لها نفس القيمة القانونية ، وهي غير قابلة للتزوير بفضل التوقيع الإلكتروني ، و هذه الخدمة جاءت في إطار التطلعات نحو الانتقال نحو جيل جديد من الخدمات الإدارية العصرية و المتمثلة في الخدمات عن بعد التي ستغني المواطن عن الاحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي بفضل حذف التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية ، وذلك بالاعتماد على التوقيع الإلكتروني عن بعد للوثائق الإدارية ، و هو سيؤدي حسب تصريح وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية إلى احداث ثورة حقيقة في طريقة تسير البلدية .<sup>1</sup>

وتمهيدا لهذا الجيل من الخدمات تم إصدار القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.<sup>2</sup> و كذلك تم إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة به ، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 ، الساعة 14:00 .

<sup>2</sup> -أنظر : قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير 2015 يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، ج ر ، عدد 06 ، الصادر بتاريخ 10 فبراير 2015 .

<sup>3</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 15-315 مؤرخ في 28 صفر عام 1437 الموافق 10 ديسمبر 2015 يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ، ج ر ، عدد 68 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015 ، ص 06 .

## ب- وثائق إثبات الهوية البيومترية الإلكترونية

تتمثل وثائق إثبات الهوية البيومترية الإلكترونية في جواز السفر البيومتري الإلكتروني وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية

## ب-1- جواز السفر البيومتري الإلكتروني

بداية كان العمل بجواز السفر الورقي العادي إلى غاية سنة 2010 حيث تم إصدار قرار مؤرخ في 19 يوليو سنة 2010 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتري الإلكترونيين و كفيات معالجته .<sup>1</sup>

و حدد القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.<sup>2</sup> وكذا القرار المؤرخ في 25 مايو 2011 المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر.<sup>3</sup> كما حدد تاريخ الشروع في تداوله بداية من تاريخ 5 يناير سنة 2012 بموجب القرار المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2011.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أنظر: قرار مؤرخ في 7 شعبان عام 1431 الموافق 19 يوليو سنة 2010 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين الإلكترونيين و كفيات معالجته ، ج ر ، عدد 45 الصادر بتاريخ 8 غشت سنة 2010 ، ص 10.

<sup>2</sup> - أنظر : قرار مؤرخ في 7 شعبان عام 1431 الموافق 19 يوليو سنة 2010 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين الإلكترونيين و كفيات معالجته ، ج ر ، عدد 01 صادر بتاريخ 14 يناير سنة 2012 ، ص 52 .

<sup>3</sup> - أنظر : قرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر ، ج ر ، عدد 31 الصادر بتاريخ 5 يونيو سنة 2011 ، ص 14 .

<sup>4</sup> - أنظر: قرار مؤرخ في 7 شعبان عام 1431 الموافق 19 يوليو سنة 2010 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني ، ج ر ، عدد 01 صادر بتاريخ 14 يناير سنة 2012 ، ص 55 .



و أكد القانون رقم 03-14 مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 المتعلق بسندات و وثائق السفر، على إلزامية جوازات السفر البيومترية الإلكترونية، و/ أو قابل للقراءة بالآلة ، على كل مواطن يسافر إلى الخارج.<sup>1</sup>

و يعد التوجه نحو جواز السفر البيومتري الإلكتروني في إطار عصنة الإدارة المحلية والتزامات الجزائر الدولية خاصة مع المنظمة الدولية للطيران المدني التي أكدت على إلزامية التعامل به للمواطنين المسافرين إلى الخارج ، وتم تعميم استخراج جواز السفر البيومتري الإلكتروني انطلاقا من شهر مارس 2015 على مستوى البلديات بعد أن كان على مستوى الدوائر فقط ، و بداية من شهر أبريل سنة 2015 أصبح بإمكان الجزائريين المقيمين بالخارج طلب جواز السفر البيومتري الإلكتروني، كما تم استحداث خدمة طلب جواز السفر البيومتري الإلكتروني، وتجديده و متابعة تقدم الملف عن طريق الإنترنت من خلال الموقع الرسمي الإلكتروني لوزارة الداخلية ، أما عن صلاحيته فحسب المادة 08 تقدر ب 10 سنوات بالنسبة للأشخاص البالغين 19 سنة فما فوق ، و 5 سنوات للقصر.<sup>2</sup>

## ب-2- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

تم استحداث بطاقة التعريف الوطنية لأول مرة في الجزائر سنة 1967 من خلال المرسوم رقم 67-126 ، أما بطاقة التعريف الوطنية البيومترية فقد بدأ الشروع في استخراجها ابتداء من سنة 2015 ، و التي جاءت بديلة لبطاقة التعريف الوطنية الورقية، كما صدر المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18/04/2017 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف

<sup>1</sup> -أنظر : قانون رقم 03-14 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات و وثائق السفر ج ر ، عدد 16 الصادر بتاريخ 23 مارس سنة 2014 ، ص 04 .

<sup>2</sup> -أنظر : قانون رقم 03-14 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات و وثائق السفر ج ر ، عدد 16 الصادر بتاريخ 23 مارس سنة 2014 ، ص 04 .

الوطنية و تسليمها و تجديدها.<sup>1</sup> ليتم استصدار أول بطاقة تعريف وطنية بيومترية عن طريق الطلب من خلال الموقع الرسمي لوزارة الداخلية على الإنترنت دون وثائق و دون التنقل إلى البلديات بشرط الحصول على جواز سفر بيومتري من قبل ، كما تحتوي بطاقة التعريف الوطنية البيومترية على شريحتين، الأولى تتضمن معلومات إدارية و معلومات تخص صاحبها والثانية تتضمن تطبيق من أجل التحقق من صاحبها.<sup>2</sup>

### ج- خدمات إلكترونية أخرى:

هي خدمات عديدة عرفت نوعا من التوسع في السنوات الأخيرة و التركيز على التحول إلى الخدمة عن بعد و نذكر منها ما يلي :

#### 1 - إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد

تم ذلك من خلال مرسوم تنفيذي رقم 10-210 مؤرخ 16 سبتمبر 2010 يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد .<sup>3</sup> والذي سيمهد لإطلاق مشروع المواطن الإلكتروني من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية الذي سيختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدارها في مدة لا تتجاوز 30 ثانية .

#### 2 \_ شهادة الميلاد الخاصة خ 12 - 12 S

هي وثيقة رسمية تشترط لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر ، تحتوي على معلومات الحالة المدنية التي تسمح بتشكيل رقم التعريف الوطني لكل الجزائريين ، و تصدر

<sup>1</sup> - أنظر : مرسوم رئاسي رقم 17-142 مؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق 18 أبريل 2017 يحدد كفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها ، ج ر ، عدد 25 الصادر بتاريخ 21 يوليو 1967 ، ص 09 .

<sup>2</sup> - سفيان ريميلوي ، مرجع سابق ، ص 608 .

<sup>3</sup> - أنظر : مرسوم تنفيذي رقم 10-210 مؤرخ في 7 شوال عام 1431 الموافق 16 سبتمبر سنة 2010 يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد ، ج ر ، عدد 54 الصادر بتاريخ 19 سبتمبر سنة 2010 ، ص 04 .

عن بلدية الميلاذ للمعني استنادا إلى سجل الحالة المدنية يتم طباعتها من خلال برنامج آلي بعد المرور عبر مراحل للتدقيق و المصادقة، وهي تحتوي على رقم التعريف الوطني الذي يسمح بالكشف عن أي محاولة استنساخ ، وفي البداية كانت تستخرج على ورقة مؤمنة وخاصة باستخدام أساليب متطورة لمنع التزوير غير أن وزارة الداخلية قامت بتطوير وتحيين التطبيق الخاصة للحالة المدنية تسمح بطباعتها على ورق عادي بنفس مواصفات الأمان و الاستغناء على المطبوعات الخاصة بداية من 02 جانفي 2017، كما يمكن استخراجها من أي بلدية مع امكانية طلب استخراجها عن بعد عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية من خلال التطبيق المخصصة لذلك .<sup>1</sup>

### 3-رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بالتنقيط

بداية من تاريخ 01 أفريل 2018 تم استصدار أول رخصة سياقة بيومترية إلكترونية بالتنقيط حيث كانت مخصصة في البداية لرخصة السياقة المؤقتة والاختبارية ليتم تعميم رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بالتنقيط في حالات انتهاء الصلاحية ، الضياع و الإتلاف ، وفي بيان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أعلنت عن تاريخ 2019/06/26 كبداية عملية تحويل كل رخص السياقة الورقية برخص سياقة بيومترية على مستوى كافة بلديات الجزائر العاصمة وبداية من تاريخ 2019/07/07 بلديات مقر الولايات، أما على كافة بلديات الوطن بداية من شهر أوت 2019 ،<sup>2</sup> غير أن العملية عرفت نوعا من التأخير ، كما أن وزارة

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 ، الساعة 20:00 .

<sup>2</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 ، الساعة 21:00 .

الداخلية أطلقت على موقعها الرسمي على الإنترنت تطبيق يمكن من خلاله تتبع طلب رخصة السياقة البيومترية.<sup>1</sup>

#### 4- التوجه نحو البطاقة الإلكترونية لترقيم المركبات

بداية من سنة 2015 تم توسيع عملية إصدار بطاقة تسجيل المركبات على مستوى بلديات الوطن و تم ربط جميع البلديات بالتطبيق الوطنية لتسجيل المركبات الخاصة بتأكيد المواصفات التقنية للمركبات غير أنه لم يتم إصدار البطاقة الإلكترونية لترقيم المركبات إلى يومنا هذا رغم إعلان وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على بداية العمل على إنجازها.<sup>2</sup>

#### 5 - نظام المعلومات الشامل المدمج لتسيير الموارد البشرية

إن الأرضية الرقمية لهذا النظام تشترك فيها جميع البلديات والولايات والإدارة المركزية بالإضافة إلى ربطها مع المصالح المحلية للتوظيف العمومي و الرقابة المالية، والهدف منه هو تبسيط العمل الإداري مع توفير الوقت و الجهد و ضمان تسيير متجانس على مستوى كل الهيئات وكذلك يشكل أرضية عمل دائمة للتسيير اليومي للموارد البشرية انطلاقا من مدونات الميزانية مرورا بتسيير المناصب و الهياكل التنظيمية و صولا لتعيين الموظفين.<sup>3</sup>

هذا بالإضافة لمختلف التطبيقات المستحدثة من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، كالتطبيق المخصصة لتسجيل المواطنين في قرعة الحج عبر الموقع الرسمي للوزارة على شبكة الإنترنت ، وغيرها من التطبيقات الموجهة خصيصا للبلديات والولايات مثل تطبيق نقل الملفات و التواصل بين البلديات و الولايات ، وكذلك تطبيق إحصاء

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/02 ، الساعة 18:00 .

<sup>2</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/06 ، الساعة 21:15 .

<sup>3</sup> - طواهر عبد الجليل ، قوارح اليامنة ، مرجع سابق ، ص 193 .

عتاد البلديات وتكاليف استهلاك الوقود والصيانة وتحويل المركبات لسيرغاز (GPL) ، وتطبيق معد للتكفل بالإعانة المالية المخصصة خلال شهر رمضان والعديد من التطبيقات التي تسعى لرفع أداء الإدارة المحلية وتسهيل عملها بالإضافة لإضفاء شفافية في العمل وسهولة الرقابة و الإشراف على العملية من طرف الوصاية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، الساعة 18:00 ، 2022/05/07 .

## ملخص الفصل الأول

مرت الإدارة المحلية في الجزائر بعدة مراحل عرفت فيها تحديث متواصل لنظامها القانوني حيث كان للتوجه السياسي و الاقتصادي و الوضع العام للدولة العامل الرئيسي لمختلف التعديلات التي عرفتها قوانين الولاية أو البلدية ، ونتيجة لمختلف التطورات و التغييرات سواء الداخلية أو الخارجية التي عرفتها الجزائر خاصة و الثورة الرقمية التي شهدها العالم ، والتي أدت بالعديد من الدول إلى العمل على عصرنة إدارتها ، فكان لزاما على الجزائر السير على هذا الطريق و العمل على عصرنة الإدارة بصفة عامة ، و الإدارة المحلية بصفة خاصة لما تحمله هذه الأخيرة من أهمية كبيرة .

فبداية كان لابد من تبسيط الإجراءات الإدارية قصد تسهيل مختلف التعاملات بين الإدارة و المواطن و العمل على إزالة مختلف العوائق التي تقف بينهما ، كما أنها عملت على تحسين الاستقبال و التوجيه داخل الإدارة المحلية لما له من دور كبير في تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن ، و تسهيل تقديم مختلف الخدمات في أريحية سواء بالنسبة للمواطن أو الإدارة كما أنها عملت على تفعيل المشاركة الشعبية في التسيير المحلي من خلال تبني نظام الديمقراطية التشاركية في تسيير الجماعات المحلية بالإضافة لتفعيل مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة و العمل على وصولها لصناعة القرار المحلي ، و في الأخير فلقد تم العمل على تعميم مشروع البلديات الإلكترونية في إطار ما يسمى بالتحول الإلكتروني الذي جاء كبديل للإدارة المحلية التقليدية وسلبياتها و تعقيداتها ، والتي تعد من أهم المراحل و الأهداف التي تسعى الجزائر للوصول إليها من خلال مشروع عصرنة الإدارة المحلية .

## الفصل الثاني

واقع التجربة الجزائرية في مجال عصنة الإدارة المحلية

كل مشروع أو برنامج وطني حتى يتم نجاحه لا بد أولاً من تهيئة البيئة المناسبة والمساعدة على ذلك ، وهو ما قامت به الدولة الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار للجماعات المحلية و العمل على تقسيم إداري جديد بإدخال تصنيف قائم على المناطق وتحويل الاطارات و الكفاءات إلى هذه الوحدات ، هذه الخطوة لم تكن كافية باعتبارها مجرد بداية أولية بالإضافة لمراجعة قانوني البلدية و الولاية .

كما تم وضع استراتيجية بعيدة المدى للوصول إلى إدارة محلية عصرية تصبو لتطلعات المواطنين تتماشى والمعايير المعتمدة دولياً ، فلقد كانت الإرادة السياسية للسلطات العليا في البلاد واضحة ، وذلك من خلال السعي إلى إنجاز عملية العصرية وتعميمها بتوفير و تسخير جميع الآليات والأدوات القانونية والمادية والبشرية الكفيلة بالرقى بها و تطويرها و العمل على تحسين الخدمات العمومية بتعميم و توسيع مجالات الإصلاح و التطوير في كل الجوانب الإدارية و كذلك رفع أداء الإدارة المحلية و التطوير في أساليب التسيير المحلي .

إذ بالرجوع إلى التصريح الذي أدلى به وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية لدى لقائه بولاية الغرب في شهر جوان 2016 ، أكد هذا الأخير على أن العصرية لا تقتصر فقط على إدراج المعلوماتية ، بل يجب أن تتوسع و تشمل مختلف الخدمات التي يحتاجها المواطن<sup>1</sup>.

ورغم حداثة التجربة الجزائرية لا سيما في التحول الإلكتروني والذي بدأ سنة 2011 من خلال دخول أول بلدية إلكترونية حيز الخدمة إلا أنها مضت بخطوات لا بأس بها مقارنة مع الوضع الاقتصادي العام الذي عرفته الدولة والعالم ككل عقب مختلف الأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة ، وعليه كان لا بد من تقييم التجربة الجزائرية بناء على أسس صحيحة لمعرفة مدى جدوى العملية من خلال مختلف المزايا والأهداف المحققة ، وكذلك محاولة الوقوف على

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/10 ، الساعة 22:00 .



مختلف التحديات والعقبات التي تشكل حاجز للمضي بالعملية وإنجاحها بالإضافة لتداعياتها وانعكاساتها السلبية التي قد تؤدي لظهور أزمات على أصعدة مختلفة .

وعليه سنتطرق في المبحث الأول إلى الجهود الوطنية في مجال عصنة الإدارة المحلية أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لتقييم التجربة الجزائرية في عصنة الإدارة المحلية .

## المبحث الأول : الجهود الوطنية في مجال عصرنة الإدارة المحلية

منذ انطلاق عملية عصرنة الإدارة المحلية تم العمل على إنجازها وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لذلك ، باعتبارها من أبرز الأولوية لدى السلطات العليا في البلاد لما تحمله من أهمية وتجلت تلك الجهود في مختلف الآليات المستعملة من طرف الدولة وهو ما يسمى بآليات عصرنة الإدارة المحلية .

ويقصد بآليات عصرنة الإدارة المحلية الأدوات والوسائل التي تستخدم في هذه العملية، فلكي يتم نجاح أي مشروع أو برنامج إصلاح أو تطوير لا بد من توفير الوسائل والأدوات الكفيلة للقيام بمختلف الخطوات المتعلقة به و تحقيق الأهداف المرجوة منه ، وهذا ما ركزت عليه الجزائر من خلال الاستعانة بعدة وسائل سواء سياسية أو قانونية أو مادية أو بشرية.

وعليه سنتطرق في المطلب الأول للآليات السياسية و القانونية أما المطلب الثاني سيكون للآليات المادية و البشرية.

### المطلب الأول : الآليات السياسية و القانونية

تعد الآليات السياسية و القانونية من أهم الوسائل والأدوات التي تبني عليها عملية العصرنة وهذا ما يتضح من خلال الاهتمام الزائد للسلطات الحاكمة بالعملية ، وهو ما نجم عنه تبني عدة برامج وإصلاحات مست خاصة الإدارة المحلية قصد التحديث في أساليب التسيير وإدخال التكنولوجيات الحديثة في عملها بالإضافة إلى حزمة القوانين والتشريعات و اللوائح الإدارية التي وضعت لضبطها لتتماشى مع الوضع الجديد التي تعرفه الإدارة المحلية لا سيما بعد الانتقال إلى الإدارة المحلية الإلكترونية الحديثة لذلك سنتطرق في الفرع الأول إلى الآليات السياسية أما الفرع الثاني فسيكون للآليات القانونية .

## الفرع الأول : الآليات السياسية

تتمثل الآليات السياسية في الدعم المقدم من طرف القيادة الحاكمة لعصرنة الإدارة المحلية فلكي يتم نجاح أي مشروع بما في ذلك عصرنة الإدارة المحلية ، لابد من التزام القيادة السياسية ببذل الجهود ومواصلة العمل على خطة معينة تصبو نحو التطوير والتحديث للوصول إلى إدارة محلية عصرية .

يكون ذلك من خلال مختلف البرامج والإصلاحات السياسية و الإدارية لهياكل الدولة وأجهزتها الإدارية للمضي قدما في تطوير الإدارة من خلال محاربة كل مظاهر البيروقراطية وتقديم خدمات ترقى لرضا المواطن من خلال عصرنة المرفق العام ، وتسهيل تقديم الخدمة العمومية للمواطن <sup>1</sup>.

إن فالجهود السياسية التي عرفتها الجزائر تجلت من خلال برامج ، وإصلاحات في الأجهزة الإدارية للدولة بما في ذلك الإدارة المحلية ، وهذا من أجل إعداد البيئة المناسبة قصد عصرنة الإدارة المحلية ، بالإضافة لتفعيل الرقابة الإدارية بما تحمله من أهمية في تحسين أداء الإدارة المحلية ومحاربة الفساد الإداري والبيروقراطية الإدارية ، وعليه سنتطرق أولا لأهم برامج الإصلاحات السياسية والإدارية، وثانيا لمختلف الأجهزة الإدارية المنبثقة عنها، وثالثا سنتطرق للرقابة الإدارية .

### أولا- برامج الإصلاحات السياسية و الإدارية

تعددت برامج الإصلاحات السياسية و الإدارية في الجزائر نظرا للاهتمام الكبير الذي أعطته السلطات العليا في البلاد لمشروع عصرنة الإدارة و بالأخص الإدارة المحلية .

<sup>1</sup> - ملال مختارية : " عصرنة الإدارة المحلية مقارنة لترشيد الخدمة العمومية " ، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 7 ، العدد الثاني عشر ، أكتوبر 2018 ، ص 23، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 ، الساعة 10:45 .

أ-الإصلاحات السياسية لسنة 2000 : حيث تم إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة وذلك بموجب مرسوم رئاسي رقم 372-2000 مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2000 المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة.<sup>1</sup>

بتاريخ 25 نوفمبر 2000 قام رئيس الجمهورية بتتصيب أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة ، والتي أوكلت لها مهمة إصلاح مختلف هياكل و مؤسسات الدولة و تطويرها بما في ذلك الجماعات الإقليمية والإدارة المحلية .

وعليه أطلق برنامج الحكومة لسنة 2000 ، وقد تمحورت أهدافه حول تطوير الإدارة العمومية وإدخال التقنيات الحديثة عليها قصد عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، وهذا البرنامج حتى يحقق أهدافه فقد قام على آليتين أساسيتين : الأولى تهدف لإصلاح الإدارة التقليدية عن طريق عصرنة خدماتها ، و الثانية تهدف إلى إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة في الإدارة العمومية وبناء مجتمع معلومات .

ب- مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 : أطلقت وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في سنة 2008 ، ويهدف هذا المشروع إلى التخطيط لتعميم استخدام الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية بما في ذلك الإدارة المحلية ، ولقد حددت سنة 2013 كتاريخ لاكتمال هذا المشروع وتحقيق أهدافه من خلال إنجاز 13 محورا من بينها :

-تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية .

- تطوير الكفاءات البشرية .

- تأهيل الإطار القانوني .

- تطبيق آليات التقييم و المتابعة .

<sup>1</sup> - مرسوم رئاسي رقم 372-2000 مؤرخ في 26 شعبان عام 1421 الموافق 22 نوفمبر سنة 2000 المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ، ج ر ، عدد 71 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر سنة 2000 ، ص 04 .

- توفير الوسائل المالية .<sup>1</sup>

**ج- إنشاء الموقع الإلكتروني بوابة المواطن:** أطلقت الجزائر في شهر أوت 2010 البوابة الرسمية للحكومة الإلكترونية الجزائرية المسماة باسم بوابة المواطن من خلال موقع إلكتروني رسمي مخصص لذلك ، والتي تقوم وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالإشراف عليها ويعتبر هذا الموقع جامع لكل ما يحتاجه المواطن لكل المؤسسات المهمة و الوزارات بالإضافة لخدمة إلكترونية أون لاين ومن أبرز محتويات موقع البوابة :

خدمات المواطن التي تحتوي على مجموعة من الروابط من بينها بوابة الحالة المدنية والتي بدورها تتفرع منها مجموعة من الروابط المهمة ، والتي تقدم معلومات و إجراءات عن بعض الخدمات العامة مثل عقد الميلاد وعقد الزواج وغير ذلك ، بالإضافة لشريط أخبار خاص بالحالة المدنية وروابط لمختلف الوزارات ، وكذلك بوابة الحياة المهنية ، وبوابة الصحة .

كما أن الموقع يقدم خدمات عن بعد مثل الجريدة الرسمية و الاطلاع على ما تنشره.<sup>2</sup>

**د- مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 :** هو من بين المخططات التي وضعتها الحكومة لإتمام برنامج الجزائر الإلكترونية حيث يهدف إلى ترقية استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا تدعيم اندماج المجتمع الجزائري ضمن اقتصاد مؤسس على العلم و المعرفة ، حيث أنه بنهاية سنة 2017 تم ربط 1541 بلدية بالألياف البصرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سيد أحمد مسيردي ، سعدي خديجة ، " مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات " ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، جامعة لونيبي علي ، البليدة ، العدد الرابع ، ديسمبر 2013 ، ص ص 278-279 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/30 ، الساعة 22:00 .

<sup>2</sup> - منال قذواح ، " مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار استراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية 2013 بين النص و التطبيق " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي ، المجلد أ ، العدد 47 ، جوان 2017 ، ص 51 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 ، الساعة 11:00 صباحا .

<sup>3</sup> - مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي 2014 ، الوزارة الأولى الموقع الإلكتروني : <http://www.premier-ministre.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 ، الساعة 11:30 .

هـ- **مخطط عمل الحكومة لسنة 2017** : جاء كمحاولة لاستكمال المخططات ، والمشاريع السابقة لإرساء إدارة إلكترونية في الجزائر حيث وضعت العديد من الإجراءات و الآليات التي تهدف إلى عصنة الادارة العمومية، وتحسين جودة المرفق العام كما تهدف أيضا لتطوير مجتمع المعلومات .<sup>1</sup>

و- **الإصلاحات السياسية لسنة 2019** : أطلقها رئيس الجمهورية سنة 2019 من خلال تنفيذ التزاماته للقيام بإصلاحات واسعة في جميع المجالات بما في ذلك إصلاح الإدارة العامة و الإدارة المحلية بالخصوص ،حيث تجلت في قيام الوزير الأول ، وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية بتتصيب ورشات بتاريخ 05 أكتوبر 2021 لمراجعة قانون البلدية و قانون الولاية .

### ثانيا- الأجهزة و الهيئات الإدارية

لقد اعتمدت سياسة الدولة الجزائرية في تحسين و تطوير الأداء الإداري قصد تحسين الخدمة العمومية على أجهزة و مرافق إدارية للقيام بتلك العملية و أهمها :

#### أ- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالإصلاح الإداري و الوظيفة العمومية

يرأسها وزير منتدب مكلف بالإصلاح الإداري و الوظيفة العمومية الذي من بين صلاحياته ترقية المناهج و التقنيات العصرية لتنظيم الإدارة العمومية ، وعملها من خلال المبادرة لتجديد الإدارة و عصرتها باللجوء إلى التقنيات الحديثة في التسيير والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، سبتمبر 2017 ، الوزارة الأولى ، الموقع الإلكتروني : <http://www.premier-ministre.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 ، الساعة 11:40 .

<sup>2</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 96-212 مؤرخ في 28 محرم عام 1417 الموافق 15 يونيو سنة 1996 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري و الوظيفة العمومي ، ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 16 يونيو سنة 1996 ، ص 07 .

ب- المديرية العامة للإصلاح الإداري : أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-192 المؤرخ في 28 أبريل 2003<sup>1</sup>، وهي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة و تكلف باقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال الإصلاح الإداري ، ومتابعة تنفيذها بالتشاور مع الإدارات المعنية .

ج - المديرية العامة للتوظيف العمومية و الإصلاح الإداري : يرأسها مدير عام حددت صلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 3 يوليو 2014 حيث يمثل المدير العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري السلطة المركزية لتصور سياسة الحكومة في مجال التوظيف العمومية و الإصلاح الإداري و تنفيذها .<sup>2</sup>

د - إنشاء المديرية العامة للعصرنة و الوثائق و الأرشيف : يأتي هذا في إطار استراتيجية العصرنة المنتهجة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، والذي من خلالها ستساهم في ضبط ونجاح العملية، وذلك من خلا إنشاء مديريات وهيئات إدارية تعني بتطوير الجانب التقني و التكنولوجي باعتبارها من أبرز وسائل العصرنة ، وتتكون هذه المديرية العامة حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خمسة مديريات وهي : مديرية الأنظمة المعلوماتية ، مديرية بنك المعطيات ، مديرية الاستشراف واليقظة التكنولوجية ، مديرية الوثائق و الأرشيف .<sup>3</sup>

هـ - إنشاء المركز الوطني لإنتاج السندات و الوثائق المؤمنة وملحقه بولاية الأغواط :

مقره بالحمير ( الجزائر العاصمة ) والذي سيقوم بإنجاز مختلف الوثائق البيومترية والمؤمنة باعتبارها وثائق حساسة وجد هامة تتطلب تخصيص مركز متطور خاص بإنجازها يحتوى على

<sup>1</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 03-192 مؤرخ في 26 صفر عام 1424 الموافق 28 أبريل سنة 2003 يحدد مهام المديرية العامة للإصلاح الإداري و تنظيمها ، ج ر ، عدد 30 الصادر بتاريخ 30 أبريل سنة 2003 ، ص 13 .

<sup>2</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 14-193 مؤرخ في 5 رمضان عام 1435 الموافق 3 يوليو سنة 2014 يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيف العمومية و الإصلاح الإداري ، ج ر ، عدد 41 الصادر بتاريخ 6 يوليو سنة 2014 ، ص 07 .

<sup>3</sup> - أنظر: مرسوم تنفيذي رقم 14-104 مؤرخ في 10 جمادى الأولى 1435 الموافق 12 مارس 2014 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 19 مارس 2014 ، ص 6 .

كافة المعدات التكنولوجية و الوسائل البشرية الكافية لعمله، كما تم تدشين ملحق تابع له بولاية الأغواط والذي وصف بالاحتياطي و التكميلي للمركز الوطني ، فإلى غاية سنة 2019 تم إنجاز وتسليم 14 مليون و 720 ألف جواز سفر بيومتري ليرتفع بمليون جواز سفر بيومتري منجز و مسلم سنة 2020 ، أما بطاقة التعريف الوطنية البيومترية فلقد تم إنجاز و تسليم سنة 2019 حوالي 16 مليون و 800 ألف بطاقة ، ليرتفع و يتعدى 21 مليون بطاقة في سنة 2020<sup>1</sup>.

و- المرصد الوطني للمرفق العام : له دور كبير في عصرنة الإدارة المحلية ، أنشا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-16 المؤرخ في 07 يناير سنة 2016 .<sup>2</sup> هو هيئة استشارية تابعة لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية مهمته الأساسية ترقية المرفق العام ، وتحسين علاقة المواطنين بالإدارة عن طريق تطوير الإدارة التقليدية بالتوازي مع تطبيق الإدارة الإلكترونية ومن بين مهامه :

- المساهمة في تبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيضها.
- تطوير الإدارة الإلكترونية بإدخال التكنولوجيات الحديثة .
- وضع أنظمة وإجراءات فعالة للاتصال قصد ضمان إعلام المواطنين حول خدمات المرفق العام ، وتحسين حصول المستعلمين على المعلومة ، وجمع آرائهم و الرد على شكاويهم .

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/10 ، الساعة 21:00 .

<sup>2</sup> - مرسوم رئاسي رقم 03-16 مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1437 الموافق 7 يناير سنة 2016 يتضمن انشاء المرصد الوطني للمرفق العام ، ج ر ، عدد 02 الصادر بتاريخ 13 يناير سنة 2016 ، ص 13 .



## ثالثا- الرقابة الإدارية

يقصد بالرقابة الإدارية : " مجموع السلطات المحددة والتي يخولها القانون لجهة معينة على أشخاص و أعمال الهيئات المحلية بقصد تحقيق المصلحة العامة " <sup>1</sup>.

تعتبر الرقابة الوظيفة الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف و الخطط الاقتصادية بالإضافة لوظائف الإدارة الأخرى ، وهي إما رقابة داخلية مثل رقابة رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي ، أو رقابة خارجية سواء كانت سابقة أو لاحقة ، ذلك قصد محاربة مختلف مظاهر الفساد التي تعرفها الإدارة المحلية ، والسهر على تطبيق مختلف البرامج الحكومية خاصة ما تعلق منها بجوانب التحديث و التطوير، وعليه وضعت الدولة الجزائرية آليات وانتهجت سياسة تقوم على الرقابة الخارجية والمتابعة سواء من خلال لجان التفتيش وبالأخص لجان التفتيش السرية التي أعطت نتائج ملموسة ، وهذه اللجان ترسل خاصة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أو تكون عن طريق الولايات اتجاه البلديات خاصة من طرف مديريات الإدارة المحلية أو المفتشيات العامة للولايات، وبالإضافة لذلك تم إنشاء هيئات خارجية للرقابة الإدارية الصارمة على الإدارة المحلية نذكر منها :

أ- المفتشية العامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية : استحدثت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-540 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021.<sup>2</sup>

وحسب نص المادة 02 منه توضع تحت سلطة رئيس الجمهورية، وهي جهاز للتفتيش والرقابة الاستعجالية في كل وقت على سير مصالح الدولة ، لاسيما الإدارات و المؤسسات والهيئات العمومية و الجماعات المحلية ، وكذا تنفيذ السياسات العمومية وتقييمها .

<sup>1</sup> - محمد أنسن قاسم جعفر ، التنظيم المحلي و الديمقراطية(دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، سنة 1982 ، ص 29 .

<sup>2</sup> -أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 21-540 المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1443 الموافق 28 ديسمبر 2021 يحدد صلاحيات المفتشية العامة لمصالح الدولة و الجماعات المحلية ، ج ر ، عدد 98 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2021 .

كما تعمل على السهر على تطبيق التشريع والتنظيم اللذان يحكمان سير مصالح الدولة لاسيما المؤسسات والهيئات العمومية وكذا الجماعات المحلية والهيكل التابعة لها ، فمن خلال مهامها الرقابية والتفتيشية ستساهم في مكافحة الفساد الإداري ، وتطوير الخدمات المقدمة وتحسين الخدمة العمومية .

**ب - السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته :** هي هيئة استشارية استحدثت بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ، ولقد نصت المادة 205 منه على مهامها من بينها وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته و السهر على تنفيذها ومتابعتها وجمع و معالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، و وضعها في متناول الأجهزة المختصة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : الآليات القانونية

بتوجه الجزائر نحو عصرنة الإدارة المحلية فإنه كان لزاما عليها إعداد مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة ، والتي تتماشى مع التحولات التي تعرفها الإدارة المحلية خاصة بتطبيق الإدارة الإلكترونية ، ومن بين المحاور الثلاثة عشر التي نصت عليها خطة العمل التي وضعتها اللجنة الإلكترونية في نهاية سنة 2008 للبرنامج الخماسي المسمى الجزائر الإلكترونية هو تهيئة الإطار التشريعي و التنظيمي للحكومة الإلكترونية ، بما في ذلك المتعلق بالإدارة المحلية.<sup>2</sup>

لذلك قام المشرع الجزائري بمسايرة عملية عصرنة الإدارة المحلية ، بإعداد قوانين تنظم المعاملات و الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الإدارة المحلية ، وتطوير التشريعات لمواكبة هذه المستجدات خاصة و أن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب قوانين وتشريعات ولوائح إدارية

<sup>1</sup> - أنظر : مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 ، ج ر ، عدد 82 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020 .

<sup>2</sup> - مريم ساري ، مرجع سابق ، ص 162 .

تتماشى مع خصائصها و متطلباتها والخدمات التي تقدمها ، بالإضافة لذلك فلقد تم تعديل قوانين الولاية و البلدية ومختلف القوانين الأساسية لموظفي الجماعات الإقليمية، وموظفي الولايات المنتمون للأسلاك المشتركة ، وإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بهذه القوانين بالإضافة لإصدار المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية لأول مرة منذ الاستقلال.<sup>1</sup>

حيث جاء في بيان لوزارة الداخلية أن هذا المرسوم التنفيذي جاء ليترجم التزام حقيقي وإرادة فعلية للعصرنة في مسار إصلاح الجماعات المحلية التي يتعين أن تتخلص من الممارسات القديمة وتحرر من تبعيتها للخزينة العمومية ، وجسد هذا النص أهمية الدور المنوط بأمين عام البلدية مع الصلاحيات الموسعة الممنوحة له لاسيما فيما يخص تثمين ممتلكات البلدية ، وذلك من أجل تسيير أحسن للبلدية ، وكذلك وضع أحكام تنظيمية جديدة تضمن حماية الأمين العام من كل أشكال التهديدات و الضغوطات خلال ممارستهم لمهامهم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 16-320 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1438 الموافق 13 ديسمبر سنة 2016 يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية ، ج ر ، عدد 73 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2016 ، ص 03 .

<sup>2</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/10 ، الساعة 01:00 صباحا .

## المطلب الثاني : الآليات المادية و البشرية

تتمثل الآليات المادية والبشرية في الوسائل والأدوات المالية و التقنية و التكنولوجية بالإضافة للكوادر والموظفين التي من خلالها يتم إنجاز مختلف مشاريع و برامج الإصلاحات الإدارية التي تهدف لعصرنة الإدارة المحلية ، فهي وسائل لا يمكن الاستغناء عنها قصد نجاح العملية وعليه سنتطرق إلى الآليات المادية في الفرع الأول أما الفرع الثاني فيكون للآليات البشرية .

### الفرع الأول : الآليات المادية

لعصرنة الإدارة المحلية لا بد من توفير وتسخير الوسائل و الأدوات المالية و التكنولوجية التي من خلالها يتم تطوير الخدمة العمومية ، و ذلك لتقديم خدمات ذات جودة و نوعية تصبو لتطلعات المواطن ، وتواكب التطورات الحاصلة في العالم .

**أولاً- الآليات المالية :** يحتاج مشروع عصرنة الإدارة المحلية كأبي مشروع أو برنامج إلى موارد مالية لتغطية مستلزماته وتوفير مختلف احتياجاته خاصة وأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية.<sup>1</sup>

وعليه لا بد من توفير الاعتمادات المالية الكافية التي يمكن من خلالها اقتناء مختلف الأجهزة التكنولوجية الحديثة كأجهزة الإعلام الآلي ، والربط بالألياف البصرية وكذلك اقتناء مختلف برامج التسيير الحديثة ، بالإضافة لتمويل برامج التكوين وتحسين المستوى، وتخصيص أغلفة مالية لبرامج الشراكة و التوأمة سواء كانت وطنية أو دولية، ولقد تم استحداث "صندوق تملك الاستعمال و تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال " بموجب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2009 ، ومن أبرز مهامه تمويل النفقات المرتبطة بكل العمليات المتصلة بالبرنامج الاستراتيجي الجزائري الإلكترونية 2013 سواء دراسات أو مساعدات تقنية ، البحث و التطوير

<sup>1</sup> - ملال مختارية ، مرجع سابق ، ص 24 .

ترقية الجمعيات المهنية للقطاع ، وهو موضوع تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال باعتبار وزير القطاع الأمر بالصرف<sup>1</sup>.

حتى تقوم الإدارة المحلية بدورها المالي وتحسين الطاقات المالية لها يجب محاربة مختلف أنواع الفساد من خلال نظام الرقابة المالية على ميزانية الجماعات المحلية ، ولابد من إصلاح المالية والجباية المحليتين وضمان التمويل الذاتي لميزانيتها لإنجاح مختلف البرامج وتجنب الاعتماد على الإعانات الخارجية و تكريس الاستقلالية المالية.

**أ- الرقابة المالية على ميزانية الإدارة المحلية :** حتى تقوم الإدارة بدورها المالي لابد لها من التمويل الذاتي لميزانيتها لضمان تمويل لمختلف البرامج و تجنب الاعتماد على الإعانات الخارجية ، وعليه لابد أولاً من محاربة مختلف أنواع الفساد المالي داخل الجماعات المحلية وذلك من خلال نظام الرقابة المالية على ميزانيتها وتسييرها ، سواء كانت رقابة قبلية من طرف المراقب المالي و المحاسب العمومي و رقابة المجالس المحلية و الوصاية، أو رقابة بعدية من طرف المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة .

### ب - ضمان التمويل الذاتي لميزانية الجماعات المحلية

هذا من خلال إصلاح الجباية المحلية و تثمين ممتلكات البلدية .

**ب-1-إصلاح المالية المحلية :** حيث تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة بتاريخ 9 جويلية 2007 مكلفة بإصلاح المالية والجباية المحليتين ، ولقد قدمت هذه اللجنة اقتراحات و توصيات من أجل إصلاح عميق لمالية الجماعات المحلية وتصحيح النقائص والاختلالات بعد دراسة وتشخيص للوضع ومن بين التوصيات المتكفل بها :

<sup>1</sup> - أنظر : القانون رقم 08-21 مؤرخ في 2 محرم 1430 الموافق 30 ديسمبر 2008 يتضمن قانون المالية لسنة 2009 ج ر ، عدد 74 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2008 ، ص 18 .

-القيام بإجراءات موجهة لتحسين تسيير الميزانية المحلية : حيث شرعت وزارة الداخلية في عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية من خلال إعداد ميزانية جديدة للبلديات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 أوت 2012 المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية.<sup>1</sup>

كما تم إعداد برنامج إعلام آلي موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات .

-القيام بإجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية وعصرنتها:

من بين ذلك القيام بالمعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانية المحلية، وضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية، و العمل على الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية .

-القيام بإجراءات موجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية :

و ذلك من خلال العمل على رفع الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات بإعادة رفع نسبة استفادتها من الضرائب و الرسوم في قوانين المالية .

**ب- 2- تثمين ممتلكات البلدية :** عملت الدولة الجزائرية على تثمين ممتلكات البلدية حيث

تم تتصيب لجنة وزارية بتاريخ 8 نوفمبر 2018 نشأت بقرار من وزير الداخلية تهدف إلى وضع استراتيجية جديدة لتثمين أملاك الجماعات المحلية ، وهذا في إطار النظرة الجديدة لدورها الاقتصادية ، وخلق الثروات لضمان تمويل ذاتي للجماعات المحلية بالإضافة إلى إعادة النظر

<sup>1</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 213 شوال 1433 الموافق 21 أوت 2012 المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية ، ج ر ، عدد 49 الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2012 ، ص 6 .

في الجباية المحلية ، وذلك من خلال وضع قانون جديد للجباية المحلية يساهم في تمويل دائم لميزانية الجماعات المحلية.<sup>1</sup>

**ثانيا - الآليات التكنولوجية :** لعصرنة الإدارة المحلية ، لا بد من توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية والمتمثلة في أحدث الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة من حواسيب وآلات رقمية بالإضافة الى ربطها بالألياف البصرية لضمان فاعلية و جودة أكبر في تقديم الخدمة العمومية وهذا ما جاء في محتوى مشروع الجزائر الإلكترونية في ما يسمى برنامج التطوير الفني .<sup>2</sup>

و لقد عرفت الإدارة المحلية أكبر عملية للتجهيز بالمعدات التكنولوجية الحديثة أثناء عملية رقمنة الحالة المدنية ، وانشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ، حيث سبقها اقتناء أجهزة ومعدات جد متطورة كالحواسيب و شاشات رقمية كبيرة توضع في قاعات الاستقبال، وغير ذلك من المعدات الرقمية حيث خصصت لاقتنائها أغلفة مالية معتبرة .

كما أنه تم تجهيز البلديات بمعدات جد متطورة لمرافقة عملية استخراج بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية ، وجواز السفر البيومتري الإلكتروني ، وكذلك في مرحلة لاحقة رخصة السياقة البيومترية ، متمثلة أساسا في آلات تصوير رقمية وآلة قراءة البصمات وأجهزة التوقيع الإلكتروني و أجهزة إعلام آلي و غيرها .

### الفرع الثاني : الآليات البشرية

يعد العنصر البشري الركيزة الأساسية للقيام بأي مشروع أو برنامج فهو المحرك والأداة الفاعلة في عملية تطوير وعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر للوصول إلى خدمة عمومية متطورة وذلك من خلال تحسين أداء المورد البشري .

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني: <https://www.interieur.gov.dz>

أطلع عليه بتاريخ 2022/05/10 ، الساعة 02:00 صباحا .

<sup>2</sup> - عقبي أمال ، مرجع سابق ، ص 170 .

وعليه يجب أولاً أن يكون المورد البشري كافياً من خلال تزويد الإدارة المحلية بالأعوان والإطارات المؤهلة ، وثانياً لا بد من تكوين الكوادر والموظفين ليكونوا جاهزون لمواكبة التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال التي اقتحمت مجال العمل الإداري ، ومواكبة النمط الجديد في الإدارة ، أما ثالثاً فيجب تقييم ومتابعة الموظفين لما تحمله من ضرورة و أهمية كبيرة.

**أولاً- تزويد الإدارة المحلية بالإطارات المؤهلة :** قامت وزارة الداخلية بتبني سياسة تقوم على تدعيم الإدارة المحلية بالعدد الكافي من الموظفين والإطارات فمنذ بداية مشروع البلديات الإلكترونية قامت بعملية توظيف واسعة في الولايات والبلديات قصد تأطير هذا المشروع الذي يتطلب عدداً معتبراً من الأعوان والموظفين خاصة في بدايته .

حيث تم توظيف سنة 2014 بكافة البلديات عبر الوطن فيما يسمى بالتوظيف الاستثنائي عدد جد معتبر من الموظفين لمواكبة عملية رقمنة الحالة المدنية ، وتغطية النقص في الكوادر والأعوان العموميين قصد إنجاز العملية وتقديم خدمة عمومية ذات جودة .<sup>1</sup>

أما عن نقص الموظفين و الأعوان العموميين على مستوى الإدارة المحلية لم يعد مطروحاً حالياً خاصة وعملية الإدماج بصفة استثنائية بداية من تاريخ 01 نوفمبر 2019 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 19-336 مؤرخ في 8 ديسمبر 2019 يتضمن إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات .<sup>2</sup>

**ثانياً- تكوين و تأهيل الموظفين و الإطارات:** لنجاح تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية عملت الجزائر من خلال هذا المشروع على تكوين الكوادر البشرية وهذا من خلال تطوير فكر

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> أطلع عليه بتاريخ 2022/05/10 ، الساعة 01:30 صباحاً .

<sup>2</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 19-336 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 8 ديسمبر سنة 2019 يتضمن إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات ، ج ر ، عدد 76 الصادر بتاريخ 10 ديسمبر سنة 2019 .



القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الإلكترونية ، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل ، بالإضافة لبرامج وخطط للتدريب وتأهيل الموظفين على المستوى المحلي والخارجي لتقديم خدمات عالية الجودة .<sup>1</sup>

فقد قامت وزارة الداخلية بجهود كبيرة قصد مساندة عملية عصنة الإدارة المحلية من خلال تأهيل العنصر البشري وحث الإدارة المحلية على العمل والسعي في هذا الإطار ، كما سطرت برنامج لترقية وتأهيل الموظفين والإطارات سواء كانت داخل الوطن أو خارجه ، بالإضافة لتبني نظام تكوين جديد ، وهو التكوين عن بعد بالاعتماد على قاعدة رقمية للتكوين الافتراضي.<sup>2</sup>

**أ-برامج وخطط تأهيل الموظفين و الإطارات داخل الوطن :** أكدت المادة 104 من الأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية على ضرورة قيام الإدارة بتنظيم دورات التكوين و تحسين المستوى بصفة دائمة قصد ضمان تحسين تأهيل الموظف و ترقيته المهنية و تأهيله لمهام أخرى .<sup>3</sup>

حيث أكدت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2020 يتعلق بتكوين الموظفين والأعوان العموميين و تحسين مستواهم في المؤسسات والإدارات العمومية على وجوب قيام المؤسسات والإدارات العمومية لتنظيم دورات تكوين وتحسين

<sup>1</sup> - عقبي أمال ، مرجع سابق ، ص 170 .

<sup>2</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/10 ، الساعة 02:00 صباحا .

<sup>3</sup> - أنظر : الأمر 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 يوليو 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، ج ر ، عدد 46 الصادر بتاريخ 16 يوليو 2006 ، ص 03 .

المستوى لفائدة موظفيها والأعوان العموميين من أجل تحسين مؤهلاتهم ، وزيادة مردودية وأداء مصالحها وتحسين نوعية خدمات المصالح العمومية.<sup>1</sup>

ولقد قامت وزارة الداخلية بجهود كبيرة قصد إنجاز عملية التكوين و التأطير من خلال تهيئة البيئة المناسبة لذلك وتسخير أساتذة وكفاءات عالية للتأطير، وكذلك العمل على إعادة تشكيل جهاز التكوين عبر استرجاع مراكز التكوين وانشاء مؤسسات أخرى عبر مناطق الوطن نذكر منها :

- استرجاع المدرسة الوطنية للإدارة و إصلاح نظام التكوين بها :

منذ تأسيسها سنة 1964 عرفت المدرسة الوطنية للإدارة بأنها مصدر جد هام لتكوين إطارات الدولة بما في ذلك الجماعات المحلية إذ أن العديد من إطارات الإدارة المحلية حاليا من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة .

حيث وضعت تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية منذ نوفمبر 2005 بالإضافة للقيام بتجديد نظامها البيداغوجي و مراجعة شروط القبول للتكوين الابتدائي من حيازة شهادة ليسانس والنجاح في مسابقة الدخول للمدرسة ، أما عن مدة التكوين فتقدر ب 03 سنوات يتخرج منها إطارات يعينون في الإدارات العمومية بما في ذلك الإدارة المحلية في رتبة متصرفين رئيسيين ، ومن مهامها أيضا:

- تكوين الموظفين التابعين للجماعات المحلية و الإدارات المركزية .

- إنجاز بحوث في المجال الإداري ونشر النتائج من خلال المنشورات .

- دعم الإدارات و الهيئات العمومية بتزويدها بالمراجع و الوثائق و إنجاز دراسات و إقامة

<sup>1</sup> - أنظر : المرسوم التنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1441 الموافق 25 يوليو 2020 يتعلق بتكوين الموظفين والأعوان العموميين و تحسين مستواهم في المؤسسات و الإدارات العمومية ، ج ر، عدد 43 الصادر بتاريخ 28 يوليو 2020 ، ص 05 .

وتطوير مبادلات مع الهيئات الأجنبية و الدولية المتخصصة في نفس المجال.<sup>1</sup>

- إنشاء مراكز وطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية و تحسين مستواهم .

- عقد شراكة مع المعهد المتخصص في التسيير و التخطيط لتكوين موظفي الإدارة المحلية.

- عقد شراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة لتكوين رؤساء الدوائر .

- عقد شراكة مع جامعة التكوين المتواصل لتكوين رؤساء البلديات .

ب- برامج وخطط تأهيل الموظفين و الإطار خارج الوطن : التكوين و تحسين المستوى في

الخارج نظمه المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 6 يوليو 2014 و المتضمن تنظيم

التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما.<sup>2</sup>

حيث يمكن لمستخدمي الإدارات و المؤسسات العمومية المرسمين، و الحائزون على الأقل

شهادة الطور الأول أو التدرج أو شهادة معترف بمعادلتها من الاستفادة من التكوين و تحسين

المستوى بالخارج .

و لقد تم تكوين عدد من الإطار السامية من سلك الجماعات المحلية بفرنسا و ذلك بتاريخ

13 أكتوبر 2014 كأول عملية من نوعها.<sup>3</sup>

2 - التكوين عن بعد : بمناسبة افتتاح السنة التكوينية لسنة 2019/2020 بتاريخ 14

أكتوبر 2019 من طرف وزير الداخلية و الجماعات تم إعطاء الإشارة لدخول نظام التكوين

عن بعد حيز الخدمة والذي يقوم على قاعدة رقمية للتكوين الافتراضي المسمى " تواصل "

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، الساعة 21:00 .

<sup>2</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 8 رمضان 1435 الموافق 6 يوليو 2014 ، و المتضمن تنظيم التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما ، ج ر ، عدد 42 الصادر بتاريخ 9 يوليو سنة 2014 ، ص 22 .

<sup>3</sup> - نخلة طواهرية ، رايح عبد الله سرير ، مرجع سابق ، ص 83 .

وهو مخصص لمستخدمي القطاع وتأتي هذه الخدمة تعزيزا لإمكانيات شبكة التكوين التابعة للقطاع و تكيف وتحيين مختلف برامج التكوين وتوسيع التكوين المتخصص ليشمل أعوان التنفيذ و التحكم بغرض تطوير الكفاءات وتحسين نوعية الخدمات في إطار عصنة الإدارة المحلية.<sup>1</sup>

**ثالثا- التقييم و المتابعة :** نص الأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية في المواد من 97 إلى 103 لنظام تقييم الموظف في الوظيفة العمومية حيث تم تحديد أربعة معايير للتقييم وهي احترام الواجبات المنصوص عليها في القوانين الأساسية والكفاءة المهنية و الفعالية و المرودية بالإضافة لكيفية الخدمة.<sup>2</sup>

في هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي رقم 19-165 مؤرخ في 27 ماي 2019 المحدد لكيفيات تقييم الموظف.<sup>3</sup>

ويهدف نظام التقييم و المتابعة إلى رسم المسار المهني للموظف للترقية بشتى أنواعها ومكافئته ، وتحسين مستواه ، وإعادة تأهيله و تأطيره ، وتصحيح النقائص و السعي إلى تحفيزه مما ينجم عليه قيامه بمهامه كما يجب وأحسن .

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/11 ، الساعة 21:00 .

<sup>2</sup> - أنظر : الأمر 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 يوليو 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، ج ر ، عدد 46 الصادر بتاريخ 16 يوليو 2006 .

<sup>3</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 19-165 مؤرخ في 22 رمضان 1440 الموافق 27 ماي 2019 المحدد لكيفيات تقييم الموظف ج ر ، عدد 37، الصادر بتاريخ 9 يونيو 2019 ، ص 08 .

## المبحث الثاني : تقييم التجربة الجزائرية في عصنة الإدارة المحلية

نظرا لحدثة التجربة الجزائرية في عصنة الإدارة المحلية خاصة الانتقال الإلكتروني فالتحول نحو البلدية الإلكترونية لم يبدأ إلا سنة 2011 ، لذلك فإنه يصعب تقييم التجربة الجزائرية إن كانت ناجحة ، إلا بعد مرور فترة زمنية كافية بالإضافة لتعميم التجربة على نطاق واسع عبر كامل التراب الوطني ، بالإضافة للاستراتيجية المتبناة في عصنة الإدارة المحلية من طرف السلطات التي تقوم على تحقيق النتائج على المدى البعيد .

إذ حتى يتم تقييم التجربة على أسس صحيحة لا بد من نتائج ملموسة ، وكذلك لا بد من بلوغ مراحل متقدمة في العملية ، بالإضافة إلى ما نلمسه في الخطاب السياسي و كذلك البرامج المتبناة من طرف السلطات التي تعرف نوعا من التداخل و التسارع في الزمن لبلوغ مراحل متطورة ، حتى دون تعميم القاعدة الأساسية و بالأخص البلدية الإلكترونية ، فلا يمكن تصور اللجوء إلى الخدمات الإدارية عن بعد ، والتوقيع الإلكتروني عن بعد دون تعميم البيئة و القاعدة الإلكترونية الكفيلة بالانتقال لهذا النوع من الخدمات .

لذلك ستكون عملية التقييم في أغلبها على اعتبار ما سيكون من خلال الأهداف التي تسعى إليها عملية العصنة في الإدارة المحلية على العموم ، والتي بدأت تظهر معالمها و بوادرها في بعض المجالات سواء في المزايا أو التحديات ، وعليه سنتطرق في المطلب الأول إلى مزايا عصنة الإدارة المحلية في الجزائر ، أما المطلب الثاني فسننتطرق للتحديات التي تواجه عصنة الإدارة المحلية في الجزائر .

### المطلب الأول : مزايا عصنة الإدارة المحلية في الجزائر

يعد الهدف الأول من عصنة الإدارة المحلية و خاصة التحول الإلكتروني هو تقريب الإدارة من المواطن، وهو ما جاءت به الأهداف والمحاور الرئيسية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013 بالإضافة لمختلف المزايا التي تنعكس على الإدارة المحلية و كذلك على موظفيها ، فعملية

عصرنة الإدارة المحلية بما تحمله من تحديثات وإصلاحات و تطوير في أساليب تقديم الخدمات و كذلك في التسيير المحلي لها مزايا تعود على المواطن سننتطرق اليها في الفرع الأول ، أما الفرع الثاني فسننتطرق للمزايا التي تتصرف إلى موظفي و إطارات الإدارة المحلية أما الفرع الثالث فسننتطرق للمزايا التي تتصرف إلى الإدارة المحلية .<sup>1</sup>

### الفرع الأول : مزايا تعود على المواطنين و المتعاملين مع الإدارة المحلية

بما أن تقرب الإدارة من المواطن أبرز ما تسعى إليه عملية عصرنة الإدارة المحلية، فهي تسعى بالدرجة الأولى لإرضاء المواطن و إعادة الثقة بينه وبين الإدارة ، بالإضافة للعديد من المزايا التي تنعكس مباشرة أو بطريقة تدريجية و مع مرور الزمن على المواطن و المتعامل مع الإدارة المحلية و من بين هذه المزايا نذكر منها ما يلي :

**أولاً- المساواة في تقديم الخدمات الإدارية :** فجميع المواطنين و المتعاملين مع الإدارة المحلية في نفس المستوى أثناء تقديم الخدمات الإدارية، ويحصلون على خدمات متماثلة من حيث الجودة دون تمييز و دون الاضطرار لمواجهة الإجراءات البيروقراطية من خلال المعاملات الورقية ، فالإدارة الإلكترونية واضحة المراحل ، والإجراءات فيها متساوية أمام الجميع ، وهذا ما نلمسه من خلال تطبيق مشروع البلديات الإلكترونية ، والخدمات التي تقدمها حيث عرفت نجاحا ملحوظا لا سيما بتطبيق السجل الآلي للحالة المدنية .<sup>2</sup>

### ثانياً- فتح وتوسيع المجال الزمني والمكاني لتقديم الخدمات الإدارية و تبسيطها

فالخدمة الإدارية تكون على مدار أربعة و عشرون ساعة يوميا وعلى مدار كل أيام الأسبوع والشهر والسنة ، ويوفر للمواطنين و المتعاملين وقتا أطول للحصول على الخدمات المتوفرة من خلال الحواسيب و الهواتف الذكية ، لاسيما بتطبيق الجيل الجديد من الخدمات وهي الخدمات

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 134 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 137 .

عن بعد ، كخدمة الحالة المدنية عن بعد ، بالإضافة لتطبيق نشكي و الشباك عن بعد ، كما أن الخدمات التي تقدمها البلديات الإلكترونية يمكن الحصول عليها من أي بلدية عبر الوطن بشرط أن تكون مربوطة بالشبكة المقدمة للخدمة ، وكذلك تقرب الإدارة من المواطن من خلال توسيع المرافق الإدارية و إمكانية الحصول على الكثير من الخدمات الإدارية من أي بلدية حتى لو لم تكن بلدية الإقامة كاستخراج شهادات الميلاد من البلديات و الملحقات المربوطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ، وهذا سيؤدي إلى تقليص المصاريف والأعباء المالية أمام المواطن الذي أصبح بإمكانه الحصول على الخدمة من أقرب مكان له بل حتى من بيته بأقل تكلفة ، و دون عناء التنقل.<sup>1</sup>

**ثالثا- إرجاع الثقة بين المواطن و الإدارة :** فعصرنة الإدارة المحلية وما حمله من تحديث وتبسيط في الإجراءات الإدارية وتأطير العنصر البشري ، خلق أريحية وطمأنينة للمواطن وجعله يغير الفكرة التي كانت سابقا توجه للإدارة المحلية بأنها مكان للبيروقراطية و المحسوبية والفساد الإداري ، فبمجرد الدخول للكثير من الولايات والبلديات ستتغير الصورة القديمة من خلال حسن الاستقبال و التوجيه ، بالإضافة لسهولة الحصول على الخدمات الإدارية ، وكذلك إمكانية الحصول على المعلومات و الخدمات من البيت من خلال الخدمات عن بعد .<sup>2</sup>

**رابعا- الإنقاص من الأمية الإدارية للمواطن:** نتيجة لتوسيع الخدمات الإدارية وسهولة الحصول على المعلومة في ظل التحول الإلكتروني الذي عرفته الإدارة المحلية ، إذ أصبح بإمكان أي مواطن وببساطة الحصول على كثير من المعلومات و الإجراءات الإدارية بالإضافة لمختلف القوانين والتعليمات التي يجهلها أو كان سابقا يجد صعوبة كبيرة في الحصول عليها

1 - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص ص 181 - 182 .

2 - المرجع نفسه ، ص 146 .

وهذا بمجرد الدخول الى موقع إلكتروني للإدارة أو الاتصال الهاتفي مما يؤدي إلى وعيه الإداري وزيادة ثقافته و معلوماته الإدارية والقانونية.<sup>1</sup>

### خامسا- تمكين المواطنين من التفاعل مع بعضهم وصناعة القرار المحلي

فلقد أصبح بإمكان المواطن التواصل مع الإدارة وتقديم مختلف الاقتراحات بالإضافة لمساهمته من خلال مختلف الفاعلين الاجتماعيين في التشاور وإبداء وجهات النظر حول احتياجات و نقائص المنطقة و المبادرة باقتراح مشاريع ، وهذا ما يتجلى من خلال المسعى نحو خلق مشاريع في إطار الديمقراطية التشاركية ، وذلك من خلال خلق مشروع في ميزانية البلديات باقتراح من الفاعلين المحليين .<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : مزايا تعود على الموظفين و الإطارات

يعد المورد البشري أحد أهم ركائز وأدوات عصنة الإدارة المحلية ، لذلك عملت الدولة الجزائرية على الاهتمام به و استغلاله فرغم الاستعانة بمختلف الوسائل التكنولوجية في العمل الإداري وتقديم الخدمات إلا أنه لا بد لمورد بشري يسيرها و يؤطرها ، ومن خلال مختلف الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتطوير وتفعيل دور المورد البشري لعصنة الإدارة المحلية هذا ما انعكس بالإيجاب على مردوبيته ومستواه وغيرها من المزايا التي نذكر منها .<sup>3</sup>

أولاً- الاستغلال الجيد للموارد و الطاقات البشرية : حيث شهدت الإدارات إعادة توزيع لموظفيها و إطاراتها وفق النمط الجديد و الهيكل الإداري المعد لاسيما بعد التحول إلى مشروع البلديات الإلكترونية مما نجم عنه ظهور مصالح و مكاتب جديدة خاصة بالوثائق البيومترية أو بالشباك الموحد للحالة المدنية ، ولقد أكدت وزارة الداخلية على ضرورة الاستعانة

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ص 101 .

<sup>2</sup> - أمال قصير ، مرجع سابق ، 118 .

<sup>3</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 141 .



بأصحاب الكفاءة من الموظفين لا سيما المكاتب التي تعرف احتكاك مباشر مع المواطن كالشباك الموحد للحالة المدنية و المصالح البيومترية باعتبارها واجهة الإدارة .<sup>1</sup>

**ثانيا - زيادة الحوافز المادية لموظفي و إطارات الإدارة المحلية :** بغرض تحفيز الموظفين والإطارات تم تخصيص منحة خاصة بأعوان شبك الحالة المدنية وتقدر بنسبة 20% من الراتب الرئيسي ، ونسبة 25% من الراتب الرئيسي لمفوضي الحالة المدنية حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 11-338 المتعلق بتأسيس النظام التعويضي لموظفي إدارة الجماعات الإقليمية .<sup>2</sup>

كما تم العمل على توسيع المستفيدين من هذه المنحة من رؤساء مصالح الحالة المدنية ومكاتب الحالة المدنية ، بالإضافة للأمناء العامون للبلدية ، وكذلك تم توسيع من الشعب التي بإمكانها الاستفادة من المنحة إلى شعبة الإعلام الآلي والمرسمين المنتمين لأسلاك تقني الإعلام الآلي والمعاونين التقنيين في الإعلام الآلي والأعوان التقنيين في الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية بعد أن كانت مخصصة على شعبة الإدارة العامة فقط للموظفين المرسمين المنتمين لسلك المتصرفين الإقليميين وملحي الإدارة الإقليمية و أعوان الإدارة الإقليمية .<sup>3</sup>

كما تم إعادة تصنيف ودفع رواتب الأمناء العامون للبلديات التي تفوق عدد سكانها 100.000 نسمة استنادا إلى وظيفة مدير بالإدارة المركزية، حسب المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية ، أما الأمناء العامون للبلديات التي تقل عدد سكانها عن 100.000 نسمة فيستفيدون من زيادة

<sup>1</sup> - آمال قصير ، مرجع سابق ، 79 .

<sup>2</sup> - أنظر : المرسوم التنفيذي رقم 11-338 مؤرخ في 28 شوال 1432 الموافق 26 سبتمبر 2011 يؤسس النظام التعويضي لموظفي إدارة الجماعات الإقليمية ، ج ر ، عدد 53 ، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2011 ، المعدل والمتمم .

<sup>3</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، الساعة 21:00 ، 2022/05/13 ، أطلع عليه بتاريخ

استدلالية معتبرة تبدأ من 195 نقطة إلى غاية 335 نقطة ، وذلك حسب عدد سكان البلدية المعينين فيها.<sup>1</sup>

**ثالثا- توفير الوقت و الجهد لموظفي الإدارة المحلية :** نظرا لطريقة الخدمة المقدمة و التي تقوم على طرق حديثة و وسائل تكنولوجية متطورة تسهل العمل أمام الموظفين و تقلل من الجهد المبذول ، بالإضافة للسرعة في التنفيذ واختصار الوقت نظرا لنظام المعطيات المخزن الذي يختزل الكثير من الملفات الورقية في ملف إلكتروني بسيط يعالج مختلف الطلبات بسرعة ودقة عالية.<sup>2</sup>

#### رابعا - ارتفاع مستوى كفاءة و أداء موظفي و إطارات الإدارة المحلية

نتيجة لدورات التكوين و التأطير المتعددة و المتكررة على أعلى مستوى ، قصد التكيف مع التحول الإلكتروني التي تعرفه الإدارة المحلية ، ورفع مستوى أداء الخدمة ، مما زاد من كفاءة الموظفين والإطارات ورفع من الرصيد المعلوماتي والتحكم في أساليب العمل المتطورة وكذلك التحكم و استخدام أجهزة و تكنولوجيات الإعلام الحديثة بطريقة جيدة ، والتكيف مع أساليب التسيير الحديثة و مسايرتها.<sup>3</sup>

#### الفرع الثالث : مزايا تعود على الإدارة المحلية

إنّ من بين أهداف عصرنة الإدارة المحلية هو وضع سياسة منهجية لإعادة توزيع الوظائف والمهام الإدارية بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية قصد إعطاء مكانة للإدارة المحلية تناسب الدور الهام في تقديم الخدمات العمومية وترقية مكانتها على المستويين المحلي والوطني والعمل على القضاء على مختلف المشاكل الإدارية التي تواجهها ، كما يساهم في خلق و

<sup>1</sup> - أنظر : المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية ، ج ر ، عدد 73 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2016 ، ص 06 .

<sup>2</sup> - أمال قصير ، مرجع سابق ، 159 .

<sup>3</sup> - عيبر بالعيد ، مرجع سابق ، ص 27 .

تطور للوظائف و المهام الإدارية وغيرها من الأهداف التي تترتب عليها آثار ومزايا تنعكس بالإيجاب على الإدارة المحلية يمكن اختصارها فيما يلي :<sup>1</sup>

**أولاً- الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية التي تقدمها الإدارة المحلية :** إن الإصلاحات المختلفة التي عرفتتها الإدارة المحلية لا سيما إدخال الإدارة الإلكترونية إليها في إطار استراتيجية العسنة المتبعة من طرف القطاع يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين أداء وجودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين و المتعاملين معها بشكل لائق وبمواصفات تتفق مع المعايير الدولية .

فمن خلالها تنتقل المعلومات والبيانات بدقة ومرونة وانسيابية ، ويتم تداولها بين الإدارات المحلية بصورة تقضي على الازدواجية و التداخل في البيانات ، وتمنع تكرار الأسماء أو التعامل مع بيانات وهمية لا وجود لها أصلاً أو بيانات مزورة .<sup>2</sup>

فهامش الخطأ جد ضئيل في الإدارة الإلكترونية و هو يتوقف على إدخال البيانات الصحيحة فقط أما المعالجة وإعطاء مختلف الخدمات المطلوبة يتم وفق برامج ذكية معدل الخطأ فيها ضئيل و معدوم بالإضافة للسرعة في تقديم الخدمة و إنجاز الأعمال و بكفاءة وجودة جد عالية عكس الإدارة التقليدية التي تكثر فيها الأخطاء و الخدمة تكون بطيئة و بكفاءة منخفضة .<sup>3</sup>

كذلك اتساع النطاق المكاني و الزماني لتقديم الخدمة و إنجاز الأعمال بفضل ربط الأنظمة التي تعالج وتقدم الخدمات بشبكة الإنترنت أو بنظام داخلي للشبكة يمكن من معالجة المعطيات المطلوبة في أي ساعة من الوقت و في أي يوم ، زيادة على إمكانية الاستفاد من الخدمة من أي إدارة محلية و ملحقاتها الإدارية نتيجة للربط بينها بنفس النظام و الشبكة ، حتى أنه يمكن

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 145 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 147 .

<sup>3</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 103 .

الاستفادة من الخدمات الإدارية للمواطن أو المتعامل وهو في بيته من خلال الخدمات عن بعد التي تم التوجه لها من خلال تطبيقات وضعت خصيصا لذلك .<sup>1</sup>

**ثانيا- خفض تكاليف تقديم الخدمة العمومية :** بالرغم من التكاليف المالية الكبيرة التي تستلزمها عملية العصرنة لا سيما متطلبات الإدارة الإلكترونية من أجهزة و معدات متطورة تستلزم مبالغ طائلة لاقتنائها وتجهيز الإدارة المحلية بها ، إلا أن ذلك سينعكس مستقبلا بالإيجاب على نفقات التسيير للجماعات المحلية بعد عملية التحول الإلكتروني ، والذي سيؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام .<sup>2</sup>

إن عملية عصرنة الإدارة المحلية والتحول الإلكتروني سيؤدي إلى خفض تكاليف تقديم الخدمة العمومية نتيجة للاستغناء والتقليص من عدد الأوراق والأدوات المكتبية المستعملة التي كان يعتمد عليها بصفة كبيرة في الإدارة التقليدية كما أنه سيتم التقليص من عدد الموظفين الذين يقدمون الخدمة فبإمكان موظف واحد استخراج الوثيقة وإمضاءها ، وحتى أنه يمكن الحصول على الخدمة دون الاستعانة بموظف وذلك بواسطة الخدمات عن بعد ، بالإضافة للتقليص من عدد المكاتب داخل الإدارة وكذلك المنشآت الإدارية ، فجهاز إلكتروني واحد صغير الحجم بإمكانه تخزين ملفات و وثائق توضع في منشآت كبيرة .<sup>3</sup>

**ثالثا- سهولة الاتصال و التنسيق بين الإدارات المحلية أو الإدارات المركزية :** أصبح بالإمكان تبادل مختلف الوثائق و الملفات ، وكذلك إنجاز مختلف الخدمات و المعاملات التي تتطلب تنسيق وتعاون بين الإدارات المحلية أو المركزية نتيجة للاعتماد على التكنولوجيات الحديثة و شبكات الاتصال المربوطة بينها مما يؤدي إلى اختزال الوقت والسرعة في تقديم

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 148 .

<sup>2</sup> - أمال قصير ، مرجع سابق ، ص 60 .

<sup>3</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 150 .

الخدمة وكذلك سهولة التواصل وفتح قنوات التعاون بسهولة و أريحية دون عناء التنقل والبعد المكاني بين الإدارات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 104 .

## المطلب الثاني : التحديات التي تواجه عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

رغم انقضاء المدة المحددة لتنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية إلا أن الجزائر لم تصل بعد إلى المنظومة الكاملة المنشودة من العصرنة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها بصفة كبيرة رغم تبني الجزائر لاستراتيجية طويلة المدى ستسمح برسم سياسات فعالة و تخطيط لبرامج شاملة لإحداث التغيير المناسب.<sup>1</sup>

فالرهان على البلديات الإلكترونية والتحول الإلكتروني لا يزال غير مكتمل الإنجاز أو التعميم فإلى يومنا هذا هناك ملحقات إدارية و فروع إدارية في تجمعات سكانية كبيرة غير مربوطة بالألياف البصرية و بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ، بالإضافة إلى أن الجيل الجديد للخدمات عن بعد الذي تم إطلاقها لا تزال مجهولة عند الكثير من المواطنين أو لا يتم استخدامها لأسباب كثيرة ، إضافة لمختلف العقبات و التحديات التي تشكل هاجس أمام السلطات الجزائرية في عدة مجالات تقف أمام تجسيد و إنجاح عملية العصرنة في الإدارة المحلية ويمكن إرجاعها إلى تحديات ذات طابع قانوني نتطرق لها في الفرع الأول أما الفرع الثاني فسننتظر للتحديات ذات طابع مالي ، والفرع الثالث للتحديات ذات طابع تقني وتكنولوجي أما الفرع الرابع فسننتظر فيه إلى تحديات ذات طابع بشري .<sup>2</sup>

### الفرع الأول : تحديات ذات طابع قانوني

نتيجة للتحويل الإلكتروني التي عرفته الإدارة المحلية و العمل على تعميم وسائل وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في العمل الإداري خاصة و التوجه نحو البلديات الإلكترونية والجيل الجديد من الخدمات الذكية القائم على الخدمات عن بعد و التوقيع الإلكتروني عن بعد هذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال وهي

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 174 .

<sup>2</sup> - مريم ساري ، مرجع سابق ، ص 316 .

الجرائم الإلكترونية ، والتي أصبحت أكبر تحدي تعرفه عملية عصنة الإدارة المحلية نظرا لخطورتها وامكانية مساسها بأمن الأشخاص وأمن الدولة ، وكذلك خصوصيتها و تميزها عن الجرائم العادية بالإضافة لقلّة القوانين المحاربة والرادعة لها.<sup>1</sup>

### أولاً- خصائص و أنواع الجرائم الإلكترونية

تعتبر الجرائم الإلكترونية من الجرائم الحديثة النشأة و المرنة و التي لا يزال هناك خلاف كبير حول مفهومها خاصة وأنها تتطور بتطور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، و تتخذ كل يوم صورة و مظهرا جديدا ، إلى جانب أنها جريمة واسعة النطاق فهي تهدد الأفراد و المؤسسات والهيئات العمومية بالإضافة إلى تهديد الدول و أمنها ، ومن أبرز خصائصها :

- جريمة يصعب اكتشافها : نظرا لأنها لا تترك أثر مادي ، وحتى لو تركت يصعب إيجادها باعتبارها تمس نظام المعلومات و التلاعب بالمعطيات و إتلافها و التعديل من محتواها .

- جريمة يصعب تتبعها : سواء من جهة الجاني أو المجني عليه .

- الطابع الدولي للجريمة الإلكترونية : فهي جريمة عابرة للحدود فأغلب الجرائم تكون من خارج الوطن مما يصعب من وصفها القانوني .

أما عن أبرز أنواعا و أشكالها نجد ما يلي :

- جريمة الدخول و البقاء غير المشروع في الأنظمة الإلكترونية .

- جريمة الدخول غير المشروع للنظام الآلي لمعالجة المعطيات .

- جريمة البقاء غير المشروع في النظام الآلي للمعالجة .

<sup>1</sup> - مريم ساري ، مرجع سابق ، ص 344 .

- جريمة التلاعب أو الاعتداء على المعطيات و النظام الآلي للمعالجة .<sup>1</sup>

### ثانيا- التحديات القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية

بسبب حداثة التجربة الجزائرية في عصنة الإدارة المحلية ، ورغم الجهود المبذولة لوضع نصوص قانونية لضبط مختلف الجوانب المتعلقة بالعملية ، إلا أن محاربة الجرائم الإلكترونية لا يزال ينقصه الكثير من النصوص القانونية و التنظيمية الكفيلة بالحد من خطر هذه النوع من الجرائم خاصة و خصوصية و حساسية المعلومات التي يحتويها السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و غيرها من التطبيقات و البرامج الإلكترونية التي زيادة على أنها معلومات لمواطنين وإدارات إلا أنها في الإجمال معلومات قد تمس بأمن الدولة بأكملها ، فقرصنتها الإلكترونية أو التلاعب بها بحذف ملفات أو التزوير في ملفات قد يسبب أبعاد لا يمكن تصورها على وضعية الأشخاص و استقرار و أمن الدولة و بالتالي التسبب في أزمات في جميع المجالات .

و من أبرز التحديات التي تعرفها الإدارة المحلية للحد من الجرائم الإلكترونية ما يلي :

- **نقص القوانين الرادعة للجرائم الإلكترونية :** حيث يتضح ضعف الجانب القانوني لمحاربة هذا النوع من الجرائم ، وقلة النصوص القانونية المتعلقة بذلك ، ونذكر منها القانون رقم 15-04 المعدل والمتمم لقانون العقوبات حيث تم النص في القسم السابع مكرر بعنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 07 ، على مختلف العقوبات المقررة لمن يمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات .<sup>2</sup>

وعليه لا بد من استحداث منظومة قانونية حديثة لمحاربة الجريمة الإلكترونية يتم من خلالها وضع ترسانة قانونية كافية وشاملة لمحاربة الجريمة الإلكترونية ، تسير طبيعة

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 297 .

<sup>2</sup> - أنظر: القانون رقم 15-04 مؤرخ في 27 رمضان 1425 الموافق 10 نوفمبر 2004 يعدل و يتمم الأمر 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون العقوبات ، ج ر ، عدد 71 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004 ، ص 11 .



وخصائص هذا النوع من الجرائم و توقع أقصى العقوبات على مرتكبيها نظرا لخطورتها وتداعيتها الكبيرة .

### - نقص اتفاقيات التعاون الدولي للحد من الجرائم الإلكترونية و تسليم المجرمين :

نظرا للطبيعة الدولية للجريمة الإلكترونية ، ففي كثير من الأحيان يكون الجاني من خارج الوطن لذلك لا بد من التعاون الدولي لا سيما في الجانب القضائي مع مختلف الدول كتسليم المجرمين و التنسيق الإجرائي و القضائي للتتبع و اكتشاف الجناة و القضاء على الجريمة المنظمة في هذا المجال ، فالمتسببون في هذا النوع من الجرائم عبارة عن شبكات دولية تقوم بعملية القرصنة الإلكترونية ، وهنا نجد أن الجزائر ما زلت تعرف نوعا من النقص في جانب التعاون القضائي لا سيما مع الدول المعروفة بانتشار هذا النوع من الجرائم و بأنها مصدر لكثير من عمليات ما يسمى بالهجمات الإلكترونية ، بالإضافة لضرورة توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة هذا النوع من الجرائم سواء على المستوى الوطني أو الخارجي من خلال اتفاقيات التعاون و التحقيق الدولي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : تحديات ذات طابع مالي

يعد مشروع عصرنة الإدارة المحلية من المشاريع التي تتطلب تخصيص أغلفة مالية كبيرة لإنجاحها و إنجاز مختلف البرامج المسطرة من خلالها ، خاصة و أن أهم محاور و أهداف العصرنة هو التحول الإلكتروني والتوجه نحو الإدارة المحلية الإلكترونية التي تحتاج إلى معدات تكنولوجية و تقنية متطورة ذات تكاليف مالية باهظة ، زيادة على واقع الجماعات المحلية التي تعاني في أغلبها من العجز المالي ، وتعتمد على الإعانات الخارجية خاصة إعانات الدولة

<sup>1</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص 311 .

بالإضافة لتأثير الأزمات الاقتصادية على ميزانية الدولة و بالتالي سيؤثر ذلك على إعانات الجماعات المحلية و تمويل برامج التطوير و تغطية مختلف النفقات .<sup>1</sup>

**أولاً- ارتفاع تكاليف التجهيز بالمعدات التكنولوجية :** يعد من أكبر التحديات التي تواجه الجماعات المحلية خاصة أمام إمكانيتها المالية الضعيفة التي لا تستطيع تغطية مختلف فواتير الاقتناء و التجهيز بالمعدات التكنولوجية و الربط بالألياف البصرية ، حيث أنها تتطلب أموال ضخمة يصعب توفيرها من ميزانيتها الخاصة لذلك كان لا بد من التوجه نحو الإعانات الخارجية و المتمثلة أساسا في إعانات الدولة .<sup>2</sup>

**ثانيا - العجز المالي للجماعات المحلية :** حيث يقف كحاجز أمام الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بتجهيز الجماعات المحلية بمختلف المعدات التكنولوجية والعمل على تطويرها ، ولقد ساهمت العديد من الأسباب و الظروف في خلق وضعية مالية عاجزة لهذه الأخيرة فالتزايد المستمر للنفقات دون أن يقابله زيادة في الإيرادات يؤدي إلى عجز الميزانية وهنا نجد أن العديد من البلديات تعاني من عجز مالي .<sup>3</sup>

**ثالثا- تأثير الأزمات الاقتصادية على ميزانية الدولة و تمويل الجماعات المحلية:** باعتبار أن مشروع عصنة الإدارة المحلية يعتبر مشروع وطني يأتي في إطار الاستراتيجية العامة للدولة لعصنة الإدارة بصفة عامة ، فلقد تكفلت الدولة منذ إطلاق العملية و عبر مختلف البرامج الحكومية بالأغلفة المالية الضرورية لإنجاحها ، وتجهيز الإدارة المحلية بمختلف المعدات والأدوات التكنولوجية.

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 96 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 97 .

<sup>3</sup> - سامي الوافي ، "عجز المالية المحلية في الجزائر الأسباب و الانعكاسات" ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي الونشريسي ، تيسمسيلت ، الجزائر ، العدد 2 ، سبتمبر 2017 ، ص 151 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 ، الساعة 11:30 .

إلا أن خصوصية الاقتصاد الوطني والذي يقوم على مداخيل المحروقات بنسبة 96 % وبسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية و خصوصا بداية من سنة 2014 ، وكذلك عقب أزمة كورونا في نهاية سنة 2019 و بداية سنة 2020 ، هذا ما أدى إلى انخفاض مداخيل الدولة الجزائرية ، وهنا جاءت مختلف البرامج الوطنية الهادفة للتكشف وإعادة التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد والخفض بالخصوص من ميزانية التجهيز ، والإعانات المالية الموجهة للجماعات المحلية ، هذا ما أدى إلى تراجع وثيرة عملية عصرنة الإدارة المحلية فكثير من البرامج عرفت تأخر في الانطلاق رغم التصريح ببداية العمل على إنجازها مثل البطاقة الرمادية البيومترية .<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : تحديات ذات طابع تقني و تكنولوجي

تعد التحديات في جانب المعدات التكنولوجية و التقنية المستعملة لعصرنة الإدارة المحلية من بين العقبات التي لا تزال دون حل ملموس ، وأكبر تحدي هو المصدر الأجنبي و الخارجي للمعدات و ما قد ينجم عنه من تداعيات مختلفة بالإضافة لنقص برامج وتطبيقات الحماية داخل أجهزة الإدارة المحلية ، ونقص الاعتماد على القطاع الخاص بصفة كبيرة في تفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية ،<sup>2</sup> بالإضافة للضغط الكبير الذي يعرفه المركز الوطني لإنتاج السندات والوثائق المؤمنة و ملحقه بولاية الأغواط .<sup>3</sup>

أولاً- المصدر الأجنبي للأجهزة التكنولوجية و البرامج المعلوماتية : يعد من أكبر التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية و التي لها تداعيات على مختلف الأصعدة لا سيما أمن الدولة

<sup>1</sup> - خالد تلعيش ، "عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية دراسة في عمليات التحول و التحديث"، مجلة أفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 11 ، مارس 2018، ص 65 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 ، الساعة 11:40 .

<sup>2</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ص 98-99 .

<sup>3</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> .  
أطلع عليه بتاريخ 2022/05/13 ، الساعة 21:15 .

والأشخاص، فصاحب المعدات و منتجها دائما له الأفضلية والأسبقية ، لذلك لا بد من صناعة التكنولوجيا والبرامج المعلوماتية من خلال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بدلا من اللجوء إلى الاستيراد لضمان أمن الدولة و كذلك الحد من التكاليف المالية.<sup>1</sup>

**ثانيا - نقص البرامج المخصصة لحماية المعطيات و المعدات التكنولوجية :** فأغلب الإدارات المحلية لا تحوز على برامج لحماية أجهزتها التكنولوجية وهذا ما يهدد سلامة مختلف التطبيقات المستعملة والمعرضة للقرصنة الإلكترونية و التلف في غياب برامج حماية مؤمنة ومضمونة .<sup>2</sup>

**ثالثا - إشراك القطاع الخاص في تفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية :** هو ما توجهت إليه العديد من الدول لزيادة فرص نجاح المشروع و تدعيمه على غرار ماليزيا ، والذي أعطى نتائج جد مرضية .

و هو ما حاولت الجزائر السير عليه رغم فشل بعض الشراكات خاصة في مجال الاتصالات لذلك كان لا بد من الانفتاح أكثر على الشراكة مع مؤسسات عالمية وفق شروط مضبوطة و ضمانات خاصة في جانب الأمن المعلوماتي.<sup>3</sup>

**رابعا- الضغط الكبير على المركز الوطني لإنتاج السندات و الوثائق المؤمنة وملحقه بولاية الأغواط :** حيث تعمل السلطات على فتح ملاحق أخرى للمركز الوطني خاصة على مستوى ولايات الجنوب ، وهذا لفك الضغط عليه وتدعيمه ، واللجوء اليها كبديل في حالة تعطل العمل في المركز الوطني .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ص 98 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 99 .

<sup>3</sup> - سمية بهلول ، مرجع سابق ، ص ص 238 - 239 .

<sup>4</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/14 ، الساعة 22:00 .

## الفرع الرابع : تحديات ذات طابع بشري

يعد العنصر البشري ركيزة مهمة في عملية العصرنة غير أنه منذ بداية العملية لا سيما في مرحلة التحول الإلكتروني برزت عدة مخاوف و تحديات حول دور العنصر البشري و امكانية مسابرة و انجابه للعملية ، فأولا نجد التحدي الأول و المتمثل في ضرورة تكوين و تأهيل الموظفين و الإطارات قصد مسابرة النمط الجديد للعمل والتحكم في مختلف الأجهزة التكنولوجية والبرامج المستعملة والتحكم في اللغة الإنجليزية لدى الكثير من الموظفين،<sup>1</sup> وثانيا إمكانية اللجوء لتسريح الموظفين و التقليل من عددهم ،<sup>2</sup>

**أولاً- ضعف أداء العنصر البشري و ضرورة تكوينه و تأهيله :** منذ بداية عملية العصرنة لا سيما في مرحلة التحول الإلكتروني و ما نجم عنها من الاستعانة بأجهزة و معدات متطورة في العمل الإداري ، والذي نجم عنه اشكالية أن الكثير من الموظفين غير مؤهلين لاستعمالها مما ألزم وزارة الداخلية ببرمجة دورات تكوينية قصد تأهيل العنصر البشري خاصة فيما يخص استعمال مختلف الأجهزة التكنولوجية و البرامج و التطبيقات التي تم ربط الإدارة المحلية بها بالإضافة لتكوين إطارات الجماعات المحلية قصد تطوير القيادات الإلكترونية ، وكذلك مسابرة أساليب التسيير الحديثة ، والتحكم في اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العصر واللغة الشائعة والمستعملة في مختلف المجالات لا سيما الأجهزة التكنولوجية و البرامج الإلكترونية.<sup>3</sup>

**ثانياً- تسريح الموظفين من الجماعات المحلية :** في تصريح لوزير الداخلية في بداية شهر ديسمبر 2015 لدى زيارته لولاية تلمسان حيث فند ما سماه بالشائعات حول تسريح موظفين

<sup>1</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 95

<sup>2</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/15 ، الساعة 21:00 .

<sup>3</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 95 .

من الجماعات المحلية ، وبأن الفائض من الموظفين الذي تفرزه عملية العصرنة سيتم تحويله إلى مصالح أخرى في الجماعات المحلية.<sup>1</sup>

فمن أكبر التحديات التي تواجه العنصر البشري جراء عملية العصرنة هو التسريح والاستغناء عن الخدمات الإدارية ، فالعمل الذي كان ينجزه خمسة موظفين صار بإمكان موظف واحد مع جهاز كمبيوتر واحد إنجازَه بأكثر كفاءة و سرعة أكبر ، هذا ما نجم عنه وضع العديد من الموظفين في فراغ وظيفي لا سيما في مصالح الحالة المدنية والمصالح البيومترية ، وهنا برزت تأويلات عن إمكانية الاستغناء عن الكثير من الموظفين أو تحويل مكان عملهم ، وهو ما يشكل تحدي أمام السلطات لإعادة هيكلة و تنظيم الإدارة المحلية وتجنب تزايد نسبة البطالة بسبب التحول الإلكتروني ، كما يحصل في العديد من الدول المتقدمة ، والذي يشكل تحدي مستقبلي كبير أمام الجزائر ،<sup>2</sup> رغم نفي السلطات و تأكيدها عدم التوجه لتسريح الموظفين .

<sup>1</sup> - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/15 ، الساعة 21:00 .

<sup>2</sup> - أمال عقبي ، مرجع سابق ، ص 102 .

## ملخص الفصل الثاني

منذ تبني الجزائر لعملية عصرنة الإدارة المحلية ، عملت السلطات العليا في الدولة على إنجاحه و تسخير كافة الإمكانيات سواء المادية أو البشرية التي يستلزمها .

فبداية كان لزاما تهيئة البيئة المساعدة على إنجاح العملية من خلال تعديل مختلف القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية ، وكذلك القوانين التي تتماشى مع الوضع الجديد لا سيما بعد التحول الإلكتروني و التوجه نحو البلديات الإلكترونية ، بالإضافة لمختلف الإصلاحات الإدارية التي كانت لزاما على السلطات العليا القيام بها لتهيئة البيئة المناسبة التي تطلبها الوضعية الجديدة و إصلاح مختلف الاختلالات و النقائص ، كما عملت على إنشاء مختلف الأجهزة الإدارية التي تساعد على إنجاح العملية .

بالإضافة لتسخير كافة الإمكانيات المادية و البشرية باعتبار أن عملية العصرنة و التحول الإلكتروني تستلزم توفير أغلفة مالية معتبرة و تجهيزات و معدات تكنولوجية متطورة لإنجاح العملية و ضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها .

فرغم حداثة التجربة الجزائرية في عصرنة الإدارة المحلية لا سيما التحول الإلكتروني إلا أنها قطعت أشواط لا بأس بها و رجعت بمزايا سواء على المواطن أو الموظفين أو الإدارة المحلية خاصة من حيث جودة الخدمات الإدارية المقدمة أو من حيث الانعكاسات الإيجابية التي ستؤدي إلى تخفيض نفقات التسيير و غيرها من المزايا التي بدأت تتضح معالمها .

إلا أن عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر تعرف الكثير من التحديات التي تقف كعائق أمام إنجاح العملية و تعميمها خاصة و الوضع الاقتصادي التي تعرفه الدولة بالإضافة لواقع الجماعات المحلية التي تعرف الكثير من المشاكل على جميع الأصعدة .

كما أن السلطات العليا لا تزال تعقد آمال كبيرة و تطلعات لإنجاح العملية ، لا سيما فيما يخص تطوير الخدمات التي تقدمها البلديات الإلكترونية ، وبلوغ مراحل متقدمة فيما يخص الخدمات عن بعد التي يربو منها الكثير .

خاتمة



من خلال هذه الدراسة يتضح لنا جليا أن عملية عصرنة الإدارة المحلية ضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها أمام التغيرات الحاصلة في العالم خاصة ، والثورة الرقمية التي أصبحت ميزة هذا العصر ، لذلك فقد سارت الدولة الجزائرية على نهج تجارب دول أخرى في عصرنة الإدارة من خلال القيام بإصلاحات إدارية والاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وإدخالها في العمل الإداري وفي مختلف الخدمات المقدمة ، ولقد كانت الإدارة المحلية أحد أبرز أولويات الدولة في برامج ومخططات الإصلاحات الإدارية الرامية لعصرنتها وتطوير من أدائها و جودة الخدمات التي تقدمها بسبب مركزها الهام في الدولة ، والدور الكبير التي تلعبه في تنفيذ مختلف البرامج السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية باعتبارها الأقرب إلى المواطنين والأقدر على تقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها في حياته اليومية و تعاملاته الإدارية .

حيث مرت عملية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر بعدة مراحل بداية من تبسيط الإجراءات الإدارية إلى العمل على تطوير وتحسن الاستقبال و التوجيه داخلها، بالإضافة للتحديث في أساليب التسيير والتحول الإلكتروني بتبني الإدارة الإلكترونية المحلية من خلال مشروع البلديات الإلكترونية الذي قدم الكثير من الإضافات داخل الإدارة سواء من حيث التسيير أو الخدمات الجديدة ذات الجودة العالية بأقل جهد وبسرعة كبيرة وتوسيع نطاق الحصول على بعض الخدمات الإدارية إلى خارج الإدارة المحلية من خلال الخدمات عن بعد .

إذن فرغم حداثة التجربة الجزائرية في جانب العصرنة لا سيما في جانب التحول الإلكتروني الذي تم العمل به بداية من سنة 2011 ، إلا أنه تم قطع أشواط لا بأس بها ، فالإرادة السياسية كانت واضحة و متجهة نحو تعميم و تطوير هذا النوع من الخدمات من خلال تسخير كافة الإمكانيات والأدوات الضرورية لإنجاح العملية و تعميمها ، وكذلك وضع استراتيجية بعيدة المدى تقوم أولا على تهيئة البيئة المناسبة لذلك من خلال إعادة التقسيم الإداري و خلق جماعات محلية على أسس جديدة تهدف بالدرجة الأولى إلى تقريب الإدارة من المواطن ودفع عجلة التنمية ، وكذلك العمل على إشراك المواطنين والفاعلين الاجتماعيين في التسيير المحلي تماشيا مع النمط الجديد للتسيير المحلي الذي يقوم على الديمقراطية التشاركية و الوصول بها إلى ما يعرف بالديمقراطية التشاركية الرقمية .

ورغم تداخل البرامج خاصة والاستباق الزمني في تجسيد مختلف المراحل ، لاسيما بعد تبني النمط الجديد من الخدمات عن بعد ، حيث تم ذلك قبل التعميم الكامل لمشروع البلديات الإلكترونية عبر الوطن، وكذلك عدم ربط مختلف الملحقات الإدارية بالألياف البصرية ، إلا أن هذه الخطوة ساهمت في الرقي و التطوير من نوعية الخدمات المقدمة للمواطن رغم أنها غير متاحة للجميع سواء بسبب حداثة التجربة أو نقص الوعي التكنولوجي لدى المواطن وعدم تحكمه في استعمال التكنولوجيات الحديثة، فلا يمكن تصور أن عدد كبير من المواطنين لا يملكون بريد إلكتروني .

وعليه يمكن تقييم التجربة الجزائرية في عصرنة الإدارة المحلية بأنها ناجحة على العموم من خلال مختلف الآثار الإيجابية التي بدأت تتضح معالمها ، بالإضافة إلى الأهداف التي تم تحقيقها رغم أنه يستلزم مرور وقت معتبر لتقييم أداء هذا النوع من الخدمات التي تقوم على وسائل تكنولوجية جد متطورة وعليه يمكن رصد أبرز النتائج و الإنجازات المحققة و المتمثلة في ما يلي :

- تبسيط مختلف الإجراءات الإدارية : من خلال حذف الكثير من الوثائق الإدارية و كذلك التقليل من عددها ، بالإضافة إلى خلق ملحقات إدارية قريبة من المواطن قصد تقريب المسافات و تجسيد مبدأ تقرب الإدارة من المواطن و إرجاع الثقة بينه و بين الإدارة .

- تحسين الاستقبال داخل الإدارة المحلية : من خلال توفير مختلف التجهيزات والمعدات خاصة التي تعمل على راحة المواطنين والمتعاملين وتوجيههم التوجيه الصحيح وخدمتهم بكل أريحية و سهولة .

- تجهيز مختلف الإدارات المحلية بمختلف المعدات التكنولوجية والتقنية المتطورة التي تعمل على الرقي بالخدمات و تسهيل العمل الإداري و التسيير داخل الإدارة .

- توفير مختلف الخدمات على مدار اليوم وفي أي مكان لاسيما نمط الخدمات عن بعد .

- ربط مختلف الإدارات ببعضها البعض من أجل تقرب الإدارة من المواطن وتفعيل التنسيق الداخلي بين مختلف الإدارات سواء المحلية أو المركزية .

- الحد من البيروقراطية الإدارية : ففي الإدارة الإلكترونية المحلية الكل متساوون في طريقة حصولهم على الخدمات الإدارية من حيث الزمان و المكان وكذلك جودة ونوعية الخدمة المقدمة .

- محاربة مختلف مظاهر الفساد الإداري : من خلال الشفافية في العمل و التسيير لا سيما بعد التحول الإلكتروني وكذلك تفعيل مختلف آليات الرقابة الإدارية سواء كانت داخلية أو خارجية .

غير أن التحول الإلكتروني وما عرفه من الاستعانة بأدوات تكنولوجية متطورة مربوطة بشبكة الإنترنت و كذلك التوجه نحو الخدمات عند بعد في إطار سياسة التحول إلى البلديات الذكية هذا ما نتج عنه ظهور تحديات وعقبات و مشاكل متعددة على جميع الأصعدة وذات خطورة وأبعاد كبيرة قد تمس حتى بأمن و استقرار المواطنين و الدولة، لذلك كان لا بد من العمل على معالجة مختلف الثغرات و التحديات التي نتجت عن التوجه إلى العصرية لاسيما فيما يخص الجرائم الإلكترونية ، ومن جهة أخرى لا بد من تدارك مختلف النقائص التي تعرفها العملية والتركيز على انتهاج سياسة إصلاحية تقوم على دراسات و إحصاءات دقيقة قصد تجنب الانتقال واللجوء إلى خدمات و الاستعانة بأدوات غير مجدية في الوقت الحالي .

كما يمكننا اقتراح التوصيات التالية بغرض سد مختلف الثغرات التي تقف حاجزا أمام تسريع وتفعيل من أداء الإدارة المحلية و جودة خدماتها وتحسين نمط تسييرها نذكر منها :

- اعادة النظر في القوانين الأساسية للجماعات المحلية قصد تكييفها مع الاستراتيجية الجديدة المنتهجة من طرف وزارة الداخلية في اطار عصرية الإدارة المحلية خاصة ما تعلق بالمرسوم التنفيذي رقم 16- 320 المتعلق بالأحكام المطبقة على الأمين العام للبلدية نظرا لدوره الكبير داخل البلدية لاسيما في تنشيط الإدارة و تحسين التسيير الإداري ، وهنا نقترح إعادة النظر في طريقة التعيين وشروطه من خلال التركيز على معايير الكفاءة لا سيما الحصول على شهادات جامعية و التمتع بحسن السيرة و السلوك ، وإخضاعه لتكوين قبلي يكون في مستوى التطلعات لاسيما التحكم في طرق التسيير الحديثة ، والنص على إمكانية النقل أو الترقية لمنصب أعلى كل خمسة سنوات لتكريس مبدأ الشفافية و التنافسية مع ضرورة

تفعيل الرقابة الإدارية من طرف لجان خارجية متخصصة بمراقبة التسيير الإداري قصد التقييم السليم والحيادي .

- اجبارية التكوين الدوري للموظفين و الإطارات خاصة في مجال التحكم في التكنولوجيات الحديثة و أساليب العمل و التسيير الجديدة .

- اعادة النظر في قوانين البلدية و الولاية قصد إعطائها صلاحيات أوسع لا سيما في جانب ضمان الاستقلالية المالية الحقيقية من خلال تبني آليات لخلق الثروة وإصلاح الجباية المحلية و ضمان التمويل الذاتي بعيدا عن الإعانات الخارجية .

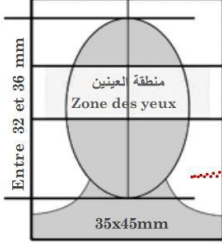
- العمل على التسريع من وتيرة التحول نحو الانتخابات الإلكترونية و الاستفادة من التجارب الدولية السباقة في هذا المجال ، بغرض إعطاء أكثر شفافية للعملية الانتخابية ، و تكريس الديمقراطية الرقمية .

- توسيع الربط والاستعانة بقاعدة المعلومات للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية بمختلف القطاعات قصد الاستفادة منها في مختلف العمليات الإحصائية و الخدماتية ، وكذلك الانتخابية مع ضرورة توفير الأمن و الحماية ، و بالأخص الأمن الإلكتروني اللازم لسلامة المعلومات و المعطيات التي تحتويها .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE  
وزارة الداخلية  
والجماعات المحلية

MINISTERE DE L'INTERIEUR,  
ET DES COLLECTIVITES LOCALES



استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية الالكترونية و البيومتريين  
FORMULAIRE DE DEMANDE DU PASSEPORT ET DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE  
ELECTRONIQUES ET BIOMETRIQUES

يجب أن تكون الصورة بيومترية و بدون إطار ، ذات خلفية موحدة و بيضاء  
Le fond de la photo biométrique doit être uni, sans contour et de couleur blanche

جواز السفر PASSEPORT  بطاقة التعريف الوطنية CARTE NATIONALE D'IDENTITE  الوثيقة المطلوبة DOCUMENT DEMANDÉ

A) ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT

أ) الحالة المدنية لطالب الوثيقة

1. اللقب 2. الاسم

3. Nom

4. Prénom (s)

5. الجنس ذكر  أنثى  Masculin Sexe  
6. تاريخ الميلاد Date of naissance Année / السنة Mois / الشهر Jour / اليوم

7. مكان الميلاد Lieu de naissance

بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر

بلدية Commune ولاية Wilaya

بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج

سفارة أو قنصلية التسجيل Ambassade/Consulat de transcription بلد الميلاد Pays de naissance

8. الحالة العائلية Situation familiale  أعزب/عزباء Célibataire  متزوج (ة) Marié(e)  مطلقة (ة) Divorcé(e)  أرمل (ة) Veu(ve)

9. لقب الزوج 10. اسم الزوج

11. Nom de l'époux

12. Prénom de l'époux

13. القامة Taille 14. لون العينين Couleur des yeux 15. لون الشعر Couleur des cheveux 16. فصيلة الدم Groupe sanguin

17. علامات خصوصية Signes particuliers

18. الجنسية الحالية Nationalité actuelle 19. سنة اكتساب الجنسية الجزائرية (إن كانت جديدة) Année d'obtention de la nationalité Algérienne (si nouvellement acquise) 20. الجنسية الأصلية Nationalité d'origine

21. العنوان Adresse الرمز البريدي Code Postal

22. سنة بداية الإقامة به Début de résidence à cette adresse (Année) 23. مهنة المعنى بالأمر Profession 24. صاحب العمل Employeur

Remarque importante :

1. Renseigner les rubriques nom et prénom en Arabe et en Français.
2. Renseigner les autres rubriques en Arabe ou en Français (utiliser une seule langue).
3. Pour les femmes mariées, remplir les rubriques nom et prénom du conjoint.
4. Pour les personnes mineures ayant un tuteur autre que les parents, remplir l'annexe « Tuteur Légal ».

## الملاحق

B) INFORMATIONS PERSONNELLES DU PERE		ب) المعلومات الشخصية للأب	
25. لقب الأب	26. اسم الأب		
27. Nom du père			
28. Prénom(s) du père			
29. الجنسية الأصلية للأب	30. الجنسية الحالية للأب	Nationalité d'origine du père	
Nationalité actuelle du père		Nationalité d'origine du père	
31. تاريخ ميلاد الأب		Date de naissance du père	
Année / السنة		Mois / الشهر	
32. مكان ميلاد الأب		Lieu de naissance du père	
Pour les personnes nées en Algérie (le père) بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر (الأب)			
بلدية		ولاية	
Commune		Wilaya	
Pour les personnes nées à l'étranger (le père) بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج (الأب)			
بلد الميلاد		Pays de naissance	

C) INFORMATIONS PERSONNELLES DE LA MERE		ج) المعلومات الشخصية للأم	
33. لقب الأم	34. اسم الأم		
35. Nom de la mère			
36. Prénom(s) de la mère			
37. الجنسية الأصلية للأم	38. الجنسية الحالية للأم	Nationalité d'origine de la mère	
Nationalité actuelle de la mère		Nationalité d'origine de la mère	
39. تاريخ ميلاد الأم		Date de naissance de la mère	
Année / السنة		Mois / الشهر	
40. مكان ميلاد الأم		Lieu de naissance de la mère	
Pour les personnes nées en Algérie (la mère) بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر (الأم)			
بلدية		ولاية	
Commune		Wilaya	
Pour les personnes nées à l'étranger (la mère) بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج (الأم)			
بلد الميلاد		Pays de naissance	

أصرح بشرفي عن صحة المعلومات الواردة في الاستمارة  
Je déclare solennellement que les renseignements contenus dans cette demande sont authentiques.

حرر بتاريخ Année / السنة Mois / الشهر Jour / اليوم	توقيع طالب الوثيقة أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر Signature du demandeur ou du tuteur légal pour les mineurs	خصائص بالإدارة التوقيع والختم الشخصي للعون الإداري الذي صادق على الملف
---	--	---

أي تصريح كذاب من طرفي يعرضني للعقوبات الواردة في المادتين 222 و 223 من قانون العقوبات  
Toute fausse déclaration de ma part m'expose aux sanctions prévues par les articles 222 et 223 du code pénal  
[www.interieur.gov.dz](http://www.interieur.gov.dz)

المصدر : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني :  
<https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/01 ، الساعة 18:00.



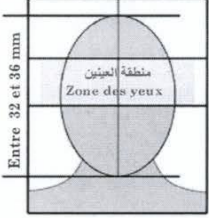
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLICHE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الداخلية  
والجماعات المحلية

MINISTRE DE L'INTERIEUR,  
ET DES COLLECTIVITES LOCALES

استمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية للأشخاص الحاصلين على  
جواز السفر البيومتري

FORMULAIRE DE DEMANDE DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE  
BIOMETRIQUE ET ELECTRONIQUE POUR LES PERSONNES AYANT UN  
PASSEPORT BIOMETRIQUE



Numéro de passeport biométrique

رقم جواز السفر البيومتري

ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT الحالة المدنية لطالب الوثيقة

1. اللقب  2. الاسم

3. Nom

4. Prénom (s)

5. الجنس  ذكر Masculin  أنثى Féminin

6. تاريخ الميلاد  7. الحالة العائلية  أرمل(ة) Veuf(ve)  مطلق(ة) Divorcé(e)  متزوج(ة) Marié(e)  أعزب/عزباء Célibataire

8. لقب الزوج  9. اسم الزوج

10. Nom de l'époux

11. Prénom de l'époux

12. علامات خصوصية

13. العنوان  14. رقم الهاتف

Code Postal  Adresse

البلد Pays  البلدية/ المدينة Ville/Commune

Je déclare solennellement que les renseignements contenus dans cette demande sont authentiques.

حرر بتاريخ

توقيع طالب الوثيقة أو الوالي الشرعي  
بالنسبة للقصر  
Signature du demandeur ou du tuteur  
légal pour les mineurs

التوقيع والختم الشخصي للعون الإداري الذي صادق على الملف

Toute fausse déclaration de ma part m'expose aux sanctions prévues par les articles 222 et 223 du code pénal  
[www.interieur.gov.dz](http://www.interieur.gov.dz)

المصدر : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني :  
<https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/01 ، الساعة 18:10.



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

صورة شمسية ملونة  
وماخوذة حديثا

ولاية: \_\_\_\_\_  
الدائرة الإدارية/دائرة: \_\_\_\_\_  
بلدية: \_\_\_\_\_

**شهادة طبية**  
**لطلب رخصة سياقة**

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 نوفمبر 1984 المحدد لقائمة الإصابات التي تتعارض و الحصول أو الإبقاء على رخصة السياقة

Nom \_\_\_\_\_  
Prénom \_\_\_\_\_  
Date et lieu de naissance \_\_\_\_\_  
Adresse \_\_\_\_\_  
N° Téléphone \_\_\_\_\_  
Adresse électronique \_\_\_\_\_

اللقب  
الإسم  
تاريخ ومكان الميلاد  
العنوان  
رقم الهاتف  
البريد الإلكتروني

الصنف أو الأصناف التي حصل عليها

Al	A	B	BE	Cl	CIE	C	C(E)	D	F
----	---	---	----	----	-----	---	------	---	---

الصنف المراد الحصول عليه

Al	A	B	BE	Cl	CIE	C	C(E)	D	F
----	---	---	----	----	-----	---	------	---	---

**تصريح المترشح**

أنا المترشح الممضي، أشهد بأنني غير مصاب بأي مرض عقلي، ولا بفقْدان الوعي ولولادة قصيرة.  
كل تصريح كاتب يعرف صاحبه إلى العقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

مساحة تملأ من طرف الطبيب

\_\_\_\_\_

يشهد الممضي، الطبيب

بعد فحص المترشح أن:

- له القدرة على القيادة خلال المدة المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول
- له القدرة على القيادة لمدة محددة

في هذه الحالة، يجب تحديد المدة لكل صنف

الصنف	السدة (من ي/ش/س/س/س إلى ي/ش/س/س/س)	الصنف	السدة (من ي/ش/س/س/س إلى ي/ش/س/س/س)
من	2   0                 إلى	من	2   0                 إلى
من	2   0                 إلى	من	2   0                 إلى
من	2   0                 إلى	من	2   0                 إلى
من	2   0                 إلى	من	2   0                 إلى

- ليس له القدرة على القيادة
- ملاحظات أخرى: \_\_\_\_\_

وعليه، فإنه:

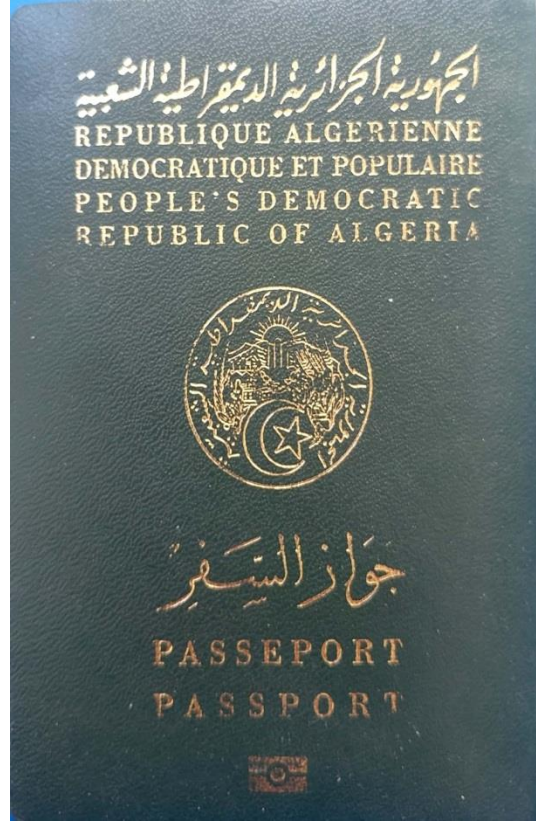
- لا يشكل أية خطورة على الأمن العمومي وعلى الذين يقودون المركبات بمختلف أصنافها
- يشكل خطورة على الأمن العمومي وعلى الذين يقودون المركبات بمختلف أصنافها
- يجب عليه وضع نظارات تصحيحية

في: \_\_\_\_\_  
بم: \_\_\_\_\_  
إمضاء وختم الطبيب

الرؤساء:  
العين اليمنى: \_\_\_\_\_  
العين اليسرى: \_\_\_\_\_

المصدر : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/01 ، الساعة 18:20 .

ملحق رقم 04 : نموذج جواز السفر البيومتري الإلكتروني



المصدر : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني :

<https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/01 ، الساعة 18:30.





ملحق رقم 06 : نموذج رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بالتنقيط



## Caractéristiques techniques du permis de conduire électronique à point

**ISO 18013, 1**  
Physical characteristics and basic dataset (2006)

**ISO 18013, 2**  
Machine-readable technologies (2006, Core1, 2011)

**ISO 18013, 3**  
Access control, authentication and integrity validation (2009, Core1 2011, Core2 2011)

• Données Personnelles,  
• Photo Faciale,  
• Groupe Sanguin,  
• Empreinte Digitale,  
• Signature physique  
• Historique des Infractions

• Alternatives de lecture rapide avec des moyens simples (Données MRZ, Code à barre, QBAR code, etc.)

### Applications backoffice

- Référentiel de données
  - Fichier National du Permis de conduire,
  - Fichier National des infractions (tel que défini par la loi 2009, 2011 et 2015),
  - Fichier national des cartes d'immatriculation.
- Fonctionnalités
  - Balance des points,
  - Récupération des points (stages de vérification),
  - Statistiques et Analyses,

Juillet 2016

### Applications front-office

- Support
  - Terminal ID Mobile (Android),
  - Contrôle des Documents (PC, Carte d'Immatriculation, ...)
  - Identification - Empreintes Digitales,
- Fonctionnalités
  - Verbalisations,
  - Paiement des infractions par Carte (CCP et CB, EMV plus tend),
  - Fonctionnement Online / Offline

Empreinte digitale identifier

المصدر : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الموقع الإلكتروني : <https://www.interieur.gov.dz> ، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/01 ، الساعة 18:50.

## قائمة المصادر و المراجع

## أولاً- المصادر

### أ - الدستور

1- التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بمرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 ، ج ر ، عدد 82 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020 .

### ب- القوانين العضوية

1- قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، ج ر ، عدد 1 الصادرة بتاريخ 14 يناير 2012 .

### ج- القوانين العادية

1- القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1404 الموافق 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، ج ر ، عدد 6 الصادر بتاريخ 7 فبراير 1984 ، المعدل والمتمم .

2- القانون رقم 90-08 مؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 07 أبريل 1990 يتعلق بالبلدية ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 11 أبريل 1990 ، المعدل والمتمم .

3- القانون رقم 90-09 مؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 07 أبريل 1990 يتعلق بالبلدية ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 11 أبريل 1990 .

4- القانون رقم 04-15 مؤرخ في 27 رمضان 1425 الموافق 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتم الأمر 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون العقوبات ، ج ر ، عدد 71 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004 .

- 5- القانون رقم 08-21 مؤرخ في 2 محرم 1430 الموافق 30 ديسمبر 2008 يتضمن قانون المالية لسنة 2009 ، ج ر ، عدد 74 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2008 .
- 6- القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011 ، المعدل والمتمم .
- 7- القانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية ، ج ر ، عدد 12 الصادر بتاريخ 29 فبراير 2012 .
- 8- القانون رقم 14-03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق 24 فبراير 2014 يتعلق بسندات و وثائق السفر ، ج ر ، عدد 16 الصادر بتاريخ 23 مارس 2014 .
- 9- القانون رقم 14-08 مؤرخ في 13 شوال 1435 الموافق 8 غشت 2014 يعدل و يتم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1398 الموافق 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية ، ج ر ، عدد 49 الصادر بتاريخ 20 غشت 2014 .
- 10- القانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق أول فبراير 2015 يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج ر ، عدد 06 ، الصادر بتاريخ 10 فبراير 2015.
- 11 - القانون رقم 19-12 مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019 يعدل ويتم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1404 الموافق 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، ج ر ، عدد 78 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 .

#### د- الأوامر

- 1- الأمر رقم 67-24 مؤرخ في 07 شوال 1386 الموافق 18 يناير 1967 يتضمن القانون البلدي ، ج ر ، عدد 06 الصادر بتاريخ 18 يناير 1967 .
- 2- الأمر رقم 69-38 مؤرخ في 7 ربيع الأول 1389 الموافق 22 ماي 1969 يتضمن قانون الولاية ، ج ر ، عدد 44 صادر بتاريخ 29 فيفري 1969 .

- 3- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1398 الموافق 19 فبراير سنة 1970 يتعلق بالحالة المدنية ، ج ر ، عدد 21 الصادر بتاريخ 27 فبراير 1970 ، المعدل والمتمم .
- 4- الأمر 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 يوليو 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، ج ر ، عدد 46 الصادر بتاريخ 16 يوليو 2006 .
- 5- الأمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، ج ر ، عدد 17 الصادر بتاريخ 10 مارس 2021 المعدل و المتمم .
- 6- الأمر رقم 21-13 مؤرخ في 22 محرم 1443 الموافق 31 أوت 2021 يعدل و يتمم القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية ج ر ، عدد 67 الصادر بتاريخ 31 أوت 2021 .

#### هـ- المراسيم الرئاسية

- 1- مرسوم رقم 82-199 المؤرخ في 13 شعبان 1402 الموافق 05 يونيو 1982 يتضمن الإدارة المركزية لكاتبة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ، ج ر ، عدد 23 الصادر بتاريخ 08 يونيو 1982 .
- 2- مرسوم رقم 88-131 مؤرخ في 20 ذي القعدة 1408 الموافق 04 يوليو 1988 ينظم العلاقات بين الإدارة و المواطن، ج ر، عدد 27 الصادر بتاريخ 6 يوليو 1988.
- 3- مرسوم رئاسي رقم 2000-372 مؤرخ في 26 شعبان عام 1421 الموافق 22 نوفمبر 2000 المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة، ج ر، عدد 71 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2000.
- 4- مرسوم رئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 8 رمضان عام 1435 الموافق 6 يوليو سنة 2014 ، والمتضمن تنظيم التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما ، ج ر ، عدد 42 الصادر بتاريخ 9 يوليو 2014 .



5- مرسوم رئاسي رقم 16-03 مؤرخ في 26 ربيع الأول 1437 الموافق 7 يناير 2016 يتضمن انشاء المرصد الوطني للمرفق العام ، ج ر ، عدد 02 الصادر بتاريخ 13 يناير 2016 .

6- مرسوم رئاسي رقم 17-142 مؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق 18 أبريل 2017 يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها ، ج ر ، عدد 25 الصادر بتاريخ 21 يوليو 1967 .

7- مرسوم رئاسي رقم 21-540 المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1443 الموافق 28 ديسمبر 2021 يحدد صلاحيات المفتشية العامة لمصالح الدولة و الجماعات المحلية ، ج ر ، عدد 98 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2021 .

#### و- المراسيم التنفيذية

1- مرسوم تنفيذي رقم 94-247 مؤرخ في 2 ربيع الأول 1415 الموافق 10 غشت 1994 يتضمن صلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة والإصلاح الإداري ، ج ر عدد 53 الصادر بتاريخ 21 غشت 1994 .

2- مرسوم تنفيذي رقم 96-212 مؤرخ في 28 محرم 1417 الموافق 15 يونيو 1996 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري و الوظيف العمومي ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 16 يونيو 1996 .

3- مرسوم تنفيذي رقم 03-192 مؤرخ في 26 صفر 1424 الموافق 28 أبريل 2003 يحدد مهام المديرية العامة للإصلاح الإداري و تنظيمها ، ج ر ، عدد 30 الصادر بتاريخ 30 أبريل 2003 .

4- مرسوم تنفيذي رقم 10-210 مؤرخ في 7 شوال 1431 الموافق 16 سبتمبر 2010 يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد ، ج ر ، عدد 54 الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010 .

- 5- مرسوم تنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 22 شوال 1432 الموافق 20 سبتمبر 2011 يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية ، ج ر ، عدد 53 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2011 ، المعدل والمتمم .
- 6- مرسوم تنفيذي رقم 11-338 مؤرخ في 28 شوال 1432 الموافق 26 سبتمبر 2011 يؤسس النظام التعويضي لموظفي إدارة الجماعات الإقليمية ، ج ر ، عدد 53 ، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2011 .
- 7- مرسوم تنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 213 شوال 1433 الموافق 21 أوت 2012 المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية ، ج ر ، عدد 49 الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2012.
- 8- مرسوم تنفيذي رقم 13-106 مؤرخ في 5 جمادى الأولى 1434 الموافق 17 مارس 2013 يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 17 مارس 2013 .
- 9- مرسوم تنفيذي رقم 14-75 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1435 الموافق 17 فبراير 2014 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية ، ج ر ، عدد 11 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2014 .
- 10- مرسوم تنفيذي رقم 14-104 مؤرخ في 10 جمادى الأولى 1435 الموافق 12 مارس 2014 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ، ج ر ، عدد 15 الصادر بتاريخ 19 مارس 2014 .
- 11- مرسوم تنفيذي رقم 14-193 مؤرخ في 5 رمضان 1435 الموافق 3 يوليو 2014 يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ، ج ر ، عدد 41 الصادر بتاريخ 6 يوليو 2014 .
- 12- المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 8 رمضان 1435 الموافق 6 يوليو 2014 ، والمتضمن تنظيم التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما ، ج ر ، عدد 42 الصادر بتاريخ 9 يوليو 2014 .

- 13- مرسوم تنفيذي رقم 14-363 مؤرخ في 22 صفر 1436 الموافق 15 ديسمبر 2014 يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية ، ج ر ، عدد 72 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2014 .
- 14- مرسوم تنفيذي رقم 15-315 مؤرخ في 28 صفر 1437 الموافق 10 ديسمبر 2015 يتعلق بإصدار نسخ ووثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج ر، عدد 68 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015 .
- 15- مرسوم تنفيذي رقم 16-190 مؤرخ في 25 رمضان 1437 الموافق 30 يونيو 2016 يحدد كفايات الاطلاع على مستخرجات مداورات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية ، ج ر ، عدد 12 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2016 .
- 16- مرسوم تنفيذي رقم 16-320 مؤرخ في 13 ربيع الأول 1438 الموافق 13 ديسمبر 2016 يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية ، ج ر ، عدد 73 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2016 .
- 17- مرسوم تنفيذي رقم 19-165 مؤرخ في 22 رمضان 1440 الموافق 27 ماي 2019 المحدد لكفايات تقييم الموظف ، ج ر ، عدد 37 الصادر بتاريخ 9 يونيو 2019 .
- 18- مرسوم تنفيذي رقم 19-336 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1441 الموافق 8 ديسمبر 2019 يتضمن إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، ج ر، عدد 76 الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2019.
- 19 - مرسوم تنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1441 الموافق 25 يوليو 2020 يتعلق بتكوين الموظفين و الأعوان العموميين و تحسين مستواهم في المؤسسات و الإدارات العمومية ، ج ر، عدد 43 الصادر بتاريخ 28 يوليو 2020 .

## ز- القرارات الوزارية

1- قرار مؤرخ في 7 شعبان 1431 الموافق 19 يوليو 2010 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين الإلكترونيين و كفاءات معالجته ، ج ر ، عدد 01 صادر بتاريخ 14 يناير 2012.

2- قرار مؤرخ في 7 شعبان 1431 الموافق 19 يوليو 2010 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، ج ر ، عدد 01 صادر بتاريخ 14 يناير 2012 .

3- قرار مؤرخ في 7 شعبان عام 1431 الموافق 19 يوليو 2010 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين الإلكترونيين و كفاءات معالجته ، ج ر ، عدد 45 صادر بتاريخ 8 غشت 2010 .

4 - قرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر، ج ر ، عدد 31 الصادر بتاريخ 5 يونيو 2011.

## ح- التعليمات الوزارية

1- تعليمة رقم 355 ، الصادرة بتاريخ 25 جويلية 2020 عن الوزير الأول .

## ط - الوثائق الرسمية الوطنية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى ، مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي 2014 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة الأولى ، مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، سبتمبر 2017 .

## ثانيا - المراجع

### أ-الكتب

- 1- ابراهيم السعيد مبروك ، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الادارة المعاصرة المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة ، سنة 2012 .
- 2- أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الدستورية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، ط 04 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 1986.
- 3- جعفر أنس قاسم ، التنظيم المحلي و الديمقراطية(دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر ، سنة 1982 .
- 4- جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر ، ط 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 1988.
- 5- عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، ط 01 ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر، سنة 2012.
- 6- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، ط 04 ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر سنة 2017 .
- 7- محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية الجزائر ،سنة 2013.
- 8- مسعود شيهوب ، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ط 01 ، الجزائر ، سنة 1986.
- 9- مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الالكترونية ، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا ، سنة 2011 .

ب- أطروحات و مذكرات تخرج

ب-1- أطروحات دكتوراه

1-أمال عقبي ، الخدمات الإلكترونية و ترقية الادارة المحلية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، تخصص إدارة عامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر ، السنة الجامعية 2020-2021.

2-أمال قصير ، آليات تحديث الإدارة المحلية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية ، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر ، السنة الجامعية 2019-2020.

3- سمية بهلول ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، تخصص إدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،جامعة باتنة-1-الحاج لخضر السنة الجامعية 2017/2018.

4- سليمة غزلان ، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق فرع القانون العام ، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية 2009-2010.

5- مريم ساري ، الإدارة الإلكترونية و دورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في شعبة الحقوق ، تخصص قانون إداري و إدارة عامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور خنشلة، السنة الجامعية 2019-2020.

6-لينا مأمون البيلاني، أثر تبسيط الاجراءات في القطاع الحكومي على تكلفة الإنتاج دراسة التجربة في لبنان، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

ب-2- رسائل ماجستير

1- ساري عوض الحسنات ، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الفلسطينية رسالة لنيل درجة الماجستير في الدراسات التربوية ، جامعة الدول العربية ، سنة 2011.

ب-3- مذكرات ماستر

1-رمزي بورصاص ، تنظيم الحالة المدنية في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الأسرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، السنة الجامعية 2018-2019.

2-عبير بالعيد ، آليات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، السنة الجامعية 2019-2020.

ج- المقالات العلمية

1- الأمين شريط ، "الديمقراطية التشاركية الأسس و الآفاق" ، مجلة الوسيط ، العدد 6، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ، الجزائر ، 2008.

2- حكيم تبينة ، " تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية " ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر المجلد الخامس ، العدد الثالث ، سنة 2020.

3- خالد تلعيث ، "عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية دراسة في عمليات التحول و التحديث" ، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 11 ، مارس 2018 .

4- سامي الوافي ، "عجز المالية المحلية في الجزائر الأسباب و الانعكاسات" ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،المركز الجامعي الونشريسي ، نيسمسيلت ، الجزائر ، العدد 2 ، سبتمبر 2017 .

5- سفيان رميلاوي ، "عصرنة الخدمة العمومية المحلية دراسة في الآليات و التحديات" ، دفاتر السياسة والقانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 03، المجلد 13 ، سنة 2021.

6- سيد أحمد مسيردي ، سعيدي خديجة ، " مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات " مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، جامعة لونييسي علي ، البليدة ، العدد الرابع ديسمبر 2013 .

- 7- صالح بن صالح ، " كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، المجلد 10 ، العدد 1 ، أفريل 2019.
- 8- عبد الجليل طواهرير، اليامنة قوارح ، " دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة "، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المركز الجامعي مغنية ، الجزائر ، المجلد 1 ، العدد 2 ، ديسمبر 2020.
- 9- عبد النور زوامبية ، نوار رشيد ،"عصرنة و تحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية "، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 14 ، العدد 02 ( 2021 ) ، نشر بتاريخ 2021/06/03.
- 10- عمار بريق ، " حنان بن زغبي ،"الاستقبال و التوجيه في الجماعات المحلية الخطوة الأولى في تحسين الخدمة العمومية "، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 08 ، الجزء 01 ، جوان 2017.
- 11- فتيحة فرطاس ،"عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية " ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر، العدد 15 ، المجلد 02 ، سنة 2016.
- 12- فوزية صادقي ، "واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية و تحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية و تأثيرات التحول الرقمي العالمي"، مجلة العلوم الانسانية جامعة أم البواقي ، العدد 03 ، المجلد 07 ، ديسمبر 2020.
- 13- نخلة طواهرية ، رابح عبد الله سرير ،"أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية دراسة الخدمة العمومية بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت" ، مجلة الفكر القانوني و السياسي جامعة عمر ثليجي الأغواط ، المجلد الخامس ، العدد 02 ، سنة 2021.
- 14- نوال لصلح ، " الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 10-11"، مجلة الحقيقة ،جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، مجلد17، عدد3، سبتمبر2018.



15- ملال مختارية ،"عصرنة الإدارة المحلية مقارنة لترشيد الخدمة العمومية "، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، جامعة زيان عاشور الحلفة، المجلد 7، العدد الثاني عشر، أكتوبر 2018.

16- منال قدواح ،"مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار استراتيجية الحكومة الإلكترونية الجزائرية 2013 بين النص و التطبيق "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي ، المجلد أ العدد 47 ، جوان 2017.

#### د- المواقع الإلكترونية

1- الوزارة الأولى ، الموقع الإلكتروني : <http://www.premier-ministre.gov.dz> .

2- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الموقع الإلكتروني:  
<https://www.interieur.gov.dz> .

3- البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ، الموقع الإلكتروني:  
<https://www.asjp.cerist.dz> .

الفهـرس

الصفحة	العنوان
/	شكر و عرفان
/	قائمة مختصرات
01	مقدمة
06	الفصل الأول : ماهية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر
08	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية
08	المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية و تطور نظامها
09	الفرع الأول : تعريف الإدارة المحلية
10	الفرع الثاني : التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية في الجزائر
10	أولا - التطور التاريخي لنظام البلدية في الجزائر
13	ثانيا - التطور التاريخي لنظام الولاية في الجزائر
15	المطلب الثاني : مفهوم عصرنة الإدارة المحلية
15	الفرع الأول : تعريف عصرنة الإدارة المحلية
16	الفرع الثاني : العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية و المفاهيم المشابهة لها
17	أولا- العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية و الإصلاح الإداري
17	ثانيا - العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية و رقمنة الإدارة المحلية
18	ثالثا - العلاقة بين عصرنة الإدارة المحلية و الإدارة المحلية الإلكترونية
21	المبحث الثاني : مراحل توجه الدولة الجزائرية نحو عصرنة الإدارة المحلية
21	المطلب الأول : تحديث الإدارة المحلية في جانبها الإجرائي
22	الفرع الأول : تبسيط الإجراءات الإدارية
22	أولا- تعريف تبسيط الإجراءات الإدارية
23	ثانيا - أساليب تبسيط الإجراءات الإدارية
24	ثالثا - أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية
25	رابعا- مسارات تبسيط الإجراءات الإدارية في الإدارة المحلية
28	الفرع الثاني : حسن الاستقبال و التوجيه

28	أولاً- أنواع الاستقبال
29	ثانياً- خطوات تطوير الاستقبال و التوجيه في الإدارة المحلية الجزائرية
31	المطلب الثاني : تحديث الإدارة المحلية في جانبها الموضوعي
31	الفرع الاول : تفعيل المشاركة الشعبية في التسيير المحلي
32	أولاً - تعريف الديمقراطية التشاركية
32	ثانياً - تطبيقات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية
35	ثالثاً - تفعيل دور المرأة في التسيير المحلي
36	رابعاً - آفاق المشاركة الشعبية في التسيير المحلي
38	الفرع الثاني : مشروع البلديات الإلكترونية
39	أولاً - تعريف البلدية الإلكترونية
40	ثانياً - المجال الخدماتي للبلدية الإلكترونية
50	ملخص الفصل الأول
51	الفصل الثاني واقع التجربة الجزائرية في مجال عصنة الإدارة المحلية
54	المبحث الأول : الجهود الوطنية في مجال عصنة الإدارة المحلية
54	المطلب الأول : الآليات السياسية و القانونية
55	الفرع الأول : الآليات السياسية
55	أولاً- برامج الإصلاحات السياسية و الإدارية
58	ثانياً- الأجهزة و الهيئات الإدارية
61	ثالثاً- الرقابة الإدارية
62	الفرع الثاني : الآليات القانونية
64	المطلب الثاني : الآليات المادية و البشرية
64	الفرع الأول : الآليات المادية
64	أولاً- الآليات المالية
67	ثانياً - الآليات التكنولوجية
67	الفرع الثاني : الآليات البشرية

68	أولاً- تزويد الإدارة المحلية بالإطارات المؤهلة
68	ثانياً- تكوين و تأهيل الموظفين و الإطارات
72	ثالثاً- التقييم و المتابعة
73	المبحث الثاني : تقييم التجربة الجزائرية في عصرنة الإدارة المحلية
73	المطلب الأول : مزايا عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر
74	الفرع الأول : مزايا تعود على المواطنين و المتعاملين مع الإدارة المحلية
74	أولاً- المساواة في تقديم الخدمات الإدارية
74	ثانياً- فتح و توسيع المجال الزمني و المكاني لتقديم الخدمات الإدارية و تبسيطها
75	ثالثاً- إرجاع الثقة بين المواطن و الإدارة
75	رابعاً- الإنقاص من الأمية الإدارية للمواطن
76	خامساً- تمكين المواطنين من التفاعل مع بعضهم و صناعة القرار المحلي
76	الفرع الثاني : مزايا تعود على الموظفين و الإطارات
76	أولاً- الاستغلال الجيد للموارد و الطاقات البشرية
77	ثانياً - زيادة الحوافز المادية لموظفي و إطارات الإدارة المحلية
78	ثالثاً- توفير الوقت و الجهد لموظفي الإدارة المحلية
78	رابعاً - ارتفاع مستوى كفاءة و أداء موظفي و إطارات الإدارة المحلية
78	الفرع الثالث : مزايا تعود على الإدارة المحلية
79	أولاً- الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية التي تقدمها الإدارة المحلية
80	ثانياً- خفض تكاليف تقديم الخدمة العمومية
80	ثالثاً- سهولة الاتصال و التنسيق بين الإدارات المحلية أو الإدارات المركزية
82	المطلب الثاني : التحديات التي تواجه عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر
82	الفرع الأول : تحديات ذات طابع قانوني
83	أولاً- خصائص و أنواع الجرائم الإلكترونية

84	ثانيا- التحديات القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية
85	الفرع الثاني : تحديات ذات طابع مالي
86	أولاً- ارتفاع تكاليف التجهيز بالمعدات التكنولوجية
86	ثانيا - العجز المالي للجماعات المحلية
86	ثالثاً- تأثير الأزمات الاقتصادية على ميزانية الدولة و تمويل الجماعات المحلية
87	الفرع الثالث : تحديات ذات طابع تقني و تكنولوجي
87	أولاً- المصدر الأجنبي للأجهزة التكنولوجية و البرامج المعلوماتية
88	ثانيا - نقص البرامج المخصصة لحماية المعطيات و المعدات التكنولوجية
88	ثالثاً - إشراك القطاع الخاص في تفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية
88	رابعاً- الضغط الكبير على المركز الوطني لإنتاج السندات و الوثائق المؤمنة وملحقة بولاية الأغواط
89	الفرع الرابع : تحديات ذات طابع بشري
89	أولاً- ضعف أداء العنصر البشري و ضرورة تكوينه و تأهيله
89	ثانيا- تسريح الموظفين من الجماعات المحلية
91	ملخص الفصل الثاني
92	خاتمة
97	الملاحق
105	قائمة المصادر و المراجع
118	الفهرس
/	ملخص

## ملخص

حاولنا من خلال هذه المذكرة الوقوف على تجربة الجزائر في عصرنة الإدارة المحلية من خلال تتبع مختلف مراحل تطور نظام الإدارة المحلية ، وكذلك مفهوم عصرنة الإدارة المحلية والجهود المبذولة لإنجاح العملية مع تقييم التجربة الجزائرية والتحديات التي تواجهها.

فنظرا لأهمية الإدارة المحلية وكذلك للمتغيرات الخارجية و الداخلية ، لا سيما الثورة الرقمية التي يعرفها العالم كان لزاما على الجزائر العمل على عصرنة الإدارة بما في ذلك الإدارة المحلية لتساير تلك التطورات و المتغيرات الحاصلة ، وعليه فقد سخرت الدولة الجزائرية كافة الإمكانيات و الأدوات اللازمة لإنجاح العملية ، وتبني مختلف الإصلاحات الإدارية و السياسية التي أكدت على التزام السلطات العليا على المضي قدما للوصول لما يعرف بالإدارة المحلية الإلكترونية من خلال تبني مشروع البلديات الإلكترونية ، والذي قطعت فيه أشواط لا بأس بها من خلال مختلف الخدمات المقدمة ، لا سيما الانتقال لنمط الخدمات عن بعد .

ومن خلال تقييم التجربة الجزائرية في عصرنة الإدارة المحلية يتضح لنا أنها أتت بالعديد من المزايا و الآثار الإيجابية مقارنة بما كانت تقدمه الإدارة المحلية التقليدية ، والتي انعكست بالإيجاب على تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن ، وكذلك جودة الخدمات العمومية المقدمة بالإضافة لتقليص نفقات التسيير و المساهمة في تطوير الجماعات المحلية من خلال تحسين نمط التسيير المحلي ، ورغم التحديات الكبيرة التي تعرفها عملية عصرنة الإدارة المحلية خاصة و حداثة التجربة الجزائرية في التحول الإلكتروني وكذلك مختلف المعوقات التي تقف على نجاح تفعيل و التوسيع من خدمات البلديات الإلكترونية ، إلا أنها لا تزال تشهد تطلعات كبيرة لتعميمها وتوسيعها على مجالات أخرى .

## Summary

Through this memorandum, we tried to find out the experience of Algeria in modernizing the local administration by tracking the various stages of the development of the local administration system, as well as the concept of modernizing local administration and the efforts made to make the process successful while assessing the Algerian experience and the challenges it faces.

in view of the importance of the local administration as well as the external and internal variables, especially the digital revolution that the world knows was obligatory for Algeria to modernize the administration, including the local administration, to facilitate these developments and the changes taking place, and therefore the Algerian state mocked all the capabilities and tools necessary for the success of the process, it adopts various administrative and political reforms that emphasized the commitment of the higher authorities to move forward to reach what is known as the local administration through the adoption of the electronic municipal project, in which there were good strides through the various services provided, especially the transition to the remote services.

Through the evaluation of the Algerian experience in the modernization of the local administration, it becomes clear to us that it brought many advantages and positive effects compared to what was provided by the traditional local administration, which was reflected positively on improving the relationship between the administration and the citizen, as well as the quality of public services provided in addition to reducing the expenses of management and contributing to the development of local groups through improving the local management style, and despite the great challenges that the process of modernizing local administration knows in particular and the modernity of the Algerian experience in electronic transformation, as well as the various obstacles that stand on the success of activating and expanding from the services of electronic municipalities, it still witnesses great aspirations to generalize it And expand it in other areas.